وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد اكلي محند أولحاج، البويرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الموضوع:

دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات مالية وبنوك

من إعداد الطلبة:

- بلحجار ريمة
- ربيع سليمة

تحت إشراف الأستاذ:

-رسول حميد

السنة الجامعية: 2015/2014

التشكرات

أولا وقبل كل شيء نحمد اله على أن وفقنا لانجاز هذا العمل

ونتقدم بالشكر والاحترام إلى الأستاذ الذي تكرم علينا بإشرافه على هذا البحث الأستاذ "رسول محمد"

وكما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المحترم "لوعيل"

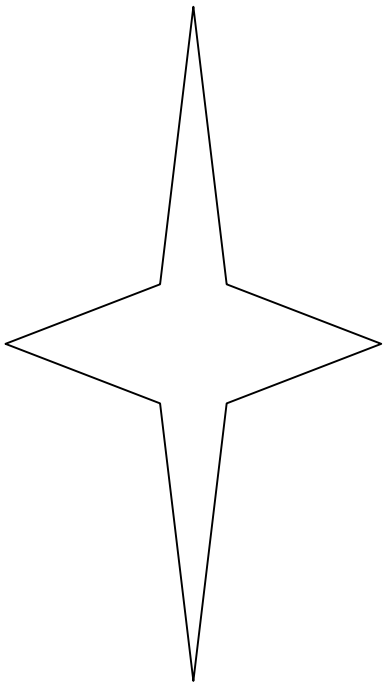

الحمد لله الذي هدانا لنعمة الإسلام والصلاة والسلام على معلم البشرية، وهدانا إلى طريق العلم والإيمان.

إلى العطاء الذي يفيض بلا حدود...إلى رمز يجسد الكفاءة والخلود إلى أمي الغالية أطال الله بعمرها.

إلى الذي لا نعوضه كنوز الدنيا الذي احترق كالشمعة لينير لي درب الحياة أبي العزيز أطال الله بعمره.

إلى جدتي الغالية اسكنها الله فسيح جناته.

إلى إخواني ذهبية، أكلي.

إلى أعز أخت وصديقة رفيقة الدرب من أيام الثانوية والجامعة التي تعجز الكلمات عن شكرها "سليمة" والى كامل عائلتها.

إلى كل من يمزج بين العلم والأخلاق: أستاذتي طول المشوار الدراسي.

إلى كل من جمعتني معهم صداقة الجامعة، إيمان ،نصيرة، أمينة،خليدة،ليندة.

إلى كل الأقارب واليك أنت الذي تتصفح مذكرتي الآن.

"ريمة"

الحمد لله الذي خلقنا وعلمنا ورزقنا نحمده تعالى عدد خلقه ورضي نفسه ووزن عرشه ومداد كلماته ،

أما بعد فإن إهدائي يتقدم إلى أمي الغالية فداها حياتي و إلى أبي أطال الله في عمرهما وقدرني سبحانه على طاعتهما

إلى إخواني، مصطفى، توفيق، فريد، صالح، عبدو، خليل.

إلى أختايا الغاليتين نوال، فاتن.

إلى صديقاتي ريمة ، صبرينة، إيمان، ، عقيلة، حدة،.

إلى كل أستاذ أدى واجبه وبلغ رسالته بجد وإخلاص وقدر حمل أمانته

إلى كل طالب جاهد في سبيل علمه لا للسمعة واللهو وإنما لغاية أولها علم وآخرها شهادة.

"سليمة "

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

– الشكر ..... /

–الاهداءات ..... /

– فهرس المحتويات ..... **II– I**

–قائمة الجداول والأشكال ..... **IV**

– مقدمة عامة ..... **أ–د**

الفصل الأول: مدخل نظري للسياسة النقدية

– مقدمة الفصل **30–02**

– المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي **03**

– المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية 03

– المطلب الثاني:أدوات السياسة النقدية 04

–المطلب الثالث: سبل فعالية أدوات السياسة النقدية 08

– المبحث الثاني:مدارس السياسة النقدية **10**

– المطلب الأول:النظرية النقدية الكلاسيكية 10

– المطلب الثاني:النظرية النقدية الكنزية 15

– المطلب الثالث:النظرية النقدية المعاصرة 18

– المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية وشروط نجاحها **21**

– المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية 21

– المطلب الثاني: شروط نجاح السياسة النقدية 27

خلاصة الفصل 30

الفصل الثاني:دور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي

مقدمة الفصل **57– 32**

المبحث الأول: ماهية البنك المركزي **33**

– المطلب الأول: نشأة البنك المركزي وتطوره 33

– المطلب الثاني: مفهوم البنك المركزي 34

- المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي 35
المبحث الثاني: عملية خلق النقود ومحدداته..... 40
- المطلب الأول: خلق النقود بواسطة البنوك التجارية 40
- المطلب الثاني: إصدار النقود من طرف البنك المركزي 45
- المطلب الثالث: محددات العرض النقدي 49
المبحث الثالث: أثر استقلالية البنوك المركزية عل أداء السياسة النقدية..... 52
- المطلب الأول: ماهية استقلالية البنك المركزي 52
- المطلب الثاني: معايير استقلالية البنوك المركزية 52
- المطلب الثالث: نماذج عن استقلالية البنوك المركزية..... 54
خلاصة الفصل 57
الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر ودورها في ضبط العرض النقدي خلال الفترة 2000-2014
مقدمة الفصل..... 59-132
المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء الإصلاح 60
- المطلب الأول: مرحلة إقامة الجهاز المصرفي الجزائري..... 60
- المطلب الثاني: المحطات الرئيسية لإصلاح النظام البنكي..... 65
- المطلب الثالث: النظام المصرفي في ضوء قانون النقد والقرض..... 69
المبحث الثاني: تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 75
- المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2012 75
- المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 80
المبحث الثالث: تأثير السياسة النقدية على العرض النقدي خلال الفترة 2000-2014 90
- المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في الجزائر..... 90
- المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر 95
- المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 98
- خاتمة الفصل..... 105
- الخاتمة العامة 107
- قائمة المراجع..... 113

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مضاعف الائتمان في ظل النقد الكتابي	42
02	مضاعف الإقراض في ظل النقد الكتابي والأوراق النقدية	43
03	ميزانية البنك المركزي	45
04	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2014.	89
05	تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة 2000-2014.	91
06	تطوير رصيد ميزان المدفوعات للفترة 2000-2014.	93
07	تطور معدل إعادة الخصم لدئ بنك الجزائر.	95
08	تطور الكتلة النقدية (2000-2014).	**98**
09	تطور ومقابلات الكتلة النقدية (2000-2014)	101

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار	13
02	إرساليات الشيكات	36
03	ميزانية المصرف	39
04	ميزانية المصرف	40
05	الهيكل التنظيمي النقدي والمالي الجزائري حتى عام 1988.	67
06	يوضح مضمون برنامج التنمية الخماسي خلال الفترة (2010-2014).	79
07	تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.	90

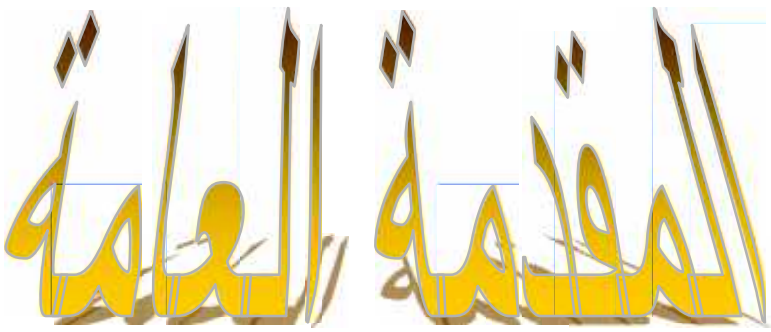
المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعد السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، و التي بواسطتها يتم التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم والبطالة، الناتج الداخلي والنمو الاقتصادي وغيرها من المتغيرات الاقتصادية، ولا تزال تشغل الكثير من المفكرين الاقتصاديين في معظم دول العالم من خلال دورها في النشاط الاقتصادي، ومن ذلك تعمل السياسة النقدية على التأثير على حجم النقود المعروضة، بالاعتماد على سياسات تتلاءم والظروف الاقتصادية التي يعيشها البلد، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إذن فالدور الأساسي للسياسة النقدية هو تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ولتحقيق ذلك يتطلب تحديد الأهداف المراد الوصول إليها.

يعتبر البنك المركزي أهم مؤسسة في الجهاز المصرفي، وهذا نتيجة للخصائص التي يتمتع بها والتي تميزه عن باقي مؤسسات الجهاز المصرفي، و كذا الوظائف التي يمارسها باعتباره بنك البنوك وبنك الحكومة دون أن تخفى علينا وظيفة الإصدار النقدي التي يتميز بها البنك المركزي والتي كانت السبب الأول وراء إنشائه، فعلى الرغم من تعدد الوظائف التي يقوم بها إلا أننا نجد أن الهدف الأساسي الذي تسعى البنوك المركزية لتحقيقه هو المحافظة على التوازن والاستقرار الاقتصادي والنقدي على وجه أخص، وذلك من خلال حرصها الدائم على التنفيذ الأمثل للسياسة النقدية.

بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 المعدل والمتمم بالأمر 03-11 أصبحت السياسة النقدية في الجزائر تعبر عن معناها الحقيقي، حيث ظهرت السياسة النقدية في الأمرين كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود ومنح الاستقلالية، وإدارة البنوك المركزية والذي يتطلب وضع ضبط العرض النقدي ضمن أولويات السياسة النقدية.

لذلك فإن دراسة موضوع السياسة النقدية يعتبر واحدا من الموضوعات الهامة والأكثر نقاشا حول دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر ومن ثم فإن الإشكالية التي يتمحور حولها موضوع بحثنا هي:

ما هو دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية وهي:

1- ما هو الإطار النظري للسياسة النقدية؟
2- ما هو دور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي؟
3- كيف يؤثر استقلال البنك المركزي على أداء السياسة النقدية؟

4- فيما تتمثل التغيرات التي طرأت على السياسية النقدية في الجزائر؟

فرضيات البحث:

1- يمثل الإطار النظري للسياسة النقدية في مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة.

2- تعتمد السلطة النقدية في ضبط المعروض النقدي على مختلف أدوات السياسة النقدية المباشرة.

3- يؤثر استقلال البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي .

4- أهم المحطات التي مرت بها السياسية النقدية في الجزائر هي الإصلاحات التي مست النظام المصرفي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تقديم دراسة تحليلية عن موضوع السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي، واعتباره موضوعا يمس جانبا هاما من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في فترة التسعينات.

أهداف البحث:

- محاولة معرفة الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر.

- محاولة عرض المعالم الرئيسية التي يتضمنها قانون النقد والقرض 90-10 باعتباره نقطة تحول هامة في مسار السياسة النقدية في الجزائر.

- توضيح وتفسير العلاقة الموجودة بين استقلالية البنك المركزي وأداء السياسة النقدية.

دوافع اختيار الموضوع: من جملة الدوافع التي قادتنا إلى اختيار الموضوع.

- تناسب الموضوع مع تخصص الطالبتان.

- الميل إلى البحث في مواضيع الاقتصاد الكلي وخاصة في ميدان النقود والسياسة النقدية.

- الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي.

- الرغبة في معرفة أهم محطات الاقتصاد الجزائري ومعرفة مسار السياسة النقدية في الجزائر.

منهج البحث وأدوات التحليل.

نظرا لطبيعة الموضوع المدروس والإلمام بكل جوانبه اقتضى الأمر الاعتماد على:

– المنهج التاريخي: من خلال تتبع مسار الاقتصاد، وعلى الأخص فيما يتعلق بالسياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر.

– المنهج الاستنباطي: من خلال تحليل المعطيات الاقتصادية من البحث المتعلق بالكتلة النقدية، مكوناتها، مقابلاتها.

– المنهج الوصفي: من خلاله سنستعرض ماهية السياسة النقدية والعرض النقدي.

كما استخدمنا مجموعة من الأدوات تتمثل أساسا في:

– مجموعة من القوانين والتشريعات.

– أدوات التحليل الإحصائي ، كالجداول، الأشكال البيانية.

صعوبات البحث:

– قلة الدراسات المتعلقة بالموضوع خاصة الكتب.

– التضارب في الإحصائيات باختلاف مصادرها.

دراسات سابقة:

لقد تناولت السياسة النقدية العديد من الدراسات تتعلق بحالة الجزائر عموما ويعتبر بحثنا هذا تكملة للبحوث السابقة ومن هذه البحوث نذكر على سبيل المثال:

1- بن طالبي فريد، فعالية السياسة النقدية في ضل برامج الإصلاح مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري (1970-2011) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر والتي تناولت السياسة النقدية من خلال الإشكالية التالية: ما مدى فعالية السياسة النقدية للجزائر في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي للفترة 1970-2011، و حاول فيها الباحث إسقاط الضوء على التغير الحاصل في السياسة النقدية بالجزائر بعد الإصلاحات المختلفة التي شهدتها إضافة إلى إبراز دور السلطة النقدية ومجهداتها الساعية إلى التغير البناء.

2- مذكرة ماجستير،في العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر، **مقدمة من طرف الطالب إكن لويس تحت عنوان السياسة** النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة **2000-20009 حيث حاول تحليل وتتبع العرض** النقدي ومقابلاته في الجزائر خلال فترة الدراسة مع التركيز على الإجراءات وعرض النتائج المتوصل إليها، كما تطرق إلى **استقلالية بنك الجزائر على الجانب الوصفي وإغفال تحليل النتائج المتوصل إليها وشرح الأسباب.**

3- باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي حالة الجزائر لفترة (1990-2012)، **مذكرة** ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، والتي تناولت السياسة النقدية من خلال الإشكالية **"ما مدى فعالية السياسة** النقدية في تحقيق التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة **1990-2012"**. والهدف من هذه الدراسة إبراز أهمية السياسة النقدية بين مختلف السياسات الاقتصادية، التي تسعى بدورها إلى ضمان **توازن النشاط الاقتصادي وتحقيق المربع** السحري، خاصة التحكم في التضخم هذا من جهة، ومن جهة أخرى دورها في تحقيق التوازن على المستوى الخارجي.

خطة و هيكلة البحث:

بهدف معالجة موضوع المذكرة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول: خصصناه لدراسة المدخل النظري للسياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي، كما اشتمل على ماهيتها وذلك بالتطرق إلى الأدوات **، سبل فعالية أدوات السياسة النقدية ، وأهدافها ، شروط نجاحها.**

الفصل الثاني: تناولنا فيه دور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى نشأة **ومفهوم** البنك المركزي ووظائفه المتعددة أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى عملية النقود ومحدداته بواسطة البنوك التجارية وإصدارها من طرف البنوك المركزية وأيضا إلى محددات العرض النقدي والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى أثر استقلالية **البنوك المركزية على أداء السياسة النقدية.**

الفصل الثالث:تطور السياسة النقدية في الجزائر ودورها في ضبط العرض النقدي خلال الفترة (2000-2014) **حيث أن المبحث الأول تطرقنا فيه** إلى مسار السياسة النقدية في الجزائر أما في المبحث الثاني إلى مدى تأثير السياسية النقدية على العرض النقدي خلال الفترة (2000-2014) **ومن خلاله سلطنا الضوء على أهداف وأدوات السياسة النقدية** في الجزائر، وأيضا إلى تطور الكتلة النقدية، ومقابلاتها في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة النقدية

مقدمة الفصل:

تحتل السياسة النقدية مكان الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمد بعيد، حيث اتخذت من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها وأخذه بعين الاعتبار لعلاقتها بالنقود وبالنشاط الاقتصادي من جهة ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

و يتم اللجوء إلى السياسة النقدية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية فهي آلية مهمة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية كتخفيض البطالة، زيادة الإنتاج، ثبات الأسعار، وهذا باستخدام العديد من الأدوات لتحقيقها.

سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث حيث يتضمن المبحث الأول ماهية السياسة النقدية، أما المبحث الثاني سنتعرض فيه إلى مدارس السياسة النقدية وفي المبحث الثالث سنتطرق إلى أهداف السياسة النقدية وشروط نجاحها.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية ودورها عبر المدارس الاقتصادية.

تعتبر السياسة النقدية أهم مجالات السياسة الاقتصادية، تستخدمها الدولة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيرها على المتغيرات المحورية لهذا النشاط كالاستثمار الأسعار والدخل.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.

تعددت تعاريف السياسة النقدية فقد عرفها الاقتصادي "كنت" بأنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ معدل نمو اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل[1] .

وهي حسب الاقتصادي شاو "Shaw" أنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير على كلفة الحصول عليه[2] .

- يعرفها الاقتصادي "G.L bah" ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي تحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومة [3].

- كما أشار إليها الاقتصادي " فوزي القيسي" التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية[4] .

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد بمعنى القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية [5].

[1]- أكرم حداد ، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2005، ص 183.
[2]- نفس المرجع، ص 184.
[3]- بطرش جلدة سامر، النقود والبنوك، دار البداية للنشر، الأردن، 2008، ص 121.
[4]- قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط02 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2005، ص ص270، 271.
[5]- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 112.

- يقصد بالسياسة النقدية مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة، والهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة، **أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد**[1].

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية:

إن التحكم في وسائل الدفع وتنظيمها في المجتمع تحتل أهم أهداف السياسة النقدية في الاقتصاد، فالمصرف **المركزي بإمكانه امتصاص النقود الزائدة عن احتياجات التداول أو عمليات التمويل وبإمكانه أن يوفر أرصدة نقدية جديدة، فالأوضاع الاقتصادية المختلفة تجعله يتخذ إجراءات نقدية مناسبة تتفق والأهداف الاقتصادية المرجوة.**

الفرع الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية(الأدوات الكيفية)

يقصد بالأدوات المباشرة تلك التي تمس مباشرة عرض النقد، أو بالأحرى **حائزي النقد فهي تتعلق بكمية النقد** المتداول وأهمها:

أولا: تأطير الائتمان:

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سوق لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية، بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى **عقوبات تتباين من دولة** إلى أخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو تتطلب موارد مالية كبيرة،**إن استعمال** هذه الأدوات يمكن أن يقود إلى **تشوهات** قطاعية وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في الكثير من الدول [2] .

ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، في **أوقات التضخم بقيد** الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك، والعكس على القطاعات الأخرى، كما يمكن أن تتعلق **بمعيار أجل** القرض، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير الائتمان إجبارية[3].

---

[1]- عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي) ،دار ومكتبة الحامد لنشر، الأردن، 1999، ص 207.

[2]- قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[3]- وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص 256.

ثانيا: النسبة الدنيا للسيولة:

ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديده عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الأفراد من قبل البنوك التجارية، بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، بذلك يمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الاقتصادي[1].

ثالثا: قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية

تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها للقروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تتمنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك [2].

الفرع الثاني: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكمية).

يقصد بالأدوات غير مباشرة تلك الإجراءات والتنظيمات التي يعتمدها البنك المركزي في علاقته مع المؤسسات المصرفية والمالية ويسمح اللجوء إلى هذه الأسباب لقوة السوق بأن تعمل على رفع القروض غير المباشرة ونذكر منها:

أولا: سياسة سعر الخصم أو إعادة الخصم.

يقصد به الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي للأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه، للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان، ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات[3].

ولما يرغب البنك المركزي في تدعيم القدرة الائتمانية للبنوك التجارية يخفض من معدل إعادة الخصم، وعلى العكس يرفع البنك المركزي من هذا المعدل عندما يرغب في الحدّ من طاقة البنوك على منح الائتمان[4].

---

[1]- قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2]- نفس المرجع، ص 83.

[3]- جميل فاق نور، النقود والبنوك والاستثمار، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 91.

[4]- سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي، 2005، ص 272.

ثانيا: عمليات السوق المفتوحة.

تتلخص هذه السياسة في قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية والنقدية في السوق المالية بهدف التقليل من حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية عن طريق منافسيها [1]،وهذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي هدفها من التحكم في كمية النقود في السوق وتداولها فإنه يعتمد على عمليات الشراء بضخ نقودا في السوق، وإذا كان هدفه في السوق العكس فإنه يعتمد على عمليات البيع حيث يبيع سندات لسحب من السوق كميات من النقود، وذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة في حالتي البيع والشراء حيث يرغب المشتري في الشراء والبائع في البيع وهذه الحالة يلزمها سوق مالي نشط [2].

يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة، وتصبح هذه الأداة قليلة الفعالية عندما تكون للبنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة، وأسواق مالية غير متطورة، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية وكذلك إذا اتسع نطاق البيع والشراء يمكن أن يهدد ربحية البنوك التجارية المحتفظة بكمية كبيرة منها، وكذلك إذا كان غرض البنك المركزي هو مساعدة الخزينة على بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية فإنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث تقلبات كبيرة في أسعار الأوراق[3].

ثالثا: معدل الاحتياطي الإجباري:

هي التزام أو إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار عند اللزوم، ويستخدم البنك المركزي هذه السياسة ليتحكم في العرض النقدي، فعندما تبلغ السياسة النقدية الحد الأعلى من حجم الائتمان يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على الودائع المتاحة لدى البنوك، وذلك بالرفع من نسبة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي، وعلى العكس تنخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الائتمان وزيادة العرض النقدي [4].

فعندما يظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية

[1]- سحنون محمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 2003، ص 117.

[2]- محمود العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 115.

[3]- عبد المنعم سيد على، نزار سعد الدين العيس، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد لنشر والتوزيع، 2004، ص 363.

[4]- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006، ص 196.

خلق النقود، وانخفاض حجم الائتمان، أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي من 20 % إلى 10 % مثلا تزداد قدرة البنوك التجارية بشكل مضاعف على خلق النقود ومنح الائتمان، فيزداد المعروض النقدي [1].

الفرع الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية

هناك عدة أدوات أخرى لها علاقة بالائتمان المصرفي نذكر منها:

أولا: التأثير والإقناع الأدبي:

هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية تعليمات وإشارات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة[2].

وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وتطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان،وبعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القامة بين البنوك التجارية والبنك المركزي [3].

ثانيا: الودائع المشروطة من أجل الاستيراد.

يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة ،وبما أن المستوردين في الطلب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة فيدفعهم إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع،وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات[4].

---

[1]- مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، ط06، ، 1996، دار المعرفة الجامعية، بيروت ،ص 226.

[2]- ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر للنشر، الجزائر، 1993، ص 39.

[3]- قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[4]- نفس المرجع ، ص 83.

المطلب الثالث: قنوات السياسة النقدية.

تسمح الأدوات الوسيطية بانتقال أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي، وذلك عبر عدة قنوات وفق إختيار الهدف الوسيط، وتنحصر هذه القنوات إلى أربعة هي: [1]

الفرع الأول: قناة سعر الفائدة

هي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو ذلك أن السياسة النقدية التقليدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية، مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع النمو.

الفرع الثاني: قناة سعر الصرف.

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثير تغيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي، وعلى الميزان التجاري وميزان المدفوعات[2].

الفرع الثالث: قناة أسعار السندات.

هذه القناة هي تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدوية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين هما: [3].

أولا–قناة توبين للاستثمار: وهي نظرية حركية في الاستثمار مبنية على أن الاستثمار يتوقف على أن نسبة القيمة السوقية للأصل إلى تكلفة استبدال رأس المال ، وهي النسبة التي تسمى بنسبة أو معامل q فإذا ركزنا إلى أن القيمة السوقية للأصل ب m وتكلفة استبدال رأس المال ب q=M/R وعليه عندما يكون q فإن القيمة السوقية للمؤسسات تكون مرتفعة مقارنة بتكلفة استبدال رأس المال أما ذلك يعني أن المؤسسات لا تبحث عن امتلاك الات جديدة لأن قيمتها السوقية منخفظة أو ضعيفة مقارنة بتكلفة استبدال رأس المال.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 78.

[2]- نفس المرجع، ص 79.

[3]- قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 79.

ثانيا– قناة أثرالثروة على الاستهلاك: ففي هذه القناة يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية و يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

الفرع الرابع: قناة الائتمان.

إن ضعف العلاقة بين سعر الفائدة طويل الأجل، والطلب الكلي وبالتالي فشلها في تفسير أثر سعر الفائدة قصيرة الأجل على الناتج، دفع إلى تسيير بديل، وهو قناة الائتمان التي تمثل حلقة الوصل بين تقلبات سعر الفائدة قصيرة الأجل وكل من الطلب الكلي والناتج[1].

[1]- حسين علي العمر، قنوات تأثير السياسة النقدية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات التجارية، الكويت، 2007، ص 245 .

المبحث الثاني: السياسة النقدية وفق النظريات الإقتصادية.

لقد مرت السياسة النقدية في مسار صياغتها الحديثة عبر عدة نظريات اقتصادية والتي يمكن إرجاعها إلى ثلاثة نظريات اقتصادية أساسية :

المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية.

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود ومستوى الأسعار فحاول البعض أن يوجز أسباب تقلب الأسعار الى تغيير عرض النقود، بينما نظر البعض إلى ذلك الجزء من النقود التي يتداولها الأفراد ، ولقد ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود هما نظرية كمية النقود ونظرية الدخل،حيث وجهت النظرية الأولى الإهتمام إلى ناحية عرض النقود، واهتمت الثانية بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو إنفاقها[1] ،ويستند النموذج الكلاسيكي إلى الافتراضات التالية[2]:

- إن كل أسواق السلع والعمل تسودها المنافسة الكاملة والاقتصاد في حالة التشغيل الكامل.
- لا يخضع أصحاب الأعمال ولا العمال للخداع النقدي.
- المرونة الكاملة للأجور النقدية وأسعار السلع.
- قانون ساي (العرض يخلف الطلب).
- يتم النمو تلقائيا دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (حيادية الدولة).

الفرع الأول: صور نظرية كمية النقود ارفينج فيشر Irving Fisher

قامت هذه النظرية على بعض الافتراضات من أهمها: [3]

- إن الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات و وظيفة النقود كوسيط للتبادل.
- تباين الحجم الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل.

[1]- أحمد عبد الفتوح، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة الإشعاع، مصر، 2001، ص ص300،301.

[2]- نفس المرجع،ص301.

[3]- إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005، ص126.

- إن سرعة تداول النقود الثانية والمستقلة من كمية النقود المتداولة وكذلك الحجم الحقيقي للمبادلات، وتعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغيير.

النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع وهو كنتيجة وليس سببا للتغيير في العوامل الأخرى وهناك علاقة طردية بين الإصدار النقدي ومستوى الأسعار وهذا يفسر الكلاسيك الارتفاع العام للأسعار (التضخم).

أولا: مضمون النظرية.

تنهض نظرية كمية النقود على أساس مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل التي تؤثر على مستوى الائتمان ، فيرى أنصار هذه النظرية **أنّ كمية النقود هي** العامل الفعال والمؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار والتناسب بينها تناسبا عكسيا، ويتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل **كأداة تحليلة لبيان وجهات نظرهم كمايلي:**

$$MV= PT..... ^{(1)}$$

حيث M: كمية النقود المتداولة وتشمل النقود الورقية المساعدة والودائع الجارية.

V: سرعة تداول النقود

P: المستوى العام للأسعار

T: حجم المبادلات

وبالتالي فإن المعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة لتحديد مستوى الأسعار وقد ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لفيشر.

ثانيا: معادلة التبادل الاقتصادي لفيشر .

في القرن 16 طرحت تساؤلات عديدة حول أسباب ارتفاع الأسعار ومن ثم أثيرت مسألة الظاهرة التي تتعلق بدراسة النقود [2] ، فظهرت معادلة التبادل أو المبادلات التي صاغها الأخصائي الأمريكي **(لارفنج فيشر*)** وفي سنة

[1]- Marc mon toussé, économie monétaireetfinancière, édition Bréal, 2000, p95.

[2]- بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،الجزائر ، 2007،ص 83.

* فيشر اقتصادي أمريكي 1867- 1947 تم صياغة هذه المعادلة سنة 1917

1971 تؤكد وجود علاقة تناسبية طردية بين كمية النقود المعروضة من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى بحيث يكون مجموع قيام عمليات المبادلة مساوية للمبالغ التي دفعت في تسويتها [1]. ويمكن صياغة معادلة التبادل كمايلي:

$$MV + M'V' = Pt$$

M: النقود القانونية V: سرعة تداولها

M':النقود المصرفية V' : سرعة تداولها

والهدف من الفصل بين M و 'M هو تبيين أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات، ورغم هذا التقديم فإن الخلاصة لا تتغير، فكل عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط على الأسعار وبالتالي فإن النقد محايد[2].

إذن السياسة النقدية هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود وتنفيذ المعاملات أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود المتوفرة[3].

ويتضح لنا أن معادلة التبادل تع متساوية حسابية بديهية لا يمكن الاستناد إليها كنظرية نقدية ولا تعبر كليا عن النظرية الكمية للنقود بل هي أداة حسابية لتوضيح أو شرح هذه النظرية وعلى الرغم من ذلك فإن معادلة المبادلات لها قيمة حسابية مهمة لكونها تشمل على جميع المتغيرات التي تدخل في تحديد المستوى العام للأسعار من خلال إعادة صياغة المعادلة على الشكل التالي [4]:

حيث T تتضمن المعاملات الخاصة بالسلع والخدمات المنتجة في الفترة الحالي.

Y: الدخل القومي

V: سرعة تداول النقود.

[1]- الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف، الأردنّ،دار الزهران، 2008، ص ص 247، 248.

[2]- نفس المرجع، ص 248.

[3]- نفس المرجع، ص 248.

[4]- محمد صالح عبد القادر، محاظرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية، القاهر دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1997، ص 70.

وطبقا لما سبق يمكن أن نستنتج أن هناك علاقة طردية بين MوV وعلاقة طردية أيضا بين pوكل من Mو V وعلاقة عكسية بين P و Y كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01)العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

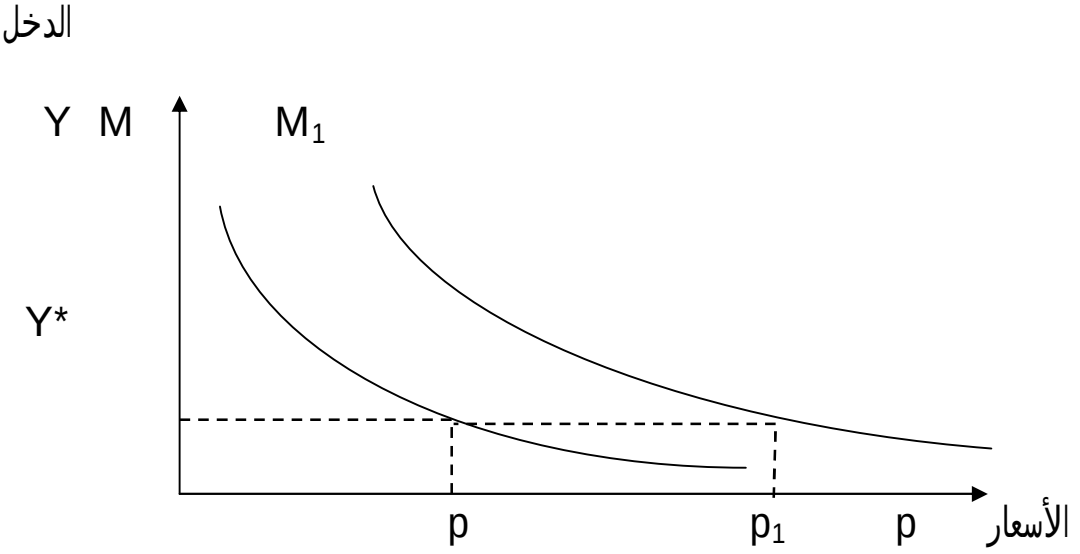

المصدر: ناضم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 183.

يتضح من الشكل أعلاه أن زيادة عرض النقد من M1 إلى P_1أدت إلى **ارتفاع مستوى الأسعار من**P من P_1 مع بقاء مستوى الدخل الحقيقي عند مستواه الثابت *Y **باعتبار أن هذا المستوى يبين مستوى التشغيل الكامل.** [1]

ثالثا: نظرية الدخل ومعادلة كامبريدج.

قامت إلى جانب النظرية السابقة نظرية أخرى تحاول تفسير قيمة النقود حيث حاول بعض الكتاب تفسير القيمة الحدية وأعلنوا أن النقود لا تؤثر في الأسعار إلاّ عن طريق الدخول وأن العبرة بالسلوك الفردي إزاء دخل وترتبط نظرية الدخل في تحليل فكرتي الدخل والمنفعة وتفسير تقلب قيمة النقود.

إن أساس معادلة كامبريدج تقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة **نقدية من جهة والدخل النقدي من** جهة أخرى، باعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم **الإنتاج** [2] ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار كنتيجة غير مباشرة، ترى هذه المعادلة بوجود نسبة

[1]- نفس المرجع السابق، ص 183.

[2]- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

من دخول الأفراد أو المشروعات لا يرغبون بإنفاقهاعلى السلع والخدمات بل يفضلون الاحتفاظ بها على شكل أصول مالية لأسباب عديدة تسمى هذه الحالة عند الفريد مارشال(*) **بالتفضيل النقدي** [1].

وهذا التحليل يرتكز على العوامل التي طلب الأفراد الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة وصيغة المعادلة من الشكل [2].

$$M^d = K \quad Y$$

M^d :الطلب على النقود،

Y: الدخل النقدي

k: التفضيل النقدي للمجتمع وهو نسبة الدخل الوطني الذي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية سائلة ويكتب على الشكل التالي:[3] $k = \frac{Md}{Y}$

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود.

- **العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، إذ** كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغيير كمية النقود قد تكون حقيقية [4].

- عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج الذي ستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل،**وأن هناك قوى معينة** تعود بالنظام الاقتصادي تلقائيا إلى هذا المستوى ،إذ انحرف عنه ولكن مع أزمة الكساد الكبرى 1929، **أثبت أنه لا توجد** قوى تلقائية تعود بهذا النظام إلى مستوى التشغيل الكامل إذا ابتعد عنه[5].

(*)-**ألفريد مارشال** (1842- 1924) رئيس قسم الاقتصاد السياسي في جامعة كامبريدج 1985، يعتبر مؤسس مدرسة كامبريدج الاقتصادية، ومن أهم أعماله كتاب مبادئ الاقتصاديات1890.

[1]- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، المؤسسات النقدية، البنوك التجارية البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعية، مصر، 2000، ص 82.

[2]- نفس المرجع، ص 82.

[3]- معتوق سمير محمود، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي ،دار المصرية اللبنانية،لبنان، 1988، ص 34.

[4]- محي الدين الغريب، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الهناء للطباعة، القاهرة، 1971، ص70.

[5]- ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 196.

- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود، إذ يمكن أن تتغير بتغيير حجم المعاملات أو نتيجة لظروف السوق أو توقعات والتأثيرات النفسية للأفراد والمشروعات، كما أنها تتقلب انخفاضاً **وارتفاعاً** في ظروف الكساد والرواج، فيمكن أن تؤثر على سرعة تداول النقود في الأجل الطويل. [1].

المطلب الثاني: النظرية النقدية الكنزية.

بعد تعرضنا للدراسة والتحليل للنظرية النقدية التقليدية انتهينا إلى أن النظرية الكمية التقليدية التي حاولت أن تجد **علاقة مباشرة** وتناسبية بين التغيير في كمية النقود والمستوى العام للأسعار من خلال مجموعة من الافتراضات والمبادئ، إلا أنه يمكن القول أن هذه النظرية قد وقفت إلى حد بعيد في وضع أسس التحليل الاقتصادي الكلاسيكي والتي اعتمدت عليها مختلف مدارس الفكر الرأسمالي في تفسير العديد من **الظواهر الاقتصادية**[2].

الفرع الأول: الفرضيات الأساسية للتحليل الكنزي.

بنى كينز نظرته على الفرضيات التالية: [3]

*** رفض قانون ساي للأسواق، وبين عدم وجود يد خفية وبذلك طلب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات.**

*** اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية.**

* اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن، فهو يرى حجم كل من الانتاج والتشغيل والدخل يتوقف بالدرجة الأولى **على حجم الطلب الكلي الفعال.**

*** جاء بنظرية عامة** للتوظيف التي تعالج كل مستويات التشغيل، كما أنها جاءت لتفسير التضخم والبطالة.

*** يرى أن من** الصعب الفصل بين الجانب النقدي والجانب العيني في الاقتصاد

*** اهتم** بدراسة الطلب على النقود والبحث عن العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، حيث أن الأفراد **يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها.**

---

[1]- نفس المرجع السابق ،ص 196.

[2]- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3]- نفس المرجع، ص 32.

الفرع الثاني: نظرية تفضيل السيولة.

أدخل كينز ثلاثة دوافع للطلب على النقود بغرض المعاملات، الاحتياط والمضاربة حيث يتعلق الطلب بغرض المعاملات والاحتياط بالدخل ،و تعتمد المضاربة على معدل الفائدة حيث أدخلها في تحليله الذي يعد بمثابة العقدة التي تربط بين العالم النقدي والحقيقي*.

أولا: عرض النقود:

يعتبر كينز عرض النقود كمتغير مستقل يتحدد خارج النموذج $M_3 = M^0$

ويرى كينز أن عرض النقود في أي وقت من الأوقات ثابت ويتحدد بواسطة البنك المركزي[1].

ثانيا: الطلب على النقود:

أدخل كينز ثلاث دوافع الطلب على النقود بغرض المعاملات، الاحتفاظ والمضاربة حيث يتعلق **الطلب بغرض المعاملات والاحتياط بالدخل وتعتمد المضاربة على معدل الفائدة.**

1-دوافع المعاملات:

ويقصد به الاحتفاظ بالنقد بغرض استعماله كوسيلة في المبادلات حيث أن كينز يقسم المعاملين إلى أفراد ومؤسسات وهذا بدوره يقسم إلى قسمين [2] ، **الأول هو دافع الدفع الذي** مبرره الفاصل الزمني بين استلام الدخل وصرفه لذلك كلما زاد الفاصل ازداد الدخل، أما الثاني هو الدافع المشروع ويهدف إلى سد الفاصل بين وقت إجراء النفقات المهنية ووقت استلام حصيلة البيع والعامل الأساسي الذي يستند إليه الدافع هو الدخل (Y) وعليه فالطلب على النقود بدافع المعاملات (Dt) دالة لمتغير الدخل **وتكون هناك علاقة طردية** [3] ويعبر عنه بالصيغة التالية. [4]

$$Dt = f \quad (y)$$

*طبقا لكينز يعد سعر الفائدة ظاهرة نقدية وليست حقيقية وسعر الفائدة هو عبارة عن مكافأة التخلي عن السيولة النقدية.

(1) - Michelle demourgues, la monnaie, système financière et théorie monétaire économique, 9 ED, 1993, P360- 363.

[2]- أحمد هني، العملة والنقود، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص134 ،135

[3]- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[4]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

2-دافع الاحتياط:

وهذا الدافع يستدعي احتفاظ الأفراد باحتياطي من الأرصدة النقدية مضافاً إلى المبالغ المخصصة للمعاملات لمواجهة الحوادث الطارئة أو الاستفادة من الفرص غير المتوقعة [1]، ويتوقف على الدافع على مستوى الدخل وبالتالي فالطلب على النقود بدافع الاحتياط (Dp) دالة لمتغير الدخل y والصيغة التالية تعبر عن ذلك: [2]

$$Dp = f(y)$$

3-دافع المضاربة:

ما يهمنا في هذا الدافع هو ارتباطه بعنصر المضاربة فإن أهم متغير يرتبط بهذا الدافع هو معدل الفائدة، وذلك فإن هناك علاقة وطيدة بين تغيرات الطلب على النقد للمضاربة وتغيرات معدل الفائدة، فكلما اتجه معدل الفائدة نحو الانخفاض أدى ذلك إلى الاحتفاظ بالنقد عن التضحية به مقابل ثمن عائد منخفض، وقد يتعرض الفرد لخسارة رأسمالية أيضا، وقد يستمر معدل الفائدة في الانخفاض حتى يصل إلى حد أدنى لا يمكن أن ينزل دونه **و العلاقة بين المضاربة وهذا الدافع هي علاقة طردية .** [3]

الفرع الثاني: انتقادات النظرية الكنزية

تعرضت النظرية الكنزية لمجموعة من الانتقادات نذكر منها: [4]

- تعتبر النظرية النقدية الكنزية نظرية **(ستاتيكية)** وليست ديناميكية بحيث أنها أوضحت العوامل المؤثرة في سعر الفائدة في الأجل القصير ولم توضح العوامل المحددة لها في **الأجل** الطويل، وبالتالي فهي تهتم بالعلاقة بين الدخل والاستهلاك في فترة محددة من الزمن دون أخذ عامل الزمن بعين الاعتبار وهذا فيه إهمال للعديد من العوامل كالتقدم التكنولوجي مثلا.

- لم يشير كينز إلى التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة حيث يرى أنها تحدد بتقاطع منحنى **العرض النقدي والطلب على النقود لأغراض السيولة النقدية والأغ**راض التي تراها النظرية الكنزية، وهي المعاملات **المضاربة** والاحتياط والاحتراز.

---

[1]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2]- صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 224.

[3]- أحمد هني، مرجع سبق ذكره، ص 230.

[4]- سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن، 2010، ص 115.

- يعتبر كينز بأن الطلب على النقود هو دالة لسعر الفائدة، ولكن هذا التحليل لم يتوصل إلى أن سعر الفائدة يتأثر بالطلب على النقود لأن زيادة الكمية المطلوبة من النقود ينتج عنها ارتفاع معدلات الفائدة .

المطلب الثالث: النظرية النقدية المعاصرة:

شهدت النظرية النقدية المعاصرة إضافات جديدة لكمية النقود على يد مفكري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم الأستاذ "*فريدمان" حيث انتهجت هذه المدرسة من جديد إلى التأكد من أهمية السياسة النقدية مجددة الفكر الكلاسيكي، مستفيدة من التقدم الذي تحقق من الكتابات الاقتصادية السابقة له ،وقد انطلق هذا التحليل من مجموعة من الفرضيات نذكر منها :[1]

- حصر دور الدول في أضيق الحدود.

- سرعة تداول النقود وإذا كانت غير ثابتة تماما إلّا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها.

- تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في مدة قصيرة.

نبدأ بتحليل جانبي العرض والطلب على النقود انطلاقا من الفرضيات السابقة.

الفرع الأول: جانب عرض النقود:

يرى فريدمان أن العوامل المؤثرة عل عرض النقود مستقلة عن تلك المؤثرة على طلبها وأن عرض النقود من خلال تحكم السياسة النقدية هو الذي يحدد مستوى سعر الفائدة، ويرى النقدويون أن التغيير في المعروض النقدي لا يؤثر فقط على النشاط الاقتصادي، بل دور النقود أوسع من ذلك بكثير، إلاّ أنه في الأجل القصير هو العامل الجوهري المحدد للنشاط الاقتصادي، فإن قامت السلطات النقدية بزيادة عرض النقد ستزيد السيولة وتؤدي إلى زيادة إقبال الأفراد على شراء الأصول المالية وغير مالية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي مما ينتج زيادة عنصر في الإنتاج والتشغيل إذ كان الاقتصاد في حالة أقل من التشغيل الكامل، أما إذ كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فإن زيادة عرض النقود سيؤدي إلى رفع الأسعار، إضافة إلى ذلك يعتبر فريدمان أن تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة

* ميلتون فريدمان، بروفيسور في جامعة شيكاغو، حصل على شهادة ليسانس في جامعة **رونكريز و** الماجيستر في شيكاغو ثم الدكتوراه في جامعة كولومبيا ثم جائزة نوبل للاقتصاد عام 1976.

[1]- جودت عبد الخالق، محاضرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص ص 256، 257.

ثابتة ومستقرة تتفق مع النمو الاقتصادي فدور السلطات النقدية ينحصر في مهمة رقابة كمية النقد والعمل على نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الاقتصاد، ويرى أن الأهمية لغرض النقد وليس للطلب عليه كما يرى كينز [1].

الفرع الثاني: جانب طلب النقود:

لقد انتهى فريدمان إلى أن الطلب على النقود يتوقف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات وهي الاعتبارات التالية. [2]

– **الثروة:** التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية التي تطلب النقود وهي تقابل الدخل.

- **الائتمان والعوائد:** من البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة في صورة سائلة .

- **الأذواق:** وهو ما أطلق عليه فريدمان اصطلاح تركيب الفرضيات ويدعو فريدمان إلى النظر لعلاقة الطلب على النقود نظرة شاملة من خلال مقارنة: [3]

- عائد النقود الحقيقي والمتمثل في قيمتها أو لنسبة مبادلتها بالسلع الأخرى التي تتحدد قيمتها عند مستوى الأسعار.

- عوائد الأصول الأخرى المكونة للثروة والتي تتمثل في:

- الفائدة من الأصول النقدية (السندات).
- الفائدة من الأصول المالية(الأسهم).
- عائد رأس المال (كالآلات) وعائد رأس المال البشري.
- العوامل الأخرى المتعلقة بالجانب الكيفي للثروة كالأذواق .

- التغيرات الهيكلية على توزيع الثروة بين الأصول المختلفة، وتتضمن هذه التغيرات اتجاه الأفراد في بعض الفترات إلى تفضيل الاحتفاظ بجانب هام من ثروتهم في شكل نقدي بدلا من استثمارها في أصول مالية.

[1]- حازم الببلاوي، دليل الفكر الاقتصادي، دار الشروق، مصر، 1995، ص 18.

[2]- اسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[3]- نفس المرجع، ص 121.

والصيغة الدالة على النقود هي : [1]

$$\mathbf{Md=F\ (P,Rb,ER,\Delta P/\Delta T,1/P,Y/R,w.u)}$$

حيث:

Md: الطلب على النقود P: المستوى العام للأسعار

Rb: عائد السندات RE: عائد الأسهم

1/P، ΔP/ΔT: يمثل عائد الأصول الطبيعية بتحديد معدلات الاستهلاك .

w: تعبر عن العلاقة بين رأس المال البشري إلى رأس المال غير البشري.

u: الأذواق وترتيب الأفضلية.

وبافتراض فريدمان عدم وجود خداع نقدي يجعل دالة الطلب على النقود حقيقية تتوقف على اعتبارات عينية والثروة بالدخل الدائم كما يلي:

$$\mathbf{Md=F\ (P,Rb,ER\ ,1/P,\Delta P/\Delta T,Y_P/\ P,EW)}$$

وبالتالي فإن الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول **المالية والنقدية** ويرى الاقتصاديون بخصوص الدالة :

- أنها صورة معدلة لمعادلة كامبريدج.
- أنها دالة مستقلة وإن كان استقرارها لا يتطلب ثباتها.
- أثر النقود والسياسة النقدية على النشاط الاقتصادي.

[1]- نفس المرجع السابق،ص122.

المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية وشروط نجاحها.

سنطرق في هذا المبحث إلى أهداف السياسة النقدية و كذا الشروط الواجب تنفيذها لنجاحها.

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تميزها عن غيرها من السياسات الاقتصادية وتتمثل في:

الفرع الأول: الأهداف الأولية

تمثل **الأهداف الأولية** حلقة البداية في إستراتيجية السياسة النقدية وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطية، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل ،ولهذا فالأهداف الأولية **ماهي إلا صلة تربط بين** أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطية وهي تتكون من مجموعتين من المتغيرات: [1]

أولا: مجمعات الاحتياطات النقدية:

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، كما أن الاحتياطات المصرفية تشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية، والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك، أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية غير مقترضة **(كمية القروض المخصومة)، وقد** أثير النقاش داخل النظام المصرفي وخارجه حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة، وأصبح لكل منهما مؤيد ومعارض، فلقد دافعت بعض البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية، كهدف أولي أو تشغيلي لسنوات عديدة كما دافعت بعض الفروع الأخرى عن استخدام مجمعات الاحتياطات الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجتمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة وليس بالتنظير فقط، **ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات** النقدية في أي من المجاميع المذكورة ومدى علاقته بنمو العرض النقدي التي **تشكل** الهدف الوسيط ،وطالما أن الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي.

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007، ص ص 175-178.

ثانيا: ضبط ظروف سوق النقد:

تحتوي على الاحتياطات الحرة (الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي افترضتها هذه البنوك من البنك المركزي)، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان، ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية وهو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة [1]. والاحتياطات الأخرى تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضها هذه البنوك من البنك المركزي تسمى صافي الاقتراض ،وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة، وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة، كما استعملت ظروف سوق النقد في العشرينات والخمسينات والستينات ولكن في السبعينات زاد الاهتمام أكثر بمجمعات الاحتياطات وبالتالي فإن الاختلاف حول مدى أفضلية استخدام المجموعة الأولى أو الثانية، ويفضل النقدويون استخدام مجاميع الاحتياطات لأنهم يرونها بأنها ذات صلة وثيقة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم، كما أن الكنزين أيضا يهتمون بالتحكم في مجمعات الاحتياطات إلاّ أن تركيزهم كان على ظروف سوق النقد، وهذا يعود لكونهم يعتقدون بأن الهدف الوسيط والمفضل لديهم هو سعر الفائدة في أسواق رأس المال، وبالتالي فإن النقاش يتلخص في أي من الأهداف الأولية لاستخدامه حلقة ربط قوية للتأثير بأدوات النقدية والتأثير على الأهداف الوسيطية ، لذلك نرى أن الهدف الأول الأفضل ذلك أنه يتصف بالتأثير والتجارب بسرعة مع تغيير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطية المستعملة[2] .

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطية

تحاول السلطات النقدية تحقيق الأهداف النهائية من خلال التأثير على متغيرات وسيطية، لعدم قدرة هذه السلطات التأثير مباشرة، مثلا على الناتج المحلي الخام ومكوناته، ولهذا تحاول التأثير على متغيرات تؤثر على الناتج المحلي الخام ،وتعبر الأهداف الوسيطية عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية ،ويشترط في الأهداف الوسيطية أن تستجيب لما يلي:

- وجود علاقة مستقرة بينهما وبين الهدف أو الأهداف النهائية .

[1]- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص 124، 125.

[2]- نفس المرجع ، ص 178.

- إمكانية مراقبتها للسلطات النقدية باستعمال أدوات وتتمثل هذه الأهداف في:[1]

أولا: المجمعات النقدية :

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر وسرعة ودون مخاطر الخسارة في رأس المال إلى وسائل الدفع، وترتبط هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية و المنتجات المالية، وتعطي هذه المجمعات معلومات لسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات، وقبل الوصول إلى تحديد هذه المجمعات ومستوياتها لا بد من الحديث عن طلب وعرض النقود وتعريف بعض المفاهيم وتحديد الإطار المحاسبي للنقود .

1- الطلب على النقود

من أجل تحديد المستوى الملائم للكتلة النقدية لابد من تحديد المستوى المرغوب من المقبوضات للاحتفاظ به بدلالة أهداف التضخم والنمو ،وينتج الطلب على النقود من الحاجة إلى الحصول على مقبوضات نقدية سواء القيام بالمشتريات العادية أو لتكوين الاحتياطات و يميز كينز بين ثلاث دوافع للطلب على النقودو التي تم التطرق إليها سابقا في الصفحة16:

2- العرض على النقود: لمعرفة الوسائل الممكن استخدامها للتأثير على المجمعات النقدية، لابد من فهم وتحليل عملية تكوين السياسة النقدية، وهذا يتطلب تبيان ثلاثة أنواع من الحسابات:

- المسح أو الوضع النقدي:هو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية والتي لها دور فعال في التأثير على المجمعات الاقتصادية الأخرى.

- حساب البنك المركزي: حيث يسعى إلى إظهار أنشطة البنك المركزي حيث يتضمن في الخصوم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطات البنكية، الالتزامات الخارجية، ودائع الحكومة، أما من جهة الأصول فيتضمن، حساب المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة، الحقوق على البنوك التجارية.

[1]- نفس المرجع السابق، ص178 .

– حساب البنوك التجارية: يتضمن ملخص لأنشطة المؤسسات التي تشكل عنصر الودائع المؤثر في تكوين عرض النقود ،ومن جهة الخصوم يتضمن حساب الودائع بمختلف أنواعها وقروض البنك المركزي، أما من جهة الأصول فيتضمن احتياطات المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة.

3– المضاعف النقدي: يمكننا أن نعرف عملية تكوين الكتلة النقدية بدلالة متغيرين هما:

- التكوين الأولي للنقود المركزية.
- التكوين الثانوي في عرض النقود.

ويمكننا كتابة المعادلات كالتالي:

$$M_0 = FM + D$$

$$MR = F\ m + R$$

حيث:

M_0: مجموع النقود القانونية.
FM: النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي.
D: الودائع.

أما المعادلة فتعرف القاعدة النقدية على أساس أنها مجموع النقود القانونية MF والاحتياطات المصرفية R.

ويمكن تعريف المضاعف النقدي (التداول النقدي/الودائع) (الاحتياطات / الودائع)

(التداول النقدي/ الودائع) $C = FM / D$
(الاحتياطات/الودائع) $V = R/D$

ثانيا: معدلات الفائدة:

تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطيا لسياسة النقدية، إلاّ أنه يطرح مشاكل عديدة، فأسعار فائدة منخفضة لا تؤدي إلى جمع الموارد الادخارية إلى الاختيار الناجح للاستثمار كما تتضمن عنصر التوقعات التضخمية، وهو ما يعقد دلالة أسعار فائدة حقيقية

ثالثا: سعر الصرف:

يشكل سعر الصرف عاملا تنافسيا للسلع الوطنية في مجال التصدير وهو عامل تكلفة السلع المستوردة، حيث يستخدم كهدف للسلطة ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية

أهداف السياسة النقدية تطابق أهداف السياسة الاقتصادية وهذا ما يسميه البعض المربع السحري: [1]

أولا: استقرار الأسعار:

يحقق استقرار الأسعار فوائد كبرى للأفراد والمتعاملين الاقتصاديين أو بالنسبة للاقتصاد ككل، حيث أن هذه التأثيرات متداخلة ومتعدية يصعب الفصل بينهما ومع ذلك نشير إلى بعضها فيما يلي:

1- بالنسبة للأفراد كمستهلكين: يساعد استقرار الأسعار على إحداث استقرار نسبي لديهم اتجاه المستقبل، وهو ما يساعد على بناء قرارتهم المستقبلية في الإنفاق والادخار، كما أن استقرار الأسعار الاسمية يعني استقرار الأسعار النسبية.

2 –بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين: يساعد استقرار الأسعار في بناء توقعات أكثر سلامة وبالتالي تخصيص أكثر رشدا للموارد ،ولا يخفى أن توجهات النشاط الاقتصادي مبنية أساسا على التوقعات، وهي الأخيرة تتوقف على مدى وضوح المستقبل بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين وعلى مستوى التقلبات الاقتصادية.

3-بالنسبة للإقتصاد ككل: يؤدي استقرار الأسعار إلى استقرار في الأنشطة الاقتصادية، أي زيادة في الاستثمارات وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ،ومنه فإن هدف السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار يعني ضمنيا هدف الاستقرار الاقتصادي، وهذا يعني أن تحقيق التوازن في سوق النقد ينعكس إيجابا على التوازن الاقتصادي[2] .

ثانيا: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

يتم ذلك في إطار إتباع سياسة وتدعيم سعر الصرف وفي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق استقرار الأسعار الذي يحافظ في دوره على قيمة العملة مع التدهور، وعموما يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي رفع أسعار الفائدة إلى التقليل من

1- BORDES Christian, la politiquemonnaitaire, ED la Découverte, paris, 2007, p16.

2- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 94،93.

حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفف من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، **ويؤدي خفض ال**مستويات الداخلية إلى تشجيع صادرات الدولة و الى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية، ومن ناحية يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي إلى دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات[1] .

ثالثا: تحقيق التشغيل الكامل:

لتحقيق هدف العمالة الكاملة يجب أن تلمس إجراءات السياسة النقدية في تنشيط الحياة الاقتصا**دية عن طريق تقوية الطلب الفعال،فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة ال**عروض النقدي **تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال الاستثمار فتنخفض البطالة** ،وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل فالسياسة النقدية لهما دور هام في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة [2].

رابعا: تحقيق معدل النمو الاقتصادي:

إن فعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد **من أهم** محدداته، فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية وبالتالي في عرض النقد تنعكس في صورة تغيرات مقابلة في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص، **فإبقاء أسعار الفائدة الحقيقية** عند مستويات منخفضة تسمح بخلق بيئة ملائمة لتسهيل التمويل الاست**ثماري، ولكن بما أن هذا الإجراء يتطلب انتهاج** سياسة نقدية توسعية قائمة على زيادة عرض النقد مع ما يمكن أن ينجم عنها من آثار تضخمية فإن هذه السياسة يجب **أن تكون مقرونة بسياسة مالية انكماشية**[3].

المطلب الثاني: شروط نجاح السياسة النقدية و مكوناتها.

تكون السياسة النقدية أكثر نجاحا في ظل اقتصادها بتوفير العناصر الأساسية التي تمكنها من أن تحقق السياسة النقدية فعاليتها وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 275.

[2]- صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص138.

[3]- الدوري زكريا، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 125.

الفرع الأول: شروط نجاح السياسة النقدية .

لنجاح السياسة النقدية مجموعة من الشروط نوجزها فيمايلي: [1]

أولا : نظام معلوماتي متطور و فعال: يتمثل في توفير كافة المعلومات عن الاقتصاد باعتبار أن السلطة النقدية تهتم بمراقبة حالة الأسواق، وما يحدث فيها من اختلال أو التوازن بالرغم من أن هذا ليس هدفا من أهدافها **إنما تقوم بذلك** من أجل إدارة النقود التي تعد وسيلة للتبادل ومخزن للقيمة، وهي أداة للتعامل في كل الأسواق، وهذا ما يدل على أن السياسة النقدية تؤثر على جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية وقيمة النقود.

ثانيا: تحديد هدف أساسي للسياسة النقدية:أي كلما تكلفت السياسة النقدية بهدف وحيد زاد ذلك في فعاليتها فاهتمام السياسة النقدية بعدة أهداف في وقت واحد قد يخلق تصادم بينهما يمكن أن يؤدي إلى عجز السلطة النقدية فتحول إلى إدارة طبع الأوراق ذات قبول عام.

ثالثا: التعرف على وزن كل وحدة مؤسسة في مجمل النشاط الاقتصادي:وهذا يعني معرفة دور الحكومة وجمع إنفاقها بالنسبة للدخل ومعرفة السياسة الحكومية هل هي مادية أو اجتماعية بالإضافة إلى معرفة قدرة قطاع الأعمال الخاصة (مالي/غير مالي) وبالنسبة إلى الناتج الكلي ودرجة الخوصصة مثلا في هذا الاقتصاد هذه المعلومات وغيرها يمكنها **أن تزيد** من فعالية السياسة النقدية التي تعتبر جزءا من كل هذا

رابعا: مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث للمتغيرات الاقتصادية الأخرى خاصة النقدية منها.

خامسا: نظام سعر الصرف:فالسياسة تتأثر بمستوى سعر الصرف فتكون أكثر فعالية في الاقتصاد ذو سعر الصرف المرتفع أكثر من اقتصاد ذو سعر الصرف الثابت.

سادسا: تمتع الاقتصاد بوضع أفضل في التجارة الخارجية: من شروط نجاح السياسة النقدية أيضا ضرورة تمتع الاقتصاد بوضع أفضل في التجارة الخارجية أي ميل حدي للاستيراد ليس كبير ومرونة للأسعار النسبية .

سابعا: توفر البلاد على مناخ استثمار قادر على استيعاب دخول وخروج رؤوس الأموال وكذا الاستثمارات المختلفة.

[1]-رحمان بن عبد المفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج تكييف صندوق النقد الدولي ، دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة خروبة، الجزائر، 1997، ص 95.

ثامنا: تمتع السلطة النقدية بدرجة كبيرة من الاستقلالية: فالسياسة النقدية تكون أكثر فعالية كلما تمتعت السلطات النقدية بدرجة كبيرة من الاستقلالية بافتراض التسيير الكفء.

تاسعا: حساسية الاستثمارات لسعر الفائدة: فمعدل الاستثمارات يعلق بدرجة كبيرة بسعر الفائدة.

عاشرا: ضعف نشاط السوق الموازي: فكلما كان نشاط السوق الموازي ضعيفا كلما كانت إمكانية نجاح السياسة النقدية أكبر فقوة نشاط السوق الموازي تعرقل تقدم نجاح السياسة النقدية.

الفرع الثاني: مكونات السياسة النقدية.

تتكون من المؤسسات المشرفة على الحياة النقدية والمصرفية في البلاد وهي تتكون من : [1]

–البنك المركزي: الذي يلعب عدة أدوار السلطات النقدية.

– الخزينة العمومية: وهي تلعب دورا كبيرا في الإشراف على الجهاز البنكي.

– وزارة المالية: التي تسير بطريقة مباشرة **الحياة المصرفية عن طريق الخزينة** وعن طريق تأثيرها على البنك المركزي من خلال هيئات المنظمة والتي تتكفل الدولة بها **بطريقة أو بأخرى بتعيين الائتمان.**

[1]- خبابة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص ص : 202،201.

خلاصة الفصل:

مما سبق يمكن أن نستخلص النقاط التالية:

1- السياسة النقدية تعني التدابير والإجراءات النقدية التي تتخذها السلطات النقدية والمتمثلة في البنك المركزي وهذا لتأثير في عرض النقود وحجم الائتمان.

2-ليست هذه الإجراءات والتدابير المتخذة بدون أهداف، وإنما تسطر لها أهداف أولية و وسطية ثم نهائية وهذه الأخيرة تتمثل:

- تحقيق توازن خارجي.
- تحقيق معدل نمو.
- التشغيل الكامل.
- استقرار الأسعار.

3-تستخدم السياسة النقدية أدوات وسبل لتفعيلها وهذا لبلوغ الأهداف النهائية و تكمن في أدوات **عامة** تمس كافة المجالات **وأدوات نوعية تتعلق ببعض القطاعات.**

4-لنجاح السياسة النقدية في أي بلد يتطلب توفير مجموعة من **العوامل والشروط.**

وانطلاقا من أن دراستنا ترتكز على الاقتصاد الجزائري سوف نتطرق من خلال الفصل الأخير إلى دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي

الفصل الثاني:

دور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي

مقدمة الفصل:

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية، ويأتي على رأس النظام المصرفي حيث يعدّ الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل أقطار العالم نظرا للمهام المناط بها، من أهمها إدارة السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي ومن ثم الإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة. لذلك تبرز أهميته ودوره باعتبار أنه السلطة النقدية، ونظرا للأدوار الفعالة التي يقوم بها أصبح في الوقت الحالي يتطلب أن يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية، ومن أجل ذلك ارتأينا أن نخصص هذا الفصل للتحدث عن البنك المركزي وذلك من خلال المبحث الأول الذي نتناول فيه نشأة البنك المركزي وتطوره ومفهومه ووظائفه، وفي المبحث الثاني نتعرض إلى عملية خلق النقود بواسطة البنوك التجارية وأيضا من طرف البنك المركزي بالإضافة إلى محددات العرض النقدي.

أما المبحث الثالث فسنخصصه لأثر استقلالية البنوك المركزية على أداء السياسة النقدية من خلال ماهية استقلالية البنوك المركزية ومعاييرها ونماذج عن استقلالية البنوك المركزية الذي اختصرنا فيه على أخذ دولتين متطورتين ودولة عربية.

المبحث الأول: ماهية البنك المركزي.

سنتعرض في هذا المبحث إلى نشأة البنوك المركزية ومفهومها ثم سنبين وظائف البنك المركزي وبعد ذلك التطرق إلى العرض النقدي الذي تسعى السلطة النقدية إلى التحكم والتأثير فيه بمختلف الإجراءات التي تستخدمها.

المطلب الأول: نشأة البنك المركزي وتطوره.

يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

نشأت البنوك المركزية في المرحلة اللاحقة لنشوء البنوك التجارية، فالبنوك المركزية نشأت في البداية كبنوك تجارية خالصة، والبنك في واقع الحال يكون ناشئا عن تكوين أحد البنوك التجارية، ومن ثم أضيف إلى عمله احتكار إصدار **أوراق البنكنوت والقيام بأعمال مصرفية للحكومة مما جعله يأخذ موقع الصدارة بالنسبة لبقية البنوك التجارية.**

وقد بدأ ذلك واضحا في العالم الحالي حيث أن بعض البنوك المركزية لا زالت تمارس بعض الأعمال التجارية وقد **حققت نتيجة ذلك بعض الربح، لكن ليس شرطا أن يكون نظامها الداخلي** يشير إلى ذلك.

وفي كل دولة يوجد هناك بنك مركزي واحد وقد يكون له فرع في نفس الدولة، وتسمية البنك المركزي حديثة جاءت في **القرن العشرين فقط وقبل** ذلك كان يسمى باسم الدولة التي يتبعها، مثل بنك فرنسا أو بنك إنجلترا ولا زالت **بعض الدول** باقية في هذه التسمية إلى الآن، وفي الولايات المتحدة الأمريكية هناك **12 بنكا اتحاديا مهمتها تنظيم أعمال** السياسة النقدية هناك، بحيث أن لكل بنك مهمة تنظيم الساسة النقدية في منطقة الفيدرالية، أما في فرنسا فهناك إلى **جانب البنك المركزي الفرنسي (بنك فرنسا)** مجلس الائتمان القومي ولجنة الرقابة على البنوك ويشرفون في مجموعهم في الإشراف على شؤون النقد والائتمان المصرفي في فرنسا

وبالنسبة لتطور نشأة البنوك المركزية، فيعتبر بنك **"الريكسبنك"** في السويد أقدم البنوك المركزية في العالم، وقد أنشأ في عام **1650** كبنك تجاري ثم أعيد تنظيمه ليصبح بنكا حكوميا في سنة **1668 وأصبح أول بنك يصدر أوراق نقدية** بتعريفها الحالي.

وهناك بنك إنجلترا الذي أنشأ في **1694 وقد مارس مهام البنك المركزي منذ تأسيسه، وعلى الرغم من أن بنوكا** أخرى كانت تشاركه إصدار النقود إلا أنه كان البنك الرئيسي الذي يتولى ذلك، وبالإضافة إلى ذلك فقد كان بنك

[1] - سعيد سامي الحلاق ،محمد محمود العجلوني ، مرجع سبق ذكره ،ص138 -

الحكومة ولم يكن آنذاك ملكا خالصا للحكومة كما هو الحال اليوم، ولكنه مازال يحتفظ بالأرصدة النقدية الحكومية ويمنح القروض للحكومة ويسديها النصيحة في أمور السياسة المالية، يضاف إلى ذلك مهمة الرقابة المركزية على احتياجات الذهب التي **تودعها لديه البنوك التجارية.**

وفيما يتعلق بالدول الأوروبية الأخرى، فقد كانت متشابهة في سلوكها مع إنجلترا، دأبت إلى اختيار أحد البنوك القائمة ومنحته حق إصدار النقود الورقية وبعض الوظائف الأخرى، أو أن تنشأ بنكا جديدا لهذه الغاية، ففي عام 1980 تأسس بنك فرنسا وفي سنة 1811 **تأسس بنك هولندا** وبنك النمسا الوطني في عام 1817 وبنك النرويج في عام 1817 أيضا، وفي عام 1818 تأسس بنك الدنمارك وبنك بلجيكا الوطني عام 1850، وبنك إسبانيا في عام 1856، وبنك روسيا في عام 1860 وبنك الراين الألماني 1875 **وبنك اليابان** 1882، وفي الوطن العربي فقد تأسس أول بنك مركزي في **مصر تحت اسم "البنك الأهلي المصري"** في عام 1898 بصورة شركة مساهمة مصرية، وقد منح حق إصدار البنكنوت والقيام بالأعمال المصرفية، وفي الأردن فقد نشأ البنك المركزي الأردني في شهر تشرين **الأول من عام** 1964 **بهدف تنظيم شؤون السياسة النقدية وإصدار النقد وضمان سلامة** تداوله وتقديم النصيحة والمشورة للحكومة **والتنسيق مع السياسة النقدية.**

المطلب الثاني: مفهوم البنك المركزي .

هناك عدة تعاريف للبنك المركزي نبرزها فيما يلي:

التعريف الأول: هو بنك وحكومة في آن واحد، وهو بنك يختلف عن غيره من البنوك باعتباره لا يهدف إلى تحقيق الأرباح، بل يعمل على تحقيق الصالح العام وفق منظور الحكومة، ولهذا السبب فإنه يرتبط بالحكومة في مختلف بلدان العالم بروابط وثيقة، وعادة يكون مؤمما[1].

التعريف الثاني: البنك المركزي مؤسسة عامة تشرف وتدير شؤون النقد والجهاز المصرفي في الدولة بما يتوافق مع أهداف المصلحة العامة، وهذا لا يمنع أن تكون البنوك المركزية مؤسسات خاصة تمنحها الدولة وظائف البنوك المركزية، وينفرد البنك المركزي بخصائص معينة تجعله يختلف عن بقية المؤسسات المالية الأخرى وفي نفس الوقت تجعله قادرا على تحقيق الأهداف والوظائف التي أنيطت به[2].

[1]- شاكر القزويني، محاضرات في النقود والبنوك، ط02 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ، 1992، ص 31.

[2]-عبد الله الطاهر، مرجع سبق ذكره ،ص 267.

التعريف الثالث: البنك المركزي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقدم جميع أحكامه وفقا لأحكام القانون وله الحق في أن يتملك ويتصرف في ممتلكاته، وأن يتعاقد وأن يقيم الدعاوى وتقام عليه باسمه ويكون له خاتم خاص ويعفى من كافة الضرائب والرسوم ومن أهدافه هي الحفاظ على الاستقرار النقدي[1].

المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي.

تتعدد وتتنوع النظم الاقتصادية التي تحكم البنوك المركزية، إلا أنها تقوم بوظائف متعددة يمكن إيجازها فيما يلي:

الفرع الأول: البنك المركزي بنك الإصدار:

إن أولى الوظائف التي منحت للبنك المركزي هي وظيفة إصدار الأوراق النقدية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر أن يقوم بهذه الوظيفة، و لقد كان امتياز إصدار الأوراق النقدية في كل مكان مرتبطا في الغالب بنشوء وتطور البنوك المركزية ،حيث كانت هذه البنوك حتى أوائل القرن العشرين تدعى بنوك الإصدار[2].

الفرع الثاني: البنك المركزي بنك البنوك

العمل المصرفي كبنك البنوك وذلك عن طريق التعامل مع المصارف المختلفة بقبول الودائع وإجراء المقاصة بين صكوكها وتقديم القروض لها[3].

حتى يؤدي البنك المركزي دوره كبنك البنوك ينبغي أن لا يقوم بالتعامل مع الأفراد بشكل واسع ولا يدخل كمناقش للبنوك التجارية، ومن ثم يمكن تأثيره على عملها[4].

الفرع الثالث: البنك المركزي هو بنك الحكومة:

فهو يقوم بمختلف الأعمال المصرفية التي تحتاج إليها الإدارة الحكومية في خدمة الحكومة ومستودع لأموالها التي تحصلها عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها وعليه تحسب الشيكات والحوالات التي تستخدمها في وفاء ديونها والذي يؤدي عنها فوائد قروضها المختلفة، كما يحتفظ بحسابات المصالح والهيئات والمؤسسات الحكومية، ويقوم بنفس الوظائف التي يقوم البنك التجاري لعملائه حيث أن الحكومة تودع أموالها الحاضرة في شكل حسابات جارية لدى البنك المركزي،

---

[1]- فائق شقير وآخرون، محاسبة البنوك، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص ص 18،17.

[2]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 247.

[3]-فليح حسن الحسني، ومؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص ص 28،27.

[4]-فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 306.

ومن ثم يدفع الشيكات التي تسحبها الحكومة على هذه الودائع ويحصل لحساب الحكومة الشيكات التي تسحبها لصالحها ويحصل المبلغ لحسابها من حساب لآخر ومن مكان إلى آخر[1].

كما يباشر البنك المركزي حسابات الحكومة عن طريق مدفوعاتها وخصوصا تلك الحسابات والمدفوعات المتصلة بالعالم الخارجي، إذن إنه المشرف على الاتفاقات المالية التي تعقدها الحكومة مع الخارج[2].

الفرع الرابع: البنك المركزي هو الرقيب على الائتمان:

تقبل المصارف التجارية من الأفراد أنواع مختلفة من الودائع منها ما هو قابل للسحب فورا عند الطلب، ومنها ما يكون سحبه مقيدا بمدة ، و النوع الذي يهمنا هنا النوع الأول أي الودائع تحت الطلب وهي التزامات مصرفية تتلخص بدفع مبلغ من النقود القانونية للمودع أو لأمره عند الطلب وتستعمل الشيكات لأوامر الدفع في نقل ملكية هذه الودائع من شخص إلى آخر، أي أنها تقوم مقام النقد القانوني بين المتعاملين بها لذلك تعتبر جزءا من الكتلة النقدية للبلد[3].

الفرع الخامس: البنك المركزي المشرف على عمليات المقاصة:

من المتعارف عليه أن البنوك تقوم بصرف دفاتر الشيكات لأصحاب الحسابات الجارية، وذلك لتسهيل عملية السحب من الحسابات الجارية شخصيا أو بشيكات تحرر لمستفيدين آخرين غير أصحاب الحسابات الجارية، أما الشيكات التي تودع لدى البنك وتكون مسحوبة على حسابات جارية لدى البنوك الأخرى يتم سحبها يوميا وتبادلها مع البنوك المختلفة ليتم تحصيلها ويتم هذا التبادل في قسم خاص بالشيك المركزي يسمى قسم المقاصة، حيث يقوم كل بنك بإرسال مندوب عنه إلى المقاصة يوميا في ساعات متفق عليها حاملا معه كل الشيكات المودعة بالحسابات الجارية بذلك البنك والمسحوبة على البنوك الأخرى، ويقوم البنك المركزي بتسوية الفروقات بين المصارف المختلفة[4].

---

[1]- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 218.

[2]- محمد أحمد بزار، محاضرات في النقود والبنوك، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1994، ص ص 114،113.

[3]- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط4،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص ص 182،181.

[4]- فائق شقير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 226.

الشكل رقم (02): إرساليات الشيكات

البنك – اسم البنك الذي يعيد الإرسالية إرساليات شيكات المقاصة التاريخ...../...../2000 شيكات مسحوبة على اسم البنك المسحوبة عليها		
مبلغ الشيك ف د		رقم الشيك
X X	X X	
X X	X X	مجموع
فقط مبلغ	المبلغ كتابة	
نظمها	وتوقيع البنك المقدم للشيكات	

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 226.

وهناك عدة وظائف أخرى للبنوك المركزية نوجزها فيما يلي:

أولا: البنك المركزي مستشار للحكومة وممول أجهزتها: يلاحظ أن البنوك المركزية في تطورها التاريخي كانت تحتل مكانة خاصة في علاقاتها مع الحكومة ومثال ذلك بنك انجلترا الذي نشأ في البداية **كشركة تقوم بالعمليات المصرفية** لهدف أساسي هو إقراض الحكومة البريطانية التي كانت بحاجة إلى نقود عند تأسيسه في عام **1694 ومقابل ذلك منحته الحكومة امتياز إصدار النقود الورقية، وأنّ هذا النوع من البنوك منحته الحكومة إيداعاتها للقيام بالخدمات والأعمال** المصرفية وتقديم القروض والسلفيات، أي أن يصبح بنك الحكومة، وأن وظيفة البنك المركزي في إصدار النقد وبالتالي التأثير في عرض النقد الكلي والتأثير في تحقيق **سياسة نقدية تنسجم مع السياسة الاقتصادية للدولة خاصة السياسة** المالية حيث تقع ضمن مسؤولية البنك المركزي مسؤولية المساهمة في تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو الاقتصادي ومكافحة **التقلبات الاقتصادية بقدر الإمكان، وهناك مطالبون بضرورة استقلالية البنك المركزي عن الحكومة وأصحاب هذا الرأي يعتقدون** بعدم **تمتع الحكومة بصفة الرشد الاقتصادي حيث أن عدم استقلالية البنك المركزي** – في رأيهم - **سوف** تخضعه لتوفير ما تحتاجه من نقود لتغطية العجز في ميزانيتها بغض النظر عن حجم التغطية[1].

[1]- **سعيد سامي** الحلاق، مرجع سبق ذكره، ص 167.

وعلاقة البنوك المركزية بالحكومات تتأثر بعاملين رئيسيين هما[1]:

- مدى سيادية المبادئ **الاقتصادية** والتي تحبذ زيادة **تدخل** الحكومة في الشؤون الاقتصادية، حيث **كلما ازداد** تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية كلما قويت هذه المبادئ والتدخل في شؤون النقد الائتماني.
- الظروف الاقتصادية الطارئة التي **أزعمت** البنوك التجارية في مختلف البلاد على **مسايرة وزارة المالية وتنفيذها** للسياسة المالية، حيث أن الحربين العالميتين الأولى والثانية خلقتا آثارا جسيمة على اقتصاديات الدول، فباتت تحتاج إلى مبالغ ضخمة لتمويل العمليات الحربية، وبذلك فإنه وخلال فترات الحروب فقد خضعت البنوك المركزية بدرجات متفاوتة إلى **الخزانة العامة لتحقيق سياسة الحكومة المالية.**

والبنك المركزي كونه بنك الحكومة فإنه يقوم بوظائف متعددة كمستشار للحكومة منها[2]:

1- **يقوم البنك المركزي بمسك حسابات الحكومة، فهي تودع فيه ودائعها ويقوم البنك بمباشرة المدفوعات الحكومية.**
2- **يقوم البنك المركزي نيابة عن الحكومة بعملية إصدار القروض العامة فيقوم بعملية إصدار القروض والإشراف على الاكتتاب فيها.**
3- البنك المركزي يقدم للحكومة خدماته في صورة إبداء رأيه الفني وتقديم مشورته في نوع السياسة الواجب إتباعها **لمواجهة الظروف المختلفة فهو يشرف على الائتمان ويتفاهم مع الحكومة.**
4- **يقرض البنك المركزي الحكومة عند الضرورة إذا احتاجت، وإقراض الحكومة يتم عن طريق إصدار جديد من أجل** سد العجز في ميزانيتها.

ثانيا: تمويل المصارف التجارية والمتخصصة: زادت أهمية البنوك بعد إنفرادها بإصدار النقد القانوني واستخدامه كاحتياطي مقابل الودائع التي تخلقها **البنوك التجارية ،**والتي أخذت تودع جزء من أرصدتها النقدية **كمعاملات بين بعضها البعض ،**وعن طريق البنك المركزي يتم تقديم القروض والتسهيلات المصرفية لمؤسسات الجهاز المصرفي والائتماني[3].

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 167.
[2]- نفس المرجع ، ص 168.
[3]- نفس المرجع، ص ص 171،170.

والبنك المركزي بوصفه ممول المصارف التجارية والمتخصصة يقوم بالوظائف التالية[1]:

1- تحتفظ البنوك التجارية لدى البنك المركزي بجزء من أرصدتها النقدية السائلة، وهذا الجزء يتم تحديده عن طريق الصرف أو القانون، ويلجأ إلى هذا الجزء لتحقيق عرضين: الأول ضمان تحقيق سيولة البنوك التجارية وحمايتها في الظروف الطارئة، والثاني **أنّ** هذه النسبة **أصبحت أداة مهمة للرقابة على الائتمان من قبل البنك المركزي.**

2- يقوم البنك المركزي بوظيفة المقرض الأخير بسبب سيطرته على حالة **الائتمان وتنظيمه والمحافظة على ثبات قيمة** النقد ومنع الهزات التي قد تصيب الاقتصاد الوطني كحالة الزيادة المفاجئة في الطلب على النقود بحيث لا تستطيع البنوك التجارية الاستجابة لذلك وتضطر للاقتراض لاستيعاب الطلب المفاجئ.

[1]- نفس المرجع السابق ،ص ص 171،170.

المبحث الثاني: عملية خلق النقود ومحدداته.

إن خلق النقود يتم بالدرجة الأولى عبر المصارف التجارية، في هذا الإطار سوف يجري تفصيل دور المصارف التجارية في تلك العملية، من ثم سوف يعالج موضوع خلق النقود بواسطة **البنوك التجارية على أن يسلط الضوء على** ميزانيته المفصلة ثم سنتطرق في الأخير إلى محددات العرض النقدي.

المطلب الأول: خلق النقود بواسطة البنوك التجارية.

كيفية خلق النقود يتم من خلال مقاربات متعاقبة ،فيجري الافتراض أولا **بوجود اقتصاد نقدي من نموذج** مبسط لا يعمل ضمنه سوى مصرف واحد، لتعتمد من ثم فرضية أخرى تستلزم أيضا استخدام نظام نقدي بسيط يشمل **العديد من** البنوك الموجودة إلى جانب المصرف المركزي **الأخير** من خلال الميزانية المختصرة للمصرف التجاري[1].

إنّ تطور البنوك التجارية وليد التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فقد نشأت البنوك التجارية في العصور **الوسطى حيث كان** الصيارفة يقومون بمهام استبدال العملة وتقديم خدمات مصرفية للأفراد ويحصلون على الأرباح[2].

إذا ما تم افتراض شراء البنك **للعملات الصعبة بقيمة 100 من عميل مصدر y**[3] **فإن ميزانية المصرف تصبح** على الوجه التالي:

الشكل رقم (03): ميزانية البنك

موجودات	مطلوبات
عملات صعبة 100	حساب جاري للعميل y 100

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 137.

[1]- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية (قضايا نقدية ومالية)، دار منهل للنشر، لبنان، 2000، ص 135.

[2]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 225.

[3]- وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 137.

أولا: الديون (السلف) على التجار والمزارعين والصناعيين وسائر الأشخاص الطبيعيين (الأفراد).

عندما يقوم المصرف التجاري بحسم أوراق تجارية معينة تعتبر هذه العملية بمثابة **شراء النقد من قبل المصرف** للأصول المالية لدين عميل المصرف الذي يستحق على شخص آخر هذا الدين الناشئ عن بيع محدد يتمثل بكمبيالة يقوم البنك المذكور بحسمها، قيمة هذه الكمبيالة تظهر في أصول البنك ضمن سلف محفظة السندات في حين أن خلق النقد الائتماني المقابل يظهر في خصوم البنك عندما تضاف قيمة الكمبيالة بعد الحسم إلى حساب العميل بمعنى آخر لكي يتمكن المصرف من تسديد الدين الناشئ، **عند شراء الكمبيالة يتوجب عليه خلق النقود بواسطة عمليه قيد بسيطة** في الجانب الدائن[1].

ثانيا: الديون على الخارج والعملات الأجنبية.

عندما يقوم البنك التجاري بشراء عملات صعبة من عميل مصدر أو من قبل شخص آخر، فهو يقوم بالمقابل بخلق النقد الضروري لحيازة العملة الصعبة، فالنقد الأجنبي يعتبر أصلا مثل باقي الأصول الحقيقية التي يحولها البنك إلى **نقد. و**يتضح من خلال الحالات الثلاثة التي أشير إليها أن خلق النقد بواسطة المصرف يتم عندما يمتلك هذا الأخير لأصول غير نقدية أي لأصول حقيقية أو مالية قيمة هذه الأصول الحقيقية أو المالية تظهر في موجودات المصرف وقيمة النقد الذي تم خلقه تظهر في مطلوباته، أما عن الحالة التي يحصل **فيها إتلاف النقد فور قيام المصرف بتحصيل قيمة الأصول** المالية الموجودة في محفظة سنداته،**لكن ما تجدر ملاحظته هو أن عملية خلق النقود تطغى على عمليات إتلافها،** وهذا ما يستتبع نمو في الكتلة النقدية[2].

ثالثا: الديون على الخزينة.

هذه الديون تعرض على المصرف إما مباشرة عندما تقوم الخزينة بطرح سنداتها لكي يكتتب **بها من قبل المصارف و** إما بشكل غير مباشر عند ما يقوم حاملوا سندات الخزينة بحسمها، فالمصرف يشتري تلك السندات مصدر النقد **الضروري لإجراء تلك العملية، فإذا كانت السندات المذكورة بقيمة 100 تصبح عندها ميزانية المصرف على الشكل** التالي[3]:

[1]- نفس المرجع السابق ،ص 145.

[2]- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، 2002، ص 153.

[3]- وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 137.

الشكل رقم (04):ميزانية البنك

موجودات	مطلوبات
سندات الخزينة 100	حساب جاري للعميل z 100

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 137.

- كما يمكن للبنك التجاري أن يخلق النقد عندما يكتتب بسندات الخزينة العمومية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق عملية الخصم.

الفرع الأول: خلق وإتلاف النقود بواسطة مصرف تجاري واحد

يستطيع المصرف التجاري خلق النقود عندما يمتلك ثلاث نماذج من الأصول، السلف المعطاة للتجار والصناعيين، الدين على الخارج أو النقد الأجنبي، الديون على الخزينة، كما تقوم البنوك التجارية بخلق نقود كتابية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض[1].

الفرع الثاني: خلق النقود في إطار نظام نقدي بسيط.

سنحاول في هذا الفرع شرح عملية خلق النقود في إطار نظام نقدي بسيط[2].في النظام النقدي تظهر مشكلات التداخل بين كافة الدورات النقدية الناتجة عن التحويل الضروري بين نقد مصرف ونقد مصرف آخر، حل هذه المشكلة يتطلب تطبيق آلية المقاصة.

أولا: مضاعف الائتمان:

كمية النقود المخلوقة بواسطة البنوك التجارية تتحدد عبر تحليلين متتاليين هما:

[1]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 04 ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005 ،ص 145.

[2]-وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص ص 140-143.

1- مضاعف الائتمان يقيس خلق النقود في حال التداول الحصري للنقد الكتابي (غياب الأوراق النقدية): كل مصرف من الدرجة الثانية يجب عليه التوقع أثناء عملية خلق النقود أن مقاصة الوضعيات المدينة والدائنة ما بين البنوك قد تترك رصيدا مدينا، فلكي يتمكن المصرف من مجابهة هذا التسرب النقدي يتوجب عليه الاحتفاظ باحتياطات من نقد المصرف المركزي على شكل ودائع في حسابات جارية دائنة لدى المصرف المركزي، هذه الاحتياطات الضرورية تتحدد بواسطة المعدل الحدي للأرصدة النقدية Ratio marginal d'encaisse أي بواسطة النسبة بين الزيادة في الأرصدة النقدية بنقد المصرف المركزي.

وهذه القروض الجديدة التي تغذي الحسابات المصرفية ترفع حجم ودائع المستفيدين من القروض وحجم ودائع أولئك الذين يتلقون تسديدات من المستفيدين الأساسيين وهذه الموجات المتعاقبة من القروض والودائع تمتد عبر كامل النظام المصرفي، فإذا افترض أن هذا المعدل يساوي 20% وأن قيمة الاحتياطات الفائضة المخصصة للإقراض الأولى تساوي 100 والجدول التالي يبين كيف أنه بعد كل موجة من القروض يخصص 20% للاحتياطات الضرورية و80% احتياطات فائضة.

الجدول رقم (01): مضاعف الائتمان في ظل النقد الكتابي.

	الاحتياطات الفائضة	القروض الجديدة	الاحتياطات الضرورية
الموجة الأولى من القروض	100	100	20
الموجة الثانية من القروض	80	80	16
الموجة الثالثة من القروض	64	64	12.8
الموجة الرابعة من القروض	51.20	51.2	

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 141.

2- المضاعف وسيلة لقياس خلق النقود في حال تداول النقد الكتابي والأوراق النقدية :والموضحة فيما يلي[1]:

افترض في المثال السابق أن كامل القروض كانت على شكل شيكات أو حوالات أي أنها كانت تمثل تداولا للنقد الكتابي لكن الواقع يثبت أنه من المحتمل إقدام بعض **المستفيدين من الشيكات على طلب جزء من قيمتها كأوراق نقدية** وإبداع الجزء المتبقي في الحساب، نظرا لحدوث تسربات خارج الدورة النقدية الكتابية فإن **التوسع النقدي قد يكون أكثر بطئ** مما هو عليه في المثال الأول.

فالجدول التالي يبين أنه أثناء الموجة الأولى من الإقراض سوف يتوزع النقد الكتابي الذي تبلغ قيمته 100 كالتالي 30 **على شكل أوراق نقدية** مما يتبقسوف يتوزع بدوره ما بين 14 **كإحتياجات ضرورية** و56 لاحتياطات فائضة تخصص لقروض جديدة وهذه الأخيرة تكون كثيرة الاستخدام.

الجدول رقم (02): مضاعف الإقراض في ظل النقد الكتابي والأوراق النقدية.

	الاحتياطات الفائضة	القروض الجديدة	التسربات إلى نقد المصرف المركزي	
			الاحتياطات الضرورية	الأوراق النقدية
الموجة الأولى من القروض	100	100	14	30
الموجة الثانية من القروض	56	56	7.84	16.8
الموجة الثالثة من القروض	31.36	31.36	4.39	9.40
الموجات الأخرى	17.57	17.57		
	227.2		31.818181	68.181818

المصدر: نفس المرجع السابق، ص ص 143،142.

أيضا في الموجة التالية من القروض **ويقتطع منها** 16.8 **تستخدم على شكل أوراق نقدية** و 7.84 تخصص للاحتياطات **وتبقى** 31.36 تستخدم في الموجة التالية.

[1]- وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص ص 143،142.

$$\Delta M = 100\ 1 + \ 1 - 0.3\ \ 1 - 0.2\ + \ 1 - 0.3\ ^{2}(1 - 0.2)^{2} \ldots + \ 1 - 0.3\ ^{n}(1 - 0.2)^{n}$$

$$\Delta M = 100\frac{1}{1 - \ 1 - 0.3\ (1 - 0.2)} = 227.$$

إن قيمة مضاعف القرض (k) تتحدد على الشكل التالي:

$$2.272 = k = + \frac{1}{a + b - ab} \text{أو} k = \frac{1}{1 - \ 1 - b\ (1 - a)}$$

لكن هناك شرط أولي يجب توفره لكي يلعب المضاعف دوره في عملية خلق النقود بواسطة المصارف، هذا الشرط يتمثل في الطلب على قروض المصارف من قبل المؤسسات لأن الآلية المحركة للخلاف المتتالي للنقود تتركز في منح قروض جديدة من قبل المصارف فالتوسع النقدي يتحدد إذن عبر الحاجة للقروض وبالتالي التقدم بطلبها من المصارف، يتضح من خلال ذلك أن المضاعف يبين الحد الأقصى من النقود التي تستطيع المصارف خلقها بعد تلبيتها الطلب على القروض.

ثانيا: نقاش جدلية المضاعف:

إذا كان المضاعف في العامل الشكلي في خلق الكتلة النقدية فإنه قد يضطلع أيضا بدور آخر على صعيد إتلاف الكتلة النقدية وفي مطلق الأحوال تفترض عملية المضاعف توفر احتياطات فائضة أولية لدى البنوك أي أن المودعين يلعبون دورا أساسيا في ذلك[1].

المطلب الثاني: إصدار النقود من طرف البنك المركزي .

يصدر البنك المركزي نوعين من العملة وهما: عملة حرة وعملة ائتمان، وهذا التقسيم يستخدم لتوضيح فكرة إصدار النقود حيث أن العملة الحرة هي العملة النهائية التي يصدرها البنك المركزي أما الائتمان يصدره البنك المركزي في شكل قروض إلى البنوك التجارية أو الخزينة. [2]

[1]-نفس المرجع السابق ، ص143.
[2]-نفس المرجع ، ص144 .

الجدول رقم (03): ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
1- الذهب والديون على الخارج – الذهب. – الشراء تحت الطلب في الخارج. – تسبيقات إلى الصندوق واستقرار الصرف. – Concours ou FMI 2- ديون على الخزينة العامة. – نقود. – حسابات خارجية للبريد. – مساعدات للخزينة. 3- الديون المترتبة على عمليات إعادة التمويل. – سندات مخصومة. – سندات مشتراة في السوق النقدي. – عروض مقابل السندات. – سندات في طريق الاستحقاق.	1- أوراق نقدية في التداول. 2- حسابات دائمة خارجية. – حسابات البنوك والمؤسسات والأشخاص الأجنبية. – حساب خاص لصندوق استقرار الصرف. 3- حساب جاري للخزينة العامة. 4- الحسابات الدائنة للوحدات المالية. – حسابات جارية للمؤسسات المرغوبة على تكوين احتياطات إجبارية. – التزامات ناتجة عن التدخل في السوق النقدي. 5- احتياطات لإعادة تقييم الأصول العامة من الذهب. 6- رأسمال وأصول واحتياطات.

المصدر: بخراز يعدل فريدة، تقنيات وتسيير سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 105.

أولا: جانب الأصول:

أصول البنك المركزي تشمل كل من الموجودات غير النقدية التي حصل عليها خلال العمليات التي قام بها وهذه الموجودات هي الذهب والعملات الأجنبية[1].

1- الذهب والديون على الخارج:

1-1 الذهب: الذي يخضع لإعادة تقييمه حسب أسعاره في أسواق التبادل الدولي حيث يقيم الاحتياطي من الذهب كل ستة أشهر حسب سعره في سوق لندن الدولي، وأن زيادة الانخفاض في قيمة الاحتياطي من الذهب التي تظهر من

[1]- زياد رمضان، محفوظ جودت، مرجع سبق ذكره، ص ص 174،173.

حين لآخر نتيجة تأرجح أسعاره تنشأ لها مؤونة خاصة تحت بند احتياط إعادة تقييم الموجودات العامة بالذهب تظهر في جانب الخصوم[1].

1-2 حقوق السحب الخاصة: على إثر إغلاق مركز الذهب في لندن عام 1927 وافق أعضاء صندوق النقد الدولي **على إنشاء احتياطي لدعم الاحتياطات النقدية التقليدية العالمية لتمكين تلك الاحتياطات من مواجهة أزمة السيولة** العالمية آنذاك بعد أن عجزت الاحتياطات من الذهب وعملات أجنبية في صندوق النقد الدولي من مواجهة حاجات التجارة العالمية من النقد، فنشأت أزمة السيولة وقد سمي الاحتياطي الجديد باسم حقوق السحب الخاصة "DTS" والتي توجد في احتياطات الصرف للبنك المركزي والموجود في أصول الميزانية [2].

1-3 العملات الأجنبية: تدفق العملات الأجنبية إلى داخل الوطن وإلى خارجه هو نتيجة لعلاقات الدولة اقتصاديا مع الخارج ويكون هناك رصيدا إيجابيا من هذه العملات بحوزة الاقتصاد عندما يكون تدفق هذه العملات إلى الداخل أكبر **من تدفقها على الخاج وبالطبع يكون هناك إصدار للنقود مقابل ذلك"**[3].

2- ديون على الخزينة العامة:

باعتبار البنك المركزي بنك الحكومة فإن هذا الأخير يقبل السندات الحكومية أو سندات الخزينة وتعتبر حقا له **ويقدم مقابلها نقودا للخزينة "فنقول أن البنك المركزي فقد نقد دين الحكومة"**[4]، فمقابل استلامه لهذه السندات يصدر **نقودا قانونية، تعرف** هذه الديون تسبيقات الخزينة أو قروض الحكومة وهي في الوقت الراهن من بين أهم غطاءات الإصدار النقدي في معظم الدول لأنها المصدر الأساسي لخلق النقود في هذه الدول وهي تمثل الوساطة الرئيسية في السوق النقدي، ففي فرنسا تجمع الخزينة العامة ما يكفي من السيولة الشيء الذي يجعل الديون العامة متقلصة أما في الجزائر، يبقى الدين يتزايد من سنة إلى أخرى. "عموما إن لجوء الخزينة العامة إلى البنك المركزي يعد أحد الوسائل الرئيسية للصندوق فالبنك المركزي يسير الحساب الجاري للخزينة ويوفر لها السيولة"[5].

---

[1]- صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2]- بخراز يعدل فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[3]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 41،40

[4]- بخراز يعدل فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[5]- نفس المرجع، ص 103.

3- الديون المترتبة عن عملية التمويل:

تعتبر من بين الأصول الأكثر أهمية، تكون في شكل سندات مخصومة، سندات مشتراة في السوق النقدي، قروض مقابل السندات وسندات في طريق الاستحقاق، حيث أن البنك المركزي يضمن إعادة تمويل السندات ملك البنوك عندما تكون هذه الأخيرة بحاجة إلى سيولة خاصة، إننا نعلم أن البنك **المركزي لا يقدم مباشرة قروضا للاقتصاد بما أنه ليس له علاقة مباشرة إلا مع المؤسسات المالية والبنكية والخزينة العامة وأيضا مع مؤسسات القروض الأخرى.**

"وإعادة التمويل تعني تحقيق تمويل عملية تحقق في الرتبة الثانية بعد أن قامت مؤسسة مالية بتقديم القرض في الرتبة الأولى"[1].

ثانيا: جانب الخصوم.

وتتمثل أهم عناصره فيما يلي[2]:

- الأوراق النقدية في التداول: ويظهر في هذا المجال التراجع التدريجي المتوالي لتداول الأوراق النقدية أمام زيادة استعمال النقود الكتابية وخاصة في الدول المتقدمة، مما يجعل رصيد هذا البند في الخصوم أقل أهمية مما كان عليه في الماضي.

- البنوك الأخرى في خصوم البنك المركزي تظهر إصدار النقود الكتابية من خلال البنك المركزي وتشمل ما يلي:

- **الحسابات الدائنة الخارجية (حسابات البنوك و المؤسسات الأجنبية ، الحسابات الخاصة بصندوق تثبيت أو استقرار الصرف).**
- **الحسابات** الجارية للخزينة في البنك المركزي التي يدون رصيدها الدائن.
- الحسابات الدائنة للأعوان الاقتصاديين والماليين والتي تحتوي الحسابات الجارية للمؤسسات المجبرة على تكوين **احتياطات لدى البنك المركزي.**
- **احتياطات إعادة تقييم الموجودات بالذهب: ويدون فيه ما يقابلها** فائض في **إعادة التقييم نصف السنوي.**

[1]- نفس المرجع السابق، ص 104.

[2]- صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص83 ،84 .

المطلب الثالث: محددات العرض النقدي.

تنقسم محددات العرض النقدي التي تؤثر سلبا أو إيجابا على عرض النقود إلى القاعدة النقدية كعامل أساسي، ومحددات أخرى كسلوك البنوك وسلوك المودعين وسنتناوله فيما يأتي:

الفرع الأول: القاعدة النقدية (BM):

إن قدرة البنوك في خلق النقود ليست مطلقة فواقع الأمر أن هذه القدرة تخضع للعديد من القيود ومنها أولا رغبة البنوك التجارية في التوسع أو عدم التوسع في القروض المصرفية، وثانيا نسبة تسرب العملة خارج الجهاز المصرفي وثالثا نسبة السيولة التي تلتزم بها البنوك والعلاقة بين القاعدة النقدية وقدرة البنوك المركزية هي علاقة طردية، حيث أن الزيادة في القاعدة النقدية يؤدي إلى زيادة إمكانية البنك في توسع المضاعف في القروض المصرفية والعكس بالعكس[1].

إن القاعدة النقدية تتكون من الاحتياطات المصرفية (R) والعملة التي يمتلكها الأفراد والمؤسسات غير المصرفية (C) ومنه يمكن كتابة معادلة القاعدة النقدية كما يلي: BM = C+R وهذه القاعدة النقدية تعين محددات خلق النقود للبنوك بعد تدخل البنك المركزي ، وتعتمد العلاقة بين جزئي القاعدة النقدية على مدى تفضيل الجمهور الذي له القرار في عملية توزيع دخله وبين الاحتفاظ بالعملة على شكل نقدي سائل[2].

الفرع الثاني: المحددات الأخرى لعملية خلق النقود.

يعتبر سلوك المودعين "الأفراد المودعين" لنقودهم في البنوك على شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل، وسلوك البنوك من محددات عرض النقد نظرا للتأثير الذي يحدثانه على هذا الأخير[3]، وهناك أيضا المحددات القانونية ونوضح ذلك فيما يلي[4]:

[1]- بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 124.
[2]- قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 70.
[3]- صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 91.
[4]- نفس المرجع، ص 92.

أولا: أثر سلوك المودعين: ينشأ سلوك المودعين على عرض النقد عن التغيير في النسبتين التاليتين:

1- العلاقة بين الودائع الآجلة والودائع الجارية: تتأثر بدورها بعدة عوامل أهمها:

- التغيير في **مستوى الثروة:** تعبر الودائع للأجل درجة من الرفاهية التي ينشدها الأفراد بعد إشباع حاجتهم الأساسية، وبالتالي فإن النسبة بين الودائع الجارية ترتبط ارتباطا طرديا بمستوى الثروة.
- التغيير في أسعار الفائدة على الودائع: **يكون سعر الفائدة على الودائع لأجل أعلى منه على الودائع الجارية، مما** يجعل الودائع للأجل أشد جاذبية مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها مقارنة بالودائع الجارية، وبالتالي ترتفع نسبة الودائع إلى ودائع تحت الطلب.

2- نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب:

إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن المودعين يحولون جزءا من الودائع الجارية إلى عملة، مما يؤدي إلى انخفاض المضاعف النقدي، ومنه انخفاض عرض النقد وتتحكم في هذه النسبة عدة عوامل أهمها:

2-1العوائد المتوقعة على الودائع الجارية وعلى الأصول الأخرى: وهي تتمثل في مجموعة من العوامل أهمها:

- **أسعار الفائدة على الودائع الجارية:** عندما ترفع البنوك أسعار الفائدة على الودائع الجارية يتجه الأفراد إلى تحويل جزء من نقودهم إلى ودائع تحت الطلب والاحتفاظ بعملة أقل، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة العملة إلى الودائع الجارية وبالتالي يرتفع المضاعف النقدي مما يؤدي إلى زيادة عرض النقد.
- **أسعار الفائدة على الأصول البديلة :** والتي يقصد بها أذونات الخزينة والسندات وشهادات الادخار، وإن تغيير أسعار الفائدة عليها في حد ذاته لا يمثل عاملا هاما في التأثير على النسبة السابقة، وإنما تتأثر من خلال الفرصة البديلة التي تمثل الفرق **بين سعر الفائدة على الودائع الجارية وسعر الفائدة على الأصول المالية الأخرى** وهذا ما يؤدي إلى انخفاض المضاعف النقدي ومن ثم انخفاض عرض النقد.

2-2- الذعر المصرفي: إن ذعر البنوك له أثر على الفوائد المتوقعة من الاحتفاظ بالودائع تحت الطلب في حالة **وجودها، فعند** فشل البنوك في سداد الودائع لأصحابها، يمتنع بقية الأفراد عن إيداع الأموال لديها ويسحبون ودائعهم منها وبذلك ترتفع نسبة العملة وانخفاض عرض النقد.

2-3- الأنشطة غير المشروعة: تستوجب هذه الأنشطة الدفع نقدا لأن التعامل بالشيكات يعد دليلا **على ما** يرتكب من انحرافات كالرشوة مما يؤدي إلى زيادة العملة على الودائع وانخفاض عرض النقد.

ثانيا: أثر سلوك البنوك :تتحدد من خلال[1]:

1- فائض الاحتياطي: عندما تنخفض احتياطات المصارف التجارية الإضافية فإنها تزيد من عرض النقد وتتاح لها فرصة أكبر للإقراض، ويمكن الكشف عن العوامل المؤثرة عن الاحتياطات الإضافية لدى البنوك من خلال تحليل **التكلفة والعائد** لاحتفاظ المصارف بهذه الاحتياطات، وعند انخفاض التكلفة وزيادة **الفوائد تزيد البنوك من احتياطاتها الإضافية ويتأثر** فائض الاحتياطات بعاملين هما:

1-2- معدل الفائدة السوقية: تعتبر تكلفة الفرصة البديلة بأنها الفائدة التي يمكن للبنوك الحصول عليها أو أنها وظفت المبلغ الفائض على شكل قروض.

1-3- تسرب الودائع خارج البنوك: تمكن احتياطات المصارف التي تواجه تسربا في الودائع من تجنب التكلفة الناشئة عن استرداد القروض أو بيع جزء من الأوراق المالية.

2- القروض المخصومة:ويقصد بها القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك الأخرى وهي تتأثر بعاملين هما:

2-1- سعر الخصم: يمثل التكلفة الأولية للإقراض من البنك المركزي، فعندما يرتفع سعر الخصم تزداد تكلفة الإقراض من البنك المركزي وبالتالي القروض المخصومة لدى البنك المركزي.

2-2- سعر فائدة السوق:ينتج عن ارتفاع سعر فائدة زيادة الفوائد الناتجة عن الإقراض من البنك المركزي.

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 92،93.

المبحث الثالث: أثر استقلالية البنوك المركزية على أداء السياسة النقدية

يعتبر موضوع استقلالية البنك المركزي من أهم المواضيع التي ساهمت بشكل كبير في فعالية و مصداقية السياسة النقدية رغم الجدلات التي دارت حوله ،و من هنا يجدر بنا التطرق إلى مفهوم استقلالية البنك المركزي ، ومؤشرات استقلاليته ،وكذا بعض النماذج للبنوك المركزية الأكثر استقلالا.

المطلب الأول: ماهية استقلالية البنك المركزي .

يمكن أن نعطي لها مجموعة من المفاهيم[1]:

المفهوم الأول: يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر المتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يجب إتباعها حتى وإن كانت هذه القواعد تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية، إلا أنها تضمن عدم وجود أي تدخل من السلطة السياسية وتضمن له الاستقلال عنها.

المفهوم الثاني: ويعني منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسة من قبل السلطة التنفيذية من جهة، من خلال منحه حرية التصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياسته النقدية.

إن التحليل يقودنا إلى التفريق بين الاستقلالية في تحديد الأهداف والاستقلالية في تحديد الأدوات، فالبنك يتمتع باستقلالية في تحديد أهدافه إذ يتمتع البنك بحرية إدارة السياسة النقدية دون تحديد دقيق للأهداف، كما يمكن أن تكون له استقلالية إذا لم تكن الأهداف الخاصة بالأسعار محددة رقميا، أما استقلالية البنك في تحديد الأهداف فإنها يمكن أن تحقق عندما تكون له السلطة والخبرة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه، والعكس يجعله غير مستقل وكذلك عندما يلتزم بتمويل عجز الميزانية.

المطلب الثاني: معايير استقلالية البنوك المركزية .

هناك مجموعة من المعايير أو المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس استقلالية البنوك المركزية، وإن كان هناك خلاف في ترتيبها والوزن النسبي لكل منها فإنه يمكن حصر أهم هذه المؤشرات في خمسة نقاط هي[2]:

[1]- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي ،منشورات الحلبي الحقوقية ،2003 ،ص 146 .

[2]- عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، البليدة، 2005، ص ص 83 ،84 .

- مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، ومدى حدود التدخل الحكومي في ذلك ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين البنك المركزي والحكومة بشأن هذه السياسة، فكلما كانت البنوك المركزية لها صلاحيات واسعة في صياغة السياسة النقدية وتقادم السلطة التنفيذية في حالات التعارض تصنف على أنها أكثر استقلالا.
- مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة، ومدى التزامه بنمو العجز في **الإنفاق الحكومي، وكذلك مدى التزامه بشراء أدوات الدين الحكومية** (سوق الإصدار الأولي)، **ومدى إلتزامه بمنح تسهيلات ائتمانية** للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها، فكلما كانت القيود على الإقراض للقطاع العام أشد صرامة كان البنك المركزي أكثر استقلالية.
- مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظ البنك المركزي وأعضاء مجالس الإدارة ومعدل استقرارهم في وظائفهم ومدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخول لها إصدار الإذن بذلك ومدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس، وإذا كان هناك تمثيل هل يقتصر على مجرد الحضور والاستماع، والاشتراك في المناقشات أم أنه يمتد إلى حق التصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات والاعتراض عليها وإيقافها عند اللزوم لحين عرضها على وزير المالية مثلا أو مجلس الوزراء يضاف إلى ذلك سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي، ويمكن اعتبار البنوك المركزية التي تكون فيها المدة القانونية للمحافظ أطول وتكون للسلطة التنفيذية فيها صلاحية قانونية ضئيلة لتعيين وإنهاء خدمات المحافظ أنها أكثر استقلالية من البنوك الأخرى التي لا تتوفر على هذه الخاصة.
- المكانة الخاصة المحافظة على استقرار وقيمة العملة يهدف للسياسة النقدية، وما إذا كان هو الهدف **الوحيد، أم** هو الهدف الأول والرئيسي مع أهداف أخرى، وبعبارة أخرى هل يكون الهدف المحافظة على استقرار الأسعار الأولية وفي حالة تعارضه مع الأهداف الأخرى أيا كانت درجة إلحاحها **(ومدى قدرة البنك المركزي على تنفيذ ذلك)** أم أنه يتساوى في الأهمية مع بقية الأهداف.
- **مدى إمكانية منح القروض للخزينة العامة (للحكومة)، وطبيعة القروض الممكن منحها، وشروطها وكذا حدود** الإقراض الممكن منحه إضافة إلى مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمساءلة فكلما تقلصت أو انعدمت **الجهات المسؤولة (خاصة للحكومة)** عن محاسبته، كلما كان أكثر استقلالية.

المطلب الثالث: نماذج عن استقلالية البنوك المركزية

بعد أن استعرضنا التطور التاريخي بين البنوك المركزية وبعد اتفاق الدراسات على موضوع استقلالية البنوك المركزية لكل من ألمانيا والاحتياطي الفدرالي **(الولايات المتحدة الأمريكية) هي أكثر النماذج البنوك استقلالية** سنتطرق في هذا المطلب إلى هذه البنوك.

الفرع الأول: بنك ألمانيا المركزي

يعتبر البنك المركزي الألماني أكثر المصارف استقلالية في العالم وعند تصنيف المصارف المركزية من حيث درجة استقلاليتها يصفه الكثيرون على أن البوندزبنكBandesBank يحتل المرتبة الأولى، بينما **يعتقد البعض أن البنك المركزي السويسري** يأتي في المرتبة الأولى ولكن البوندزبنك حتى لو احتل المرتبة الثانية من حيث درجة الاستقلالية فإنه يأتي في مقدمة المصارف المركزية في العالم[1] **ومن الملامح الأساسية لاستقلاليته انه يستمد** استقلالية في إدارة أعماله وخصوصا السياسة النقدية بموجب المؤسس له، حيث ينص القانون على أن البوندزبنك مستقل في إدارة أعماله ويجب أن يخضع لتدخل الحكومة أو البرلمان أو أي مؤسسة حكومية عند اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة النظام المصرفي في ألمانيا[2].

إن مهمة البنك الألماني تتمثل أساسا في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، وهو ملتزم بمساندة السياسة الاقتصادية للحكومة الاتحادية وذلك بتقديم العون للحكومة لتحقيق أهداف السياسة النقدية[3].

ينص قانون البنك المركزي على مجموعة من الإجراءات التي تقيد صلاحية السلطات الاتحادية في تعيين كبار مسؤولي البنك المركزي بهدف الحفاظ على استقلال البنك، والحد من التأثير الحكومي عليه[4].

الفرع الثاني: بنك الولايات المتحدة الأمريكية (الاحتياطي الفيدرالي) المركزي .

يعتبر الاحتياطي الفيدرالي جهاز أو مؤسسة من المؤسسات الحكومية ويعتبر أيضا تنظيم سياسي لأنه كثيرا ما يطلق عليه التنظيم السياسي للاحتياطي الفيدرالي، حيث أنه في الواقع الجهاز الحكومي المسؤول عن إدارة السياسة النقدية التي تعتبر واحدة من أهم السياسات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وكثير من دول العالم[5].

---

[1]- **يسري مهدي السامرائي**، الصيرفة المركزية و السياسة النقدية،أكادمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية ،طرابلس، 1999،ص 147.

[2]- نفس المرجع، ص 147.

[3]- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية ، دراسة تحليلية مختارة من البلدان العربية ،مصر 2006، ص 308.

[4]- أسامة الفولي، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 238.

[5]- يسري مهدي السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 152.

وتتبع الدرجة العالية من الاستقلالية التي يتمتع بها الاحتياطي الفيدرالي من عنصرين هما[1]:

تعيين أعضاء مجلس المحافظين عن طريق ترشيح الرئيس الأمريكي لهم ويستلزم ذلك موافقة الكونجرس ويتم التعيين لمدة 14 سنة لا تتجدد طبقا للقانون وكذلك لا يمكن للرئيس إلغاء عضوية أي عضو من أعضاء مجلس المحافظين طالما تمت الموافقة على تعيينه.

رأسمال بنوك الاحتياطي الفيدرالي يساهم فيها المصارف التجارية الأعضاء في نظام الاحتياطي الفيدرالي وتقوم بنوك الاحتياطي الفيدرالي بإدارة الأموال المتاحة بحيث تحقق لها دخلا مناسبا.

الفرع الثالث: البنك المركزي الأردني .

أنشئ البنك المركزي الأردني عام 1964، وحل بذلك محل مجلس النقد الأردني الذي أسس سنة 1950 وتمثلت مهامه في الاحتفاظ بموجودات الجنيه الإسترليني مقابل النقد الأردني المصدر ولم يكن للمجلس له دور في رسم أو توجيه السياسة النقدية والائتمانية , الإشراف على المصارف ومراقبتها، وشهد البنك المركزي الأردني منذ نشأته وحتى الوقت الراهن العديد من التطورات والإنجازات مكنته من أن يساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار المصرفي بالرغم من بعض الظروف الاقتصادية والمالية وغير المواتية التي شهدتها الأردن وخصوصا في عقد الثمانينات.

إن أهداف البنك المركزي الأردني هي الحفاظ على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي المطرد في الأردن وفق السياسة الاقتصادية العامة للحكومة[2].

ويقوم البنك المركزي الأردني بتحقيق هذه الأهداف بالوسائل التالية[3]:

1- إصدار أوراق النقد والمسكوكات في المملكة وتنظيمه.
2- الاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته.
3- تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والنقدي.
4- تقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية والاقتصادية وكيفية تنفيذها.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 152.
[2]- زكريا الدوري، يسري السامرائي، مرجع سبق ذكره ،ص ص141، 142.
[3]- نفس المرجع، ص 142.

5- مراقبة البنوك المرخصة بما يكفل سلامة مركزها المالي.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تصنيف وظائف البنك المركزي الأردني كما يلي:

أ-**إصدار النقد**: هو صاحب الحق الوحيد في إصدار النقود وتنظيمها وفق القانون.

ب - **مصرف الحكومة**: يحتفظ بحسابات الجهات الحكومية ويقدم لها الخدمات المصرفية

ج-**بنك البنوك**: يقوم البنك المركزي الأردني بوظيفة بنك البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة.

د-إدارة الاحتياطات: يقوم بوظيفة القيّم على احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية ويكون مسؤولا عن إدارتها.وأما بالنسبة لمجلس إدارة البنك واختصاصه فقد حددتها القوانين.

خلاصة الفصل:

فيما يتعلق بالبنك المركزي فنشأته كانت كبنك تجاري في أوله ثم تطور إلى أن أصبح بنك مركزي لكل دولة يحتكر إصدار النقود وأعمال مصرفية يقوم بها للحكومة، والبنك المركزي لأبسط مفهوم له، هو بنك صدارة لا يهدف إلى تحقيق الأرباح بهذا يعتبر مؤسسة عامة تشرف وتسير شؤون الجهاز المصرفي في الدولة، من وظائفه إصدار البنكوت، الرقابة على الائتمان، وهو المشرف على عمليات المقاصة.

يستطيع البنك التجاري خلق النقود عندما يملك ثلاث نماذج من الأصول سلف المعطاة للتجار والصناعيين وسائر الأشخاص الطبيعيين، الدين على الخارج، ديون على الخزينة، ففي العملية الأولى يقوم المصرف التجاري بحسم أوراق تجارية معينة تعتبر بمثابة شراء النقد من قبل المصرف للأصول المالية، وفي عملية ديون على الخارج يقوم البنك التجاري بشراء عملات صعبة من عميل مصدر أو من قبل شخص آخر ومن هنا يحولها البنك إلى نقد.

وأما ديون الخزينة فتتم مباشرة عندما تقوم الخزينة بطرح سنداتها للاكتتاب من قبل المصارف أو غير المباشر عندما يقوم حاملوا سندات الخزينة بحسمها، أما البنك المركزي فيصدر نوعين من العملة، عملة حرة وعملة ائتمان وبذلك فإن محددات العرض النقدي تؤثر سلبا وإيجابا على العرض النقدي.

وفيما يخص اثر استقلالية البنوك المركزية على أداء السياسة النقدية فيكمن في كون أن البنك المركزي يتمتع بقدر عالي من الاستقلالية كلما انعكس ذلك إيجابا على أداء السياسة النقدية وتختلف درجة الاستقلالية من دولة لأخرى حسب مدى تحقيق معايير الاستقلالية.

الفصل الثالث:

تطور السياسة النقدية في الجزائر

ودورها في ضبط العرض النقدي

خلال الفترة 2000-2014

مقدمة الفصل:

بعدما تعرضنا في الفصلين السابقين للجوانب النظرية لدراسة ذلك من خلال المدخل النظري للسياسة النقدية في الفصل الأول من ماهية وتطور السياسة النقدية عبر مدارس الفكر الاقتصادي، **أهداف و** سبل فعالية هذه السياسة بالإضافة إلى أدواتها.

إلى جانب الفصل الثاني الذي تناول السلطة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي من خلال ماهية البنك وعملية خلق النقود ومحدداته وأخيرا قمنا بتحديد استقلالية البنوك المركزية على أداء السياسة النقدية.

من أجل ذلك ارتأينا أن نجعل عنوان هذا الفصل تطور السياسة النقدية في الجزائر ودورها في ضبط العرض النقدي لفترة 2000-2014، وعلى ضوء ذلك تطرقنا إلى الجهاز المصرفي في الجزائر والمحطات الإصلاحية كما تطرقنا إلى تأثير السياسة النقدية على العرض النقدي خلال الفترة 2000-2014.

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء الإصلاح.

لقد خصصنا هذا المبحث لمعرفة تطور الجهاز المصرفي الجزائري منذ الاستقلال حتى إلى ما بعد **الإصلاحات، وذلك من خلال المطلب الأول الذي** نتناول فيه مرحلة تكوين الجهاز المصرفي الجزائري منذ الاستقلال والتطورات التي لحقته وفي المطلب الثاني سنتناول إصلاحات السبعينات والثمانينات، وأما في المطلب الثالث نتناول الجهاز المصرفي على **ضوء قانون النقد والقرض 10/90**، والمطلب الرابع سنتطرق من خلاله إلى البنوك والمؤسسات الجديدة التي تأسست بعد **صدور قانون 10/90.**

المطلب الأول: مرحلة إنشاء الجهاز المصرفي الجزائري.

لقد قامت فرنسا بتنظيم النظام المصرفي بما يتلاءم وتلبية مصالح المعمرين، وبما يخدم عمليات التجارة الخارجية القائمة بين الجزائر وفرنسا، ولم يخدم هذا التنظيم حاجيات الإصلاح الجزائري، وما يؤكد هذا القول هو عدد البنوك التي أنشئت في الجزائر التي هي في مجملها فروع تابعة لبنوك فرنسية غرضها خدمة أغراض الفرنسيين لهذا تطرقنا إلى تقديم لمحة تاريخية عن النظام في الجزائر خلال الاحتلال كفرع أول، وفي الفرع الثاني تطرقنا إلى مرحلة تأسيس النظام المصرفي الجزائري **1962-1967** وفي الفرع **الثالث مرحلة التأسيسات 1966-1967.**

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن الجهاز المصرفي في الجزائر خلال الاحتلال.

عند الاحتلال الفرنسي 1830 كانت الجزائر كسائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية تتميز بقلة دور النقود في المبادلات وبنظام المعدنين، الذهب والفضة في العملة وكانت هناك دراسة النقود أما الفرنك الفرنسي، فلم يتقرر رسميا **كعملة للبلاد إلا بعد 19 عاما (1849).**[1]

أول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في **1843/07/19 ولكن سرعان ما توقفت بسبب ثورة 28** فيفري من تلك السنة في فرنسا وثاني مؤسسة كانت Comptoir National D'exempte **وتقتصر** وظيفتها على الائتمان ولم تنجح مؤسسة الخصم تلك بسبب قلة الودائع.

وثالث مؤسسة هي بنك الجزائر 1851 برأسمال **3** ملايين فرنك مقسمة إلى **6 آلاف سهم وقد اهتمت به السلطات** الفرنسية ومنحته اعتمادا أي قرضا بنصف قيمة رأسماله المدفوع.[2]

[1]-نفس المرجع السابق، ص 143.
[2]-نفس المرجع، ص 144 .

أما بنية النظام المصرفي في هذه المرحلة كانت تتضمن شبكة واسعة وهامة من البنوك يتجاوز عددها العشرين بنكا [1] معظمها من جنسية فرنسية وهي على الشكل التالي:

أولا– بنك الجزائر.

يعرف قانون النقد والقرض بنك الجزائر في مادته 11 **بأنه:** « مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي» ومنذ صدور هذا القانون، أصبح البنك المركزي يسمى في تعامله مع الغير بنك الجزائر.

ويخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجر وتعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة، ومن أهم وظائفه مراقبة عمليات البنوك[2].

ثانيا– البنوك التجارية

تعرف البنوك التجارية على أنها[3]:أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

- جمع الودائع من الجمهور.
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة.

ثالثا– بنوك الأعمال

تتشكل من 3 بنوك وهي[4]:

- القرض الجزائري الذي تأسس عام 1881 بغرض تشجيع الملكية العقارية.
- البنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط عام 1911.

---

[1]- شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص ص 49،48.
[2]- الطاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره، ص199.
[3]- أكرم حداد، مرجع سبق ذكره،ص183.
[4]- شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص153.

- بنك فرنسا .

الفرع الثاني: مرحلة إضفاء السيادة (1962–1967):

عرفت هذه المرحلة وضع السيادة على المؤسسات الكبرى، حيث تم إنشاء الخزينة العمومية، والبنك المركزي الجزائري، وعملة وطنية وبنكين تجاريين.

أولا: الخزينة العمومية:

تأسست الخزينة في أوت 1962 وأخذت على عاتقها الأنشطة التقليدية لوظيفة الخزينة، مع منحها امتيازات هامة تتجسد في منح القروض للاستثمارات للقطاع الاقتصادي، وكذا قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي لم يتمكن من الاستفادة من طرف المؤسسات المصرفية[1].

ثانيا: البنك المركزي الجزائري:

تأسس هذا البنك في إطار قانون 62-441 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 وقد بدأ نشاطه في جانفي 1963، ويعتبر هذا البنك مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد تم تبرير هذا الاختيار بالرغبة في تلبية عرض مزدوج ضروري من منظور المهمة المستندة لهذه الهيئة[2].

ومن المهام المستندة لبنك المركزي حسب قانونه الأساسي تتمثل في[3]:

إصدار العملة الوطنية مع الاحتكار التام لها، تسيير احتياطات العملة الأجنبية والذهب بيعا وشراء واحتفاظا، إعادة خصم السندات العمومية، إدارة ومراقبة منح القروض للبنوك.

ثالثا: تأسيس البنوك التجارية.

لقد تم إنشاء بنكين تجاريين عوضا عن البنوك الأجنبية التي توقف نشاطها غداة الاستقلال.

[1] – Ban Malek Riad, la reforme du secteur bancaire en Algérie, mémoire de maitrise sciences économiques, université tout Ouse 1998-1999.

[2]- محمود حميدت، مدخل للتحليل النقدي، ط2 ،ديوان المطبوعات الجامعية، ، الجزائر، 2005، ص125.

[3]- محفوظ لشعب، الوجيز في القانون المصرفي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2004، ص ص30 ،31.

1- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 227/64، وتتمثل مهمة الصندوق في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات والأفراد، وابتداء من عام 1971، وبقرار من وزارة المالية، تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن[1].

2- الصندوق الجزائري للتنمية.

أنشئ هذا البنك بتاريخ 7 ماي 1963 على شكل مؤسسة عمومية ذات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد تمت تسمية "الصندوق الجزائري للتنمية" عند إنشاؤه مباشرة بعد الاستقلال، ثم طرأ تغير على نظامه الأساسي أعيدت تسميته بموجب ذلك وضع هذا البنك مباشرة تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إيطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات وتغطي قطاعات نشاطه جزء كبير من الاقتصاد الوطني وتشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة والتوزيع والمناطق الصناعية[2].

الفرع الثالث: فترة التأميم (1966-1967).

لقد قام البنك المركزي والخزينة العمومية بالتمويل المباشر لقطاعي الزراعة والفلاحة وهذا ما أدى الى خلق الإزدواجية وتناقض في الجهاز المصرفي، ولقد كان ذلك دافعا لتأميم البنوك الأجنبية والتي نتج عنها عدة بنوك جزائرية منها:

أولا: القرض الشعبي الجزائري. أنشأ القرض الشعبي الجزائري CPA في 29 ديسمبر 1966 وقد استرجع أصول البنوك الشعبية العديدة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل هذا التاريخ وهي البنك الشعبي التجاري والصناعي، البنك التجاري والصناعي للجزائر[3].

ثانيا: البنك الجزائري الوطني. بمرسوم رئاسي يحمل رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان أنشئ البنك الوطني الجزائري 1966 الذي يسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك التجارية وليكون وسيلة للتخطيط المالي وركيزة للقطاع الاشتراكي

[1]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص187.

[2] – محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص140.

[3]– أنظر الأمر رقم 66-36 المؤرخ في 1966/12/29 المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11 /1967/05 المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.

والزراعي[1]، وهو يمثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء منظومة بنكية وطنية وتجسيد الإرادة السياسية التي بدت واضحة في استيراد البنك الاقتصادي "ضرورة التحكم في المستقل" وبالمصطلح السياسي بـ "ضرورة ديمقراطية الشعب" وهو أول بنك حكومي للجزائر المستقلة[2].

واسترجع البنك الوطني الجزائري نشاط مجموعة من البنوك الأجنبية ومنها[3]:

- بنك باريس وهولندة في 1968.

ثالثا: بنك الجزائر الخارجي.

أنشأ بموجب المرسوم رقم 204/67 بتاريخ 11 أكتوبر 1967 وهو مثل البنوك التجارية الأخرى، يمثل الحلقة الأخيرة في إجراءات التأميم حيث تمت تجزئة النظام المصرفي بتاريخ 01 نوفمبر 1967، بإلغاء الرّخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية لا سيما في المعاملات الخارجية، ولذا أصبحت البنوك العمومية الجزائرية تحتكر جميع عمليات البنك والصرف والقرض[4].

وقد ضم البنك الخارجي الجزائري البنوك الأجنبية التالية[5]:

- القرض الليوني: بتاريخ 1967/10/12.
- الشركة العامة: بتاريخ 1968/01/16.
- بنك باركلاي: بتاريخ 1968/04/28.
- بنك الصناعة الجزائرية والبحر الأبيض المتوسط بتاريخ 1968/05/26.
- قرض لشمال: بتاريخ 1968/05/313.

وقد تخصص هذا البنك عند إنشاؤه في العمليات مع الخارج تمثلت وظائفه فيما يلي[6]:

- تسهيل تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى.
- منح الاعتمادات عن استيراد وضمانات عند التصدير .
- يضع اتفاقيات اعتمادا على البنوك الأجنبية.

---

[1]– أنظر الأمر رقم 66-168 بتاريخ 13-06-1966.

[2]- محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[3]– نفس المرجع، ص130.

[4]– شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص156.

[5]– نفس المرجع، ص 156.

[6]- نفس المرجع ، ص156.

- يعطي معلومات تجارية صحيحة وضرورية للمصدرين والمستوردين حول عمليات التموين.

المطلب الثاني: المحطات الرئيسية لإصلاح النظام البنكي.

سنتناول في هذا المبحث المحطات الرئيسية للقيام بإصلاح النظام البنكي وذلك من خلال التطرق إلى الإصلاح المالي لعام 1971، الإصلاح النقدي لعام 1986، إصلاح عام 1988 وتكييف الإصلاح.

الفرع الأول: الإصلاح المالي لعام 1971.

لقد حمل الإصلاح المالي لعام 1971 رؤية جديدة لعلاقات التمويل، وحدد أيضا طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة وهذه الطرق هي[1]:

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم.

- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائر للتنمية، وتتمثل مصادر هذه القروض في الإيرادات الجبائية وموارد الادخارات المعبأة من طرف الخزينة والتي منح أمر تسييرها إلى هذه المؤسسات المتخصصة.

- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة والبنوك الأولية والمؤسسات ويتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد من بين البنوك التجارية الثلاثة حتى يمكنها متابعة ومراقبة التدفقات النقدية لهذه المؤسسات، وتقوم كل مؤسسة بفتح حسابين لها في البنك الذي وطنت فيه عملياتها المالية حيث أن الحساب الأول يستعمل لتمويل نشاطات الاستغلال، أما بالنسبة لقروض الاستغلال تقوم البنوك التجارية ذاتها بهذا النوع من القروض بعد أن تقدم لها المؤسسات المعنية مخططا سنويا تقديريا للتمويل، ويكون للبنك الحق في إدخال تعديلات على هذا المخطط كما له الحق في المصدقة على بداية تنفيذه، والجدير بالذكر أن هذا النوع من القروض غير قابل للتعبئة لدى معهد الإصدار.

ولكن ابتداء من عام 1978، تم التراجع عن هذه المبادئ التي جاء بها إصلاح 1971، فقد تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل، وحلت الخزينة محل النظام البنكي في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل، ولقد أدت هذه السياسة غالبا إلى اختزال وظيفة البنوك ودورها في أيطار محاسبي، على

[1] – الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 182.

الرغم من أنها جاءت لتخفف من الضغوط الموجودة على خزينتها، وأصبحت نشاطاتها تتميز بالسلبية في **توزيع القرض** مع تعاظم دور الخزينة في هذا المجال، وقد أدى ذلك إلى إضعاف إرادتها في تعبئة الادخار.

الفرع الثاني: الإصلاح النقدي لعام 1986.

بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في **19 أوت 1986** المتعلق بنظام البنوك والقرض، تم إدخال إصلاح **جذري على الوظيفة البنكية. وكان** روح هذا القانون يسير في اتجاه المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي وهو من الناحية العملية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت **طبيعتها القانونية**[1] ومن أهم القواعد والمبادئ التي جاء بها هذا القانون ما يلي[2]:

- استعاد البنك المركزي دوره كبنك بنوك، وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية.

- وضع نظام بنكي على مستويين وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات **البنوك التجارية.**

- **استعادة مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل** من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض.

- إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي.

- تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية **الاقتصادية**[3].

الفرع الثالث: إصلاح عام 1988 وتكييف الإصلاح.

كانت الصدمة النفطية في عام 1986 كافية لإبراز صفات الضعف في نظام التخطيط المركزي، وكانت سنة 1988 بداية **الإصلاح الاقتصادي الجزائري المتعثر، وكان مضمون هذا الإصلاح يتمحور أساسا حول تطوير المؤسسة وجعلها تعمل برشادة اقتصادية** وهذا بتوفير مجموعة من القوانين وتحديث القوانين السارية حتى لا تتعارض مع توجيهات الإصلاح الجديد للمؤسسة والاقتصاد الوطني، وبموجب قانون **88-01 تحصلت المؤسسة العمومية الاقتصادية على استقلالية حقيقية كما بين القانون بشكل واضح مفهومي الفائدة والمردودية**، ودائما في إطار الإصلاح الاقتصادي

[1]- نفس المرجع السابق، ص194.

[2]- نفس المرجع، ص194.

[3]– بلعزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص183.

للمؤسسة العمومية الاقتصادية أعلن عن مجموعة من المبادئ، والغاية منها إدخال المرونة وإعادة تهيئة القواعد المعمول بها في ميزان تنظيم وتشغيل المؤسسة بما في ذلك علاقاتها مع الغير[1].

ومن خلال القانون 88-01 تحصلت المؤسسة العمومية الاقتصادية على شخصية معنوية تخضع لقواعد القانون **التجاري**[2]. والذي يعطيها الصفة التجارية، كما تم تمييزها عن الهيئات العمومية التي تخضع للقانون العام ومكلفة بتسيير **الخدمات العمومية وهي بذلك تتمتع بالأهلية القانونية التامة.**

أما بالنسبة للمؤسسات العمومية أصبحت الدولة غير مسؤولة عن التزاماتها وتقتصر **مهمتها بالتكفل بالنفقات** الناجمة **كما تفرضه عن المؤسسات الاقتصادية، و**بالمقابل أصبحت هذه المؤسسات غير مسؤولة عن التزامات الدولة وفي **نفس الإطار جاء القانون رقم 88-06-**المؤرخ في **12-01-1988 المتعلق بنظام البنوك والقرض حيث جعل المؤسسة المالية هي أيضا مؤسسة عمومية اقتصادية**([3]) تخضع للقانون المدني والتجاري وتخضع لمبدأ الاستقلالية المالية **والتوازن.**

[1]- محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[2] - **المواد 7،4،3 على** التوالي من القانون 88- 01.

[3]- القانون، 88-06 المادة الثانية.

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي النقدي والمالي الجزائري حتى عام 1988.

يوضح الشكل رقم 05 الهيكل التنظيمي النقدي والمالي الجزائري حتى عام 1988

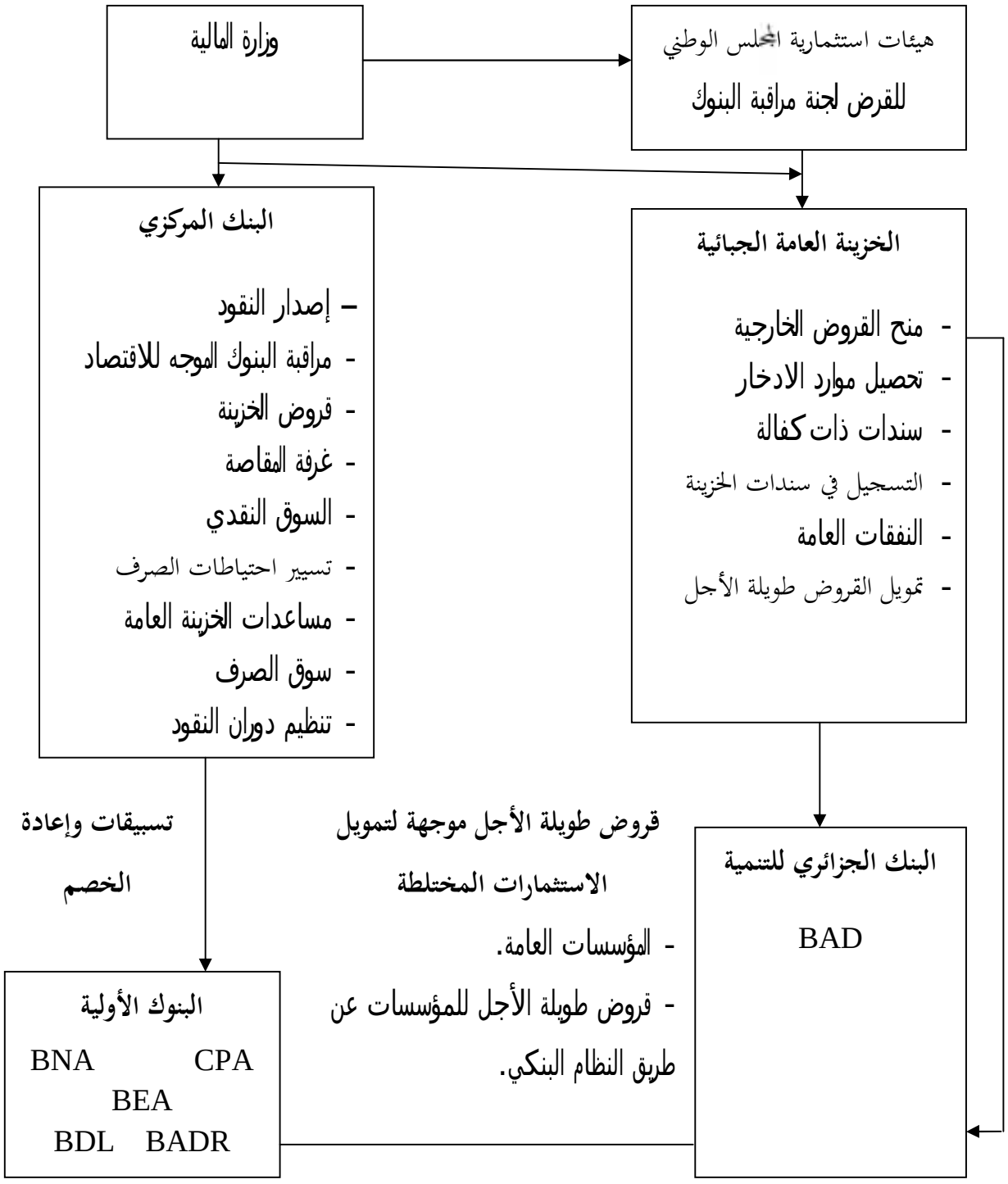

Source: AmoureBen Halima , Le Système Bancaire Algérien Texte Et Méalite, Editions DAHLEB, 2e^{me} Edition, Alger, 2001, P55

المطلب الثالث:الجهاز المصرفي في ضوء قانون النقد والقرض 10/90.

على الرغم من إصدار قانون 86 -12 وقانون 88-06 المعدل ومتمم له تبين أن الوضع الاقتصادي في الجزائر يحتاج إلى نص قانوني جديد ولهذا جاء قانون 90-10 بتاريخ 10 أفريل 1990 ليتبنى التوجيهات الجديدة للانتقال إلى اقتصاد السوق وذلك من خلال محاولة تحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه وتسجيل القانون كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض وجاء بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي وتنظيمه، ولهذا يوفر تسييرا فعالا ومرنا للنشاطات الاقتصادية ويقوم قانون النقد والقرض على عدة مبادئ التي تفسر كيف ستكون صورة النظام في المستقبل[1].

الفرع الأول: أهداف ومبادئ قانون القرض والنقد 90-10.

جاء بأفكار جديدة تبلورت معظمها في إعطاء المنظومة المصرفية مكانة رئيسية ووضع الأسس التنظيمية والتسييرية للبنوك والمؤسسات المالية بصورة أكثر تحكما من كل القوانين التي وضعت من قبل.

أولا: أهداف قانون النقد والقرض[2].

- إنشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد ليحرر الخزينة من عبء منح القروض ويكون فعالا وقادرا على تعبئة وتوجيه الموارد.
- إعادة تأهيل دور البنك المركزي (السلطة النقدية) في تسيير النقد والقرض.
- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.
- جلب المستثمر وتشجيعه بإجراءات مسهلة وضعها البنك المركزي.

-تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة.

[1] – طاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره، ص ص 197،196.

[2]– لعراف فايزة، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، المسيلة، 2009، ص150.

ثانيا: مبادئ قانون النقد والقرض.

يعتبر قانون 90/ 10المتغلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي الجزائري، فبالإضافة إلى الأفكار التي جاء بها قانون 1986 و 1988 فقد حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأداته وسنحاول إبراز ذلك من خلال النقاط التالية[1]:

1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: تبنى قانون النقد والعرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلعة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد، وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس حقيقي، وهدفها تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة.

2- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة والمالية: فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، لم يتميز بتلك التلقائية ولم يعد أيضا يتم بلا حدود، بل أصبح يخضع لبعض القوانين ويسمح هذا المبدأ بتحقيق ما يلي[2]:

- استغلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.

- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها، فبلغ في نهاية عام 1989 حوالي 110 مليار دج تجاه البنك المركزي و 10 مليار دج تجاه البنوك التجارية وهو مبلغ يشكل ما يقارب 50% من الدين العمومي المحلي في تلك الفترة[3].

- الحد من الآثار السلبية المالية العامة على التوازنات النقدية، وإلغاء الاكتتاب الإجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية، وتحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يقبلها البنك المركزي في محفظته والتي لا تتعدى 20% من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية العادية[4].

---

[1]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص96.

[2]- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص187.

[3]- محمد الشريف إلمان، الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال، (التحديد)، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 1999، ص ص 420، 421.

[4]- المادة 11 من قانون النقد والعرض 90- 10.

3- **الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض:** بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد أي منح القروض ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة وهذا أعيد للنظام البنكي دوره في منح الائتمان للاقتصاد مرتكزا في ذلك على أسس ومفاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع[1].

4- **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: كانت السلطة النقدية مشتتة** في مستويات عديدة، وبمجيء قانون النقد والقرض ألغي هذا التعدد في تمثيل السلطة النقدية ، وكان ذلك أنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة مستقلة عن أي جهة كانت وقد وضع عقد هذه السلطة النقدية وبالذات في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض، وجعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية ومستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف رغم أن هذه الاستقلالية تبقى نسبية[2].

5- **وضع نظام بنكي على مستويين:** ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك ويراقب نشاطها ويتابع عملياتها ويوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الاقراضية للبنوك ويحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط بالكيفية التي تجعله يحقق أهداف السياسة النقدية، وقد أبطل قانون النقد والقرض مفعول القوانين المصرفية التي صدرت قبله[3].

ثانيا: هيئات الرقابة في النظام البنكي الجزائري.

إن التنظيم الجديد للنظام البنكي الجزائري بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 يتطلب أن تكون للسلعة النقدية آليات وهيئات للرقابة على هذا النظام من أجل جعل عمله يكون منسجما مع القوانين السارية المفعول ويستجيب لشروط حفظ أموال الجمهور، وتتمثل هذه الهيئات في لجنة الرقابة المصرفية، ومركزية المخاطر، ومركزية عوارض الدفع، وجهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد.

[1]- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص187.

[2], Mohamed Cherif Iman, transition de l'économie algérienne, vue l'économie de marché, BA 1991, p 31.

[3]- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص187.

1- لجنة الرقابة المصرفية:

هي لجنة تراقب عمل البنوك والمؤسسات المالية وتتابع مدى تطبيقها للقوانين والأنظمة الخاصة لها، وتعاقبها عن كل مخالفة، وتدعو اللجنة المركزية في حالات الملاءة المالية المتغيرة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة التوازن المالي، وإلا تقوم بتعيين مدير مؤقت بغية التصحيح، كما يمكنها فرض عقوبة مالية لصالح خزينة الدولة، وتقوم اللجنة المركزية بتحقيق الرقابة عن طريق متابعة الوثائق والقرض من خلال أعضائها المعنيون لمدة خمس سنوات وهم المحافظ ونوابه وقاضيان منتدبان من المحكمة العليا وعضوان مقترحان من وزير المالية والمحاسبة[1].

2- مركزية المخاطر:

في إطار الوضع الجديد المتسم بالحرية والمبادرة وقواعد السوق في العمل المصرفي، وإلغاء مبدأ التوطين البنكي، هذه الأسباب وغيرها تزيد المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي وخاصة المخاطر المرتبطة بالقروض لذلك يحاول البنك المركزي أن يجمع كل المعلومات للتقليل من هذه المخاطر، وفي هذا الإطار أسس قانون النقد والقرض هيئة مركزية تقوم بتجميع هذه المعلومات سميت مركزية المخاطر، تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وحجم القروض الممنوحة، والمبالغ التي سجلت والضمانات المقدمة من كل قرض وجميع البنوك والمؤسسات المالية[2].

وهذا عن طريق التزام هيئات القرض بالتعامل مع هذه المصلحة، خاصة بالإضافة للوظيفة الإعلامية لمركزية المخاطر التي وجودها يسمح بتحقيق غايات متعددة منها[3]:

- مراقبة ومتابعة نشطات هيئات القرض و معرفة مدى التزامها بقواعد العمل .

- منح هيئات القرض فرصة للقيام بالمفاضلات بين القروض المتاحة .

- تركيز المعلومات المرتبطة بالقرض ذات المخاطر في مصلحة واحدة على مستوى البنك المركزي، هذا يسمح له بالسيطرة و التحكم أكثر في تسيير البنك .

[1]- علي بن طاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص35.

[2]- المادة 160 من قانون النقد والقرض.

[3]- لطرش الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص207.

3-مركزية عوارض الدفع:

أنشئت مركزية عوارض الدفع لموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 **مارس** 1992 م، **وفرض على كل الوساطة** الماليةالإنضمام إلى هذه المركزية و تقديم كل المعلومات لها المتعلقة بكل الحوادث و المشاكل التي تعترضهم عند استرجاع القروض أو مشاكل لها علاقة بمختلف وسائل الدفع، **ومهمتها**[1]:

- تنظيم لائحة مركزية لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسييرها وتتضمن كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو **تسديد القروض.**

- نشر قائمة عوارض وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات تبليغها إلى الوسطاء الماليين.

4– جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة:

يعتبر هذا الجهاز تكملة للهيئات السابقة، باعتباره جاء ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم احد وسائل الدفع **وهي: الشيك، أنشأ بموجب رقم 92-03** المؤرخ في مارس 1992 ويعمل على جمع المعلومات التي لها صلة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد أو أنه غير موجود أصلا والقيام بتبليغها إلى الوسطاء الماليين المعنيين، والغرض من إنشاء هذا الجهاز هو تطهير المعاملات التي تسيء للنظام المصرفي كالغش والتحايل، خلق قواعد للتعامل المالي يقوم على أساس الثقة[2].

الفرع الثاني: إنشاء البنوك التجارية والمؤسسات المالية وهيئات الرقابة.

لقد رخص قانون **النقد والقرض بإنشاء بنوك ومؤسسا مالية سواء كانت وطنية أو أجنبية باعتبارها مؤسسات** قرض، بشرط أن تستجيب إلى المقاييس والشروط التي تتحدد خاصة بطبيعة النشاط والأهداف المحددة لها.

أولا– البنوك التجارية المالية:يعرف قانون النقد والقرض من مادته 114 البنوك على أنها: أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية هي تلقي الأموال من الجمهور في ودائع واستعمالها لحسابه شرط إعادته ومنح القروض مع وضع وسائل **الدفع تحت تصرف زبائنها وإدارتها**[3].

---

[1]- النظام رقم 92 -03 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بتنظيم و تسيير مركزية عوارض الدفع.

[2]-الطاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره ،208.

[3]-نفس المرجع ، ص 208.

ثانيا– المؤسسات المالية :

فيعرفهافي مادتها 115 **على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية** هي تلقي الأموال من الجمهور ،ولهذا يكون قانون النقد والقرض قد أتاح للبنوك العمومية الجزائرية القيام بجمع الوظائف التقليدية المتمثلة في التلقي من الجمهور كل الودائع المتنوعة وذات المجالات المختلفة كالودائع قصيرة الأجل والودائع الطويلة الأجل، بالإضافة إلى منحها **للقروض** سواء للمؤسسات العمومية أو الخاصة أو الحكومية أو العائلات وكذلك لقطاع العالم الخارجي بآجال مختلفة قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل وبمبالغ مختلفة على حسب نشاطات زبائنها، المعتمدة في ذلك على الودائع التي تتحصل عليها، **ولتسهيل العمليات المالية ولتوسيع** مجال تدخلها تضع تحت تصرف زبائنها وسائل للدفع المتعددة وتعمل على إدارتها[1].

كما أتاح كذلك في مادته 116 للبنوك والمؤسسات المالية القيام بجميع العمليات التابعة لنشاطاتها التي تتمثل في العمليات الناشئة عن العماليات الرئيسية والتي يتم القيام بها بصفة غير مستمرة. ومن أهم هذه العماليات المالية[2] ما يلي:

- عملية الصرف.
- عمليات على الذهب والمعادن الثمينة.
- توظيف القيم المنقولة.
- عمليات الانجاز العادي للأموال المنقولة وغير المنقولة تتلقى الأموال من الجمهور.

[1]- نفس المرجع السابق، ص210.

[2]- نفس المرجع ، ص211 .

المبحث الثاني: تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر 2000–2014.

أما مسار السياسة النقدية في الجزائر لاحظنا أنه لم توجد سياسة نقدية حقيقية إلى غاية سنة 1990 لذا حاولنا في هذا المبحث أن نستعرض ونتعرف على مسار السياسة النقدية في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2014.

المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000–2014.

تميزت الفترة 2000- 2014 بوضع مالي حسن للاقتصاد الجزائري وذلك بفضل وجود وفرة مالية جيدة ومريحة بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تخصص مبالغ مالية ضخمة للنهوض بالاقتصاد الوطني مما يعني أن السياسة المالية كانت لها أهمية أكثر مقارنة بالسياسة النقدية إلا أن هذا لا يعني أن السياسة النقدية كانت مهمشة وعليه فإننا سنعرض في هذا المطلب إلى أهم التعديلات التي مست قانون النقد والعرض 90-10 بالإضافة إلى التطرق إلى البرامج الاقتصادية المتبعة في الجزائر بشكل موجز.

الفرع الأول: أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض.

والتي سنتطرق إليها فيما يلي[1]:

أولا: التعديلات التي جاء بها الأمر 01–01.

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01- 01 تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

1– الجهاز الأول: يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن حدود منصوص عليها في القانون.

2– الجهاز الثاني: يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.والمادة (03)من الأمر 01-01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض و التي تعدل أحكام الفقرتين الأول والثانية من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد التوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية.

[1]- باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي، حالة الجزائر لفترة 1990- 2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة المدية، 2013-2014،ص ص 130، 131.

ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة **مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم** ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

تلغى المادة 13 من الأمر رقم 01-01 أحكام المادة (22) من القانون 90-10 والتي تنص على أنه يعين المحافظ لمدة ستة سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات، ويمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة وتتم إحالة المحافظ ونوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية، ولا يخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيفة العمومية، وإلغاء هذه المادة له تأثير واضح على درجة استقلالية بنك الجزائر إضافة إلى التغيرات والتعديلات التي عرفها قانون النقد والقرض وفقا للأمر 01-01.

ثانيا: التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي 03–11.

إن الأمر 03-11 الصادر في أوت 2003 **والمتعلق بالنقد والقرض** ، يعتبر نصا تشريعيا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار **و** المبادئ التي تجسدت في القانون **90-10، مع** التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر **01-01**، والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي **03-11 المتعلق بإدارة بنك الجزائر، أشارت المادة (8)** بكيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر.

كما نصت المادة (19) من مهام ووظائف مجلس الإدارة والذي يعتبر السلطة **التشريعية القائمة على إصدار النصوص** والقواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر.

وتم كذلك توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية، حيث نصت المادة **(62) الفقرة (ج)** بتحديده للسياسة النقدية والإشراف عليها، ومتابعتها وتقييمها، ولهذا يحدد النقدية والقرضية، ويحدد **استخدام النقد، وكذا وضع قواعد** للوقاية في السوق النقدية، ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى مخاطر الاختلال.

وهكذا أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن البنك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية وتدعيم التشاور والتنسيق **ما بين بنك الجزائر والحكومة فيما** يخص الجانب المالي ، **وكذلك من خلال:**

- **إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية.**
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدّين الخارجي .
- تمويل إعادة بناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد .

- العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية .

ثالثا: التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 10-04.

يهدف هذا الأمر إلى تعديل وتتميم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثاني 1424هـ الموافق ل 26 أوت 2003، حيث أن المادة رقم 02 تعدل وتتمم 09 و 32 و35 من الأمر رقم 03 -11 كما يلي[1]:

– **المادة 09**: بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس الأمة، كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري.

– **المادة 32**: بغض النظر عن أحكام المادة (3) من القانون رقم 17-84 المؤرخ في 07 جوان 1984 والمتعلق بالقوانين المالية ، يعفي بنك الجزائر بخصوص كل العمليات المرتبطة بنشاطاته، من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها.

– **المادة 35**: تتمثل مهمة البنك المركزي في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاقتصاد النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف تنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة لتوزيع القروض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.

– **المادة 36**: يعد بنك الجزائر ميزان المدفوعات ويعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر وفي هذا الإطار يمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية وكذلك الإدارات المالية وكل شخص معني، تزويده بالإحصائيات والمعلومات التي يراها مفيدة.

الفرع الثاني: البرامج الاقتصادية المنتهجة خلال الفترة (2001-2014).

بعد الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولي، قامت الجزائر بتبني إستراتيجية جديدة للنمو الاقتصادي، والتي هي في واقع الأمر سياسة مالية بحتة والتي تمثلت في الإنفاق العام من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي للاقتصاد المحلي، وقد امتدت هذه السياسة على مراحل، المرحلة الأولى بداية من 2001 إلى غاية 2004 ثم

[1]- المادة 03 : يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثاني 1424هـ الموافق ل 26 أوت 2003 المذكور أعلاه.

المرحلة الثانية والتي تبدأ من 2004 إلى غاية 2009 والتي ما هي إلا مواصلة للمرحلة الأولى وذلك في شكل دعم النمو الاقتصادي، والمرحلة الثالثة في شكل برنامج التنمية الخماسي من 2010 إلى غاية 2014[1].

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

يعتبر هذا البرنامج أداة من أدوات السياسات الاقتصادية في الجزائر والمتمثلة في سياسة **الإنفاق العام، والذي** خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري من أجل دفع عجلة النمو في الجزائر[2].

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد على الفترة (2001-2004) **يتمحور حول الأنشطة موجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وأخرى، كما خصصت لتعزيز المصلحة** العامة و ميدان الري، النقل والمنشآت **تحسين المستوى المعيشي ، التنمية المحلية وتنمية الموارد** البشرية، وطبقا لبرنامج الحكومة فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص من عدم التوازن **الداخلي وما بين الجهوي**[3].

كما تعمل السلطات الجزائرية من خلال انتهاجها لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من **الأهداف تتمثل فيما يلي**[4]:

- **تنشيط الطلب**، دعم لنشاطات المنشئة للقيمة ومناصب الشغل، وترقية الاستثمارات الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية **الموارد البشرية**، بالإضافة إلى الأهداف السابقة فإن البرنامج يهدف إلى مكافحة **الفقر وخلق مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي، وإنعاش الاقتصاد الجزائري.**

- إن تحقيق هذه الأهداف توجب على أصحاب القرار في الجزائر تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب **الاقتصادية والاجتماعية** وتحرير الاقتصاد الوطني، من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثورة، وبذلك فإن السلطات الجزائرية عمدت على تحقيق النمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي بوتيرة سنوية أكثر من **5% من** أجل تقليص البطالة والفقر وخلق ما يقارب **850.000 منصب خلال** الفترة 2001-2004.

---

[1]- باصور كمال، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[2]- نفس المرجع، ص 134.

[3]- نفس المرجع ، ص 135.

[4]- عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990- 2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص ص72،71 .

وتقوم إستراتيجية دعم الإنعاش الاقتصادي على تحفيز كبير من الدولة من خلال تكريس مداخيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد، وتقليص البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب[1]، وبالتالي فإن البرنامج يرتكز على المحاور الرئيسية التالية[2]:

-تطهير محيط المؤسسة و إعادة تنشيطه.

-سياسة النفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية من جهة أخرى .

ثانيا: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

يعتبر برنامج دعم النمو الاقتصادي تكملة لبرنامج دعم الإنعاش، حيث لا يوجد أي اختلاف بينهما في الجوهر الفكري، إنما من حيث التنفيذ نجد أنه من أوجه التقارب بين البرنامجين، هو أن الهدف الرئيسي لبرنامج دعم النمو هو العمل على استدامة معادلات نمو مرتفعة، تسمح بتحقيق إنعاش حقيقي للاقتصاد، وفيما يخص الاختلاف فنجد أن برنامج دعم النمو الاقتصادي خصص له برامج مالية ضخمة تجاوزت قيمتها 3800 مليار دينار جزائري، كما أن المشاريع المسطرة، والمسجلة في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي، ليست مسبقة التحديد للمناطق التي تنفذ فيها وإنما هي محددة بصفة كمية وفقا لاحتياطات والمتطلبات، عكس برنامج النمو الاقتصادي الذي كانت مشاريعه كلها مسبقة التحديد للمناطق التي يتم التنفيذ فيها[3].

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

يعتبر برنامج التنمية الخماسي امتداد لبرنامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصاديين، فهو برنامج متوسط الأجل يمتد من سنة 2010- 2014، حيث رصد لتمويله غلافا ماليا ضخما عن سابقيه إذ قدر بـ 21241 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار، وذلك يرجع إلى الإرادة القوية التي تحذو بها الدولة الجزائرية من أجل الاستفادة من المداخيل المعتبرة للبترول، والتي تصل إلى حوالي 55 مليار دولار سنويا، من أجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يشمل مضمونه على خمسة محاور رئيسية[4] كما يظهر الشكل التالي:

---

[1]- باصور كمال، مرجع سبق ذكره، ص135.

[2]- نفس المرجع، 136.

[3]- نفس المرجع ، ص137.

[4]- موساوي وردة، عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات ، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2013، ص121.

الشكل رقم (06) يوضح مضمون برنامج التنمية الخماسي خلال الفترة (2010-2014).

شكل رقم (4-1): يوضح مضمون برنامج التنمية الخماسي خلال الفترة (2010-2014).

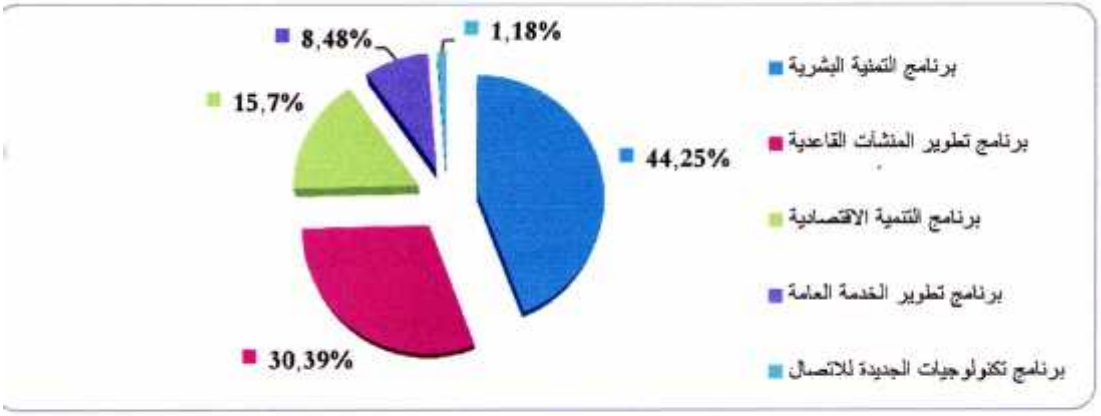

المصدر: موساوي وردة، **عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات- حالة الجزائر-** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2013، ص 121.

يتضح من خلال الشكل أن الدولة تولى أهمية كبيرة لبرنامج التنمية البشرية إذ خصصت له مقداره 6447 مليار دينار جزائري لتطوير المنشآت القاعدية، في حين خصصت لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية أكثر من 3300 مليار دينار جزائري أي بنسبة 15.7%، كما خصصت لبرنامجي تطور الخدمة العامة و التكنولوجيات الجديدة للاتصال ما نسبتها 8.48%، 1.18% على التوالي من إجمال مخصصات برنامج التنمية الخماسي و الملاحظ من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم التنمية و برنامج التنمية الخماسي، هو عودة السياسة المالية بقوة لتكون لها الأفضلية على السياسة النقدية ابتداء من تطبيق البرنامج، و حتى السياسة النقدية بعدما كانت انكماشية خلال فترة التسعينات، أصبحت توسعية لضمان تحقيق أهداف البرنامج ، كان هذا أحد أسباب تغيير القانون 90-10 المتعلقة بالنقد و القرض و استبداله بالأمر 01-01 و الأمر 03-11 والأمر 10-04[1].

المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2012- 2014.

مرت السياسة النقدية بوتيرة متقلبة تميزت بالتوسع تارة وبالتقلص تارة أخرى مما يعرضها لعدم الاستقرار المالي، ومنه تبرز أهم التطورات النقدية لسنة 2012 ثم 2013 ثم 2014.

[1]- نفس المرجع السابق،ص121.

الفرع الأول: التطورات النقدية لسنة 2012.

تميزت سنة 2012 بإرتفاع في التضخم وتباطئ وتيرة التوسع النقدي، حيث يوضح تحليل تطور الوضعية النقدية محددات التباطؤ النقدي هذا من خلال:

ارتفاع التوسع النقدي M_2 ب10.92% مقابل 19.91% بموجب سنة 2011، ما يوافق الوتيرة الأقل ارتفاعا للسبع سنوات الأخيرة باستثناء 2009. بسبب الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير، التي سجلت أدنى وتيرة تاريخيا 3.12%،كما تراجعت وتيرة نمو العملة النقدية بـ 8 نقاط مأوية، أي نمو بنسبة 14.81% في 2012 في مقابل 22.53%، وقد تقلص هذا المجموع في نوفمبر وديسمبر للسنة قيد الدراسة، مع ذلك تواصل الميل الاقتصادي لنسبة العملة النقدية M_2 خلال سنة 2012 لتصل إلى 26.8 في نهاية الفترة.[1]

ورغم تباطؤ وتيرته، فإن التوسع المسجل في 2012 أكثر بالنمو المعتبر للقرض الموجه للاقتصاد مقارنة مع نمو صافي للموجودات الخارجية، في ظرف يتميز بأثر ضعيف لتقلص الوضعية المالية الصافية للدولة، كما تجسد طابع ميزان المدفوعات الذي يبقى مواتيا، في صافي الموجودات الخارجية بـ 7.3% خلال السنة قيد الدراسة، وهو ارتفاع سجل أساسا خلال السداسي الأول (6%) مقابل (16.05) بموجب سنة 2011، وهذا للسنة الثالثة على التوالي بالرغم من الاستقرار النسبي في الثلاثي الرابع 2012، فإن التطوير المسجل يعزز الدور الحاسم لمجمع صافي الموجودات الخارجية في الوضعية النقدية الإجمالية، علما أن هذا المجمع يفوق من جهة أخرى، فإن ديناميكية التمويل المتوسط وطويل الأجل للاقتصاد قد تعززت ابتداء من السداسي الثاني من 2011 من خلال تمديد فترات نضج التمويلات المصرفية تحت تأثير التحفيز الذي قدمته السلطات العمومية. في هذا المجال يساهم الدعم المالي المقدم من طرف الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أكثر تحسين لظروف النمو وفي هذا الإطار أصدر مجلس قانون النقد والقرض في جوان 2011 نظاما يتضمن معالجة الفوائد غير المحصلة مسجلة محاسبيا بموجب الاستحقاقات المصرفية القابلة لإعادة الجدولة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) التي تواجه صعوبات والمستفيدة من الدعم المالي للدولة، يحدد ذلك بوضوح الاستحقاقات المصنعة وهي تلك الاستحقاقات التي تمت معاينتها إلى نهاية شهر أفريل 2011، علاوة عن ذلك، فإن انخفاض معدل الفائدة المتوسطة المرجح حسب نوع القروض في 2011 و 2012 مقارنة مع مستواه في نهاية 2010 ونهاية 2009، يؤكد الطابع الملائم لشروط المالية[2].

[1] - التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2012، ص ص 178-189.

[2] - نفس المرجع ص 179.

كما سجلت الودائع تحت الطلب المجمعة من طرف المصارف انخفاضا بنسبة 4.0% في 2012، فذلك راجع إلى التقلص القوي المتعلق بقطاع المحروقات (38.03-%) المرتبط أساسا بالتمويل الذاتي لبرنامج الاستثمار لهذا القطاع، في حين سجلت الودائع تحت الطلب للمؤسسات العمومية انخفاضا طفيفا (2.9- %) وارتفعت ودائع المؤسسات الخاصة والأسر بصفة قوية 17.8% التي عرفت زيادة هامة في 2012[1].

نتيجة لذلك تسيير هيكل M_2 في نهاية 2012 انخفاضا في الحصة النسبية للودائع المصرفية إلى 60.9% مقارنة بسنة 2011 التي كانت قيمتها 63.7%، بينما سجلت حصة ودائع مركز الصكوك البريدية والخزينة العمومية ارتفاعا قدره 12.3% مقابل 10.4% في نهاية 2011 أما عن حصة التداول النقدي، قد ارتفعت بصفة طفيفة 26.8% مقابل 25.9% في نهاية 2011، وارتفعت الكتلة النقدية M_2 خارج ودائع قطاع المحروقات بوتيرة عالية 2012 بلغت 16.6% على الرغم من انخفاضها سنة 2011 (22.1%)[2].

أولا: إطار وإدارة السياسة النقدية.

بعد إصلاح وسائل السياسة النقدية، أساسا خلال النصف الثاني من التسعينات، وبعد سنة 2011 التي تميزت بالتوسع النقدي القوي في نفقات الميزانية، أدمجت البرمجة النقدية في سنة 2012 الى حد كبير وطبيعة المدفوعات المتعلقة بالميزانية العامة التي تخص النفقات الجارية، حيث أدى الارتقاء القوي للأسعار العالمية للسلع الأساسية في 2011، واستئناف تضخم الأسعار عند الاستهلاك خلال نفس السنة، هذا العرض أطلع مجلس النقد والقرض على الأهداف بتطور المجاميع النقدية والقرضية المنسجمة مع استهداف التضخم وحدد معدلات النمو للكتلة النقدية M_2 في مستوى تتراوح بين 10.5% و 12% الذي تم تحديده من قبل مجلس النقد والقرض، وذلك في ظرف يتميز بتزايد طفيف لها في الموجودات الخارجية وبتسديدات معتبرة مرتبطة بارتفاع المهام لنفقات الميزانية الجارية (الأجور والتحويلات...) للسنة الثانية على التوالي زيادة على ذلك تميزت سنة 2012 بارتفاع العجز الإجمالي لعمليات الخزينة العمومية[3].

وفي سنة 2012 ألح مجلس النقد والقرض على التوجيه الإستشرافي للسياسة النقدية أمام احتمال ارتفاع التضخم الداخلي الذي ظهر ابتداء من شهر جانفي ، ضمن سياق كهذا للمخاطر التضخمية عقب الصدمة على الأسعار في بداية 2011 وتساوع التضخم في السداسي الثاني من نفس السنة بقي تغير فائض السيولة في السوق النقدية محل

[1]- نفس المرجع السابق،ص 191.
[2]- نفس المرجع،ص 192.
[3]- نفس المرجع، ص193.

استغلال هام لإدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر، وباستفادة من المجهودات الكبيرة في مجال التنبؤات بالعوامل المستقلة وتنبؤات السيولة المصرفية، قام بنك الجزائر بتعميق دراسته للقنوات الأساسية لنقل آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي أين تلعب تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية دورا هاما من خلال هدف الرقابة الفعالة هذه لفائض السيولة، يدقق بنك الجزائر بصفة متواصلة تنبؤ السيولة المركزية بالتحكم في ميكانيزمات تنفيذ التدفقات بالعملة الصعبة والمتابعة الصارمة لتدفقات التحصيل والدفع للخزينة العمومية من خلال متابعة معطيات عمليات التسديد المتعلقة بالكتلة النقدية M_2 منذ 2005 وبلغ 1.36 مرة الكتلة النقدية في نهاية ديسمبر 2012 [1].

ومن جهة أخرى، يجب تحليل التقلص الضعيف للوضعية المالية الصافية للدولة (1.9%) ضمن الوضعية النقدية في نهاية 2012، ترابطا مع التوسع الكبير للودائع في كل من مراكز الصكوك البريدية و الخزينة العمومية (30.5%) والمسجل أساسا في السداسي الأول، مع العلم أن التوسع الكبير لنفقات الميزانية الجارية (نفقات المستخدمين، التحويلات الجارية)، قد غزى بالتأكيد توسع العملة النقدية في 2012 ، يرتبط هذا المجمع إلى حد كبير بمصاريف الأسر، خاصة وأن سنة 2012 والسنة السابقة تميزتا بارتفاع معتبر للمداخيل، كما بلغت ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر 5713.5 مليار دينار في نهاية 2012 مما يعادل 63.1 من إجمالي الناتج الداخلي، نتيجة لذلك تعد الوتيرة القوية كارتفاع القروض الموجهة للاقتصاد (15.3% مقابل 14% في 2011) ومن بين محددات التوسع النقدي في 2012. وفي نهاية سنة 2012 بلغت القروض المصرفية للمؤسسات الخاصة 1974.5 مليار دج في نهاية 2011، وبالتالي فإن قروض القطاع الخاص تفوق قائم قروض القطاع العمومي حيث بلغت حصة القروض للقطاع الخاص 52.3 في نهاية 2012 من إجمالي القروض[2].

للتذكير وللإحدى عشر السنوات الأخيرة (2002-2012) وصل متوسط معدل النمو للقروض (خارج إعادة شراء المستحقات غير الناجعة من طرف الخزينة العمومية) إلى 16.1% إجمالا، بما فيه 20.1% بموجب القطاع الخاص، بحيث بلغت حصة القروض للقطاع الخاص 52.3% في نهاية 2002 ولكون القطاع المصرفي الجزائري لم يتضرر بآثار الأزمة المالية العالمية ، تواصل ارتفاع القروض بوتيرة ما قبل 2008 بل وبمعدل أكبر ابتداء من 2009 ، من جهة أخرى، فاق متوسط معدل نمو القروض الموجهة للاقتصاد بوضوح معدل النمو الحقيقي للاقتصاد خارج المحروقات.

هذا ما يؤكد الطابع المتواصل لتوسع القروض للقطاع الخاص مقارنة بعدة دول ناشئة ونامية التي تأثرت بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتبقى الخاصة مستفيدة من التمويل عن طريق القطاع المصرفي ، على سبيل المثال بلغت ودائع

[1]- نفس المرجع السابق، ص197 ،198.

[2]- نفس المرجع، ص 200.

المؤسسات الخاصة 2012 1122مليار دينار بينما بلغت ودائع القروض الممنوحة لها 1947.05 مليار دينار في نهاية 2012 [1].

وفقا للإطار الجديد للسياسة النقدية الصادر في أوت 2010 والأهداف المسطرة من طرف مجلس النقد والقرض لسنة 2012 ، قام بنك الجزائر بإدارة السياسة النقدية مستعملا الإطار العملياتي المعزز والصادر في 2009 عقب الدروس الأولى المستخلصة من الأزمة المالية الدولية وإذا تم تثبيت المبلغ الإجمالي لامتصاص السيولة في الثلاثي الأول من السنة قيد الدراسة عند حوالي 1100 مليار دينار، فقد عدل هذا المبلغ نحو الارتفاع اعتبار من شهر أفريل 2012 (1350 مليار دينار) لمواجهة تسارع التضخم، وعليه عرفت استرجاعات السيولة لمدة 7 أيام ولمدة 3 أشهر دورا هاما كأداة نشطة في إدارة السياسة التعددية في سنة 2012.

كما عرفت استقرارا في هياكلها، أي 25% لاسترجاع السيولة لمدة 3 أشهر و 75% لاسترجاع السيولة لمدة 7 أيام تتبع مرونة للمصارف في مجال تخصيص القروض للاقتصاد، باعتبار أن الدعم المالي المقدم من طرف الدولة قصد إنعاش القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في إتاحة شروط مالية مواتية.

هذا وقد بقيت التسهيلة الدائمة للودائع المغلة للفائدة تعد كعملية ضبط دقيق تستعمل بمبادرة من المصارف، أداة نشطة للسياسة النقدية على مدارسة 2012 مما يتماشى مع طبيعة السيول المصرفية بعد تقليصها في 2009 بسبب الصدمة الخارجية، تقدر الحصة النسبية لأداة الوديعة المغلة للفائدة في تخفيض فائض السيولة بنسبة 83.3% في ديسمبر 2012 مقابل 29.2% في نهاية جوان 2012 بينما بلغت 51.3 في مارس 2012 و53.3 في ديسمبر 2011.

وإذا كان كل من الارتفاع في استرجاعات السيولة والتعديل نحو الزيادة في معدل وعاء الاحتياطي الإجباري قد ساهم بشكل كبير خلال 2012 في تقليص أثر فائض السيولة على التضخم ، فإنه يمكن تقدير فعالية السياسة النقدية في تخفيض هذا الفائض في السيولة أيضا من خلال مستوى وميل الاحتياطات الحرة للمصارف، يظهر تطور الاحتياطات الحرة خلال 2012 أن مستواها قد بقي مقتصرا خلال 4 أشهر الأولى لتسجيل بعد ذلك «ذروة» في ماي (92.62 مليار دينار)، أما خلال السداسي الثاني، فقد انخفض مستواها واستقر نسبيا باستثناء شهر أكتوبر (80.25 مليار دينار). هذا ما يترجم الخاصية الفعلية لامتصاص فائض السيولة من طرف بنك الجزائر وبالتالي فعالية السياسة النقدية خصوصا وأن السيولة المصرفية بقيت مستمرة نسبيا خلال السنة قيد الدراسة في وضع يتميز بتقليص ودائع قطاع المحروقات، من جهة أخرى، وترابطا مع عمليات الدفع المعتبرة الخاصة بالميزانية العمومية وبموجب الأجور والتحويلات

[1]- نفس المرجع السابق، ص 201.

الجارية، واصلت الودائع لدى مراكز الصكوك البريدية والخزينة العمومية ارتفاعها القوي في 2012 (30.46% مقابل 40.6% في 2012)، مما يساهم إلى حد ما في تخفيض فائض السيولة في السوق النقدية المعتبرة الخاصة بالميزانية، أما فيما يخص معدلات الفائدة المطبقة من طرف بنك الجزائر، يبقى معدل الفائدة على تسهيلة الوديعة المغلة بالفائدة يمثل المستوى الأدنى (0.30 منذ مارس 2009) حيث أنها لم تعرف تغيرا خلال 2012، ولم تشهد معدلات الفائدة على استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر (1.25%) استرجاع السيولة لمدة 7 أيام 0.75% تعديلات منذ مارس 2009، ويبرز من بين قنوات الانتقال الهامة للسياسة النقدية في الجزائر (معدل الفائدة، سعر الأصول، سعر الصرف، تمويل المصارف، التوقعات) وبالتالي فإن قنوات الانتقال السياسية النقدية الأكثر أهمية هي معدلات الفائدة لاسترجاعات السيولة التي عرفت مبالغها ارتفاعا في 2012.

لهذا كانت أهمية هاتين القناتين متساوية حيث قناة سعر الصرف تظهر كأداة أكثر فعالية لانتقال الإشارات إلى الاقتصاد الحقيقي، يمثل سعر الصرف قناة انتقال هامة لأثر العوامل الخارجية للسياسة النقدية[1].

ثانيا: عمليات السياسة النقدية وتطور ميزانية بنك الجزائر.

تلجأ المصارف في 2012 إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر سواء بموجب إعادة الخصم أو عمليات إعادة الشراء في السوق النقدية أو خارجها ، مما يؤثر على عشرية من فائض السيولة على مستوى السوق النقدية حيث ازدادت سيولة المصارف في 2012 ترابطا مع ارتفاع الودائع المصرفية ، سواء كانت ودائع قطاع المحروقات أو ودائع الأعوان الاقتصاديين للقطاعات الأخرى والمغذاة بتوسع نفقات الميزانية ، وتنعكس عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر مباشرة في حسابات العوائد والأعباء، في غياب إعادة تمويل المصارف لم تسجل هذه الحسابات عوائد مغلة بهذا النوع من العمليات، في حين تكمن تكاليف السياسة النقدية بإدارة بنك الجزائر في أعباء المتعلقة بمكافأة استرجاعات السيولة، وكذا الاحتياطات الإجبارية وتسهيلات الودائع وسجلت هذه التكاليف ارتفاعا قدره 6.3% مقارنة بنسبة 2011 ، وكانت تدخلات بنك الجزائر بموجب عمليات السياسة النقدية ، تنعكس جزئيا على مستوى تطور العملة النقدية قيد التداول والمصدرة من طرفه (أوراق نقدية و قطع نقدية)، حين بلغت العملة النقدية 2997.2 مليار دينار جزائري في نهاية 2012 مقابل 2610.5 مليار دينار جزائري في نهاية 2011 أي بارتفاع 14.8% مقابل 22.4% في سنة 2011[2].

[1]- نفس المرجع السابق، ص 198- 203.

[2] – نفس المرجع،ص 206،205.

الفرع الثاني: التطورات النقدية الرئيسية لسنة 2013–2014.

قدر المجمع النقديM_2 بقيمة 11941.51 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 11015.14 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2012 (11261.44) مليار دينار جزائري في نهاية جوان 2013 أي بمعدل ارتفاع سنوي قدره 8.41% منها 6.04% في السداسي الثاني، هذا ما يؤكد تباطؤ وتيرات التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012 (10.94% مليار دج مقابل 19.91%) في 2011 ، يخص تباطؤ وتيرة التوسع النقدي كذلك المجمع النقدي M_2 لخارج ودائع قطاع المحروقات، والذي انخفض معدله إلى 10.17% في 2013 مقابل 16.59% في 2012 في حين ارتفعت الكتلة النقدية في 2013 خارج ودائع قطاع المحروقات بسرعة وبوتيرة سداسية شبه متساوية، ويرافق تباطؤ التوسع النقدي في سنة 2013، الذي سجل نموا برقم واحد، بنمو معتبر للقروض إلى الاقتصاد في ظرف يتميز بارتفاع متواضع لصافي الموجودات الخارجية ضمن الوضعية النقدية المجمعة[1].

عرف صافي الموجودات الخارجية الذي سجل قائمة 15225.16 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 14939.97 مليار دج في نهاية ديسمبر 2012 ارتفاعا ضعيفا في 2013 (1.91%) مقارنة بالسنة السابقة 7.31%، وذلك ارتباط بتطور الوضعية الخارجية، حتى وإن كان له دور ضعيفا في مسار الإنشاء النقدي في سنة 2013 ، احتل هذا المجمع مكانة جد معتبرة في الوضعية النقدية الإجمالية على وجه الخصوص بلغت نسبة صافي الموجودات الخارجية إلى 1.275 في نهاية سنة 2003 بعد انتقالها من 0.834 في نهاية 2004 الى 1.473 في نهاية 2008 وهذا ما يؤكد أهمية وضعية الموجودات الخارجية كضمان النقود في الاقتصاد الوطني[2].

ومن جهة أخرى، بعد عدة سنوات من التراكم المتواصل للموارد في صندوق ضبط الإيرادات من طرف الخزينة العمومية، سجلت سنة 2013 استقرارا نسبيا لصافي الوضعية المالية للدولة في الوضعية النقدية ، باعتبارها دائن صافي تجاه النظام المصرفي، على الرغم من ارتفاع قروض الاقتصاد في 2013، في حين ارتفعت قوائم الادخارات المالية للخزينة العمومية أي الادخارات في حساباتها المفتوحة لدى بنك الجزائر بـ 6002. 04 مليار دج في نهاية جوان 2013 في ظرف يتميز باستقرار القائم الإجمالي لإصدارات قيم الخزينة العمومية عن طريق المناقصة في السوق النقدية الذي بلغت نسبته 577.14 في مارس 2013 ليقفل 590.39 مليار دج شهر ديسمبر 2013[3] .

---

[1]- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013، ص 152.

[2]- نفس المرجع ، ص 154.

[3]- نفس المرجع، ص 154.

نتيجة لذلك ، تبرز الوتيرة القوية لنمو قروض الاقتصاد 20.27% كأهم محدد للتوسع النقد في 2013 رقما قياسيا في مجال نمو قروض الاقتصاد حيث ارتفعت إلى 41.3% في ديسمبر 2013 هذا ما يشير إلى تحفيز واضح في الوساطة المالية من زاوية تخصيص القروض[1].

أما فيما يخص التباطؤ النقدي ، الذي ارتفع في 2013 بنفس وتيرة التجمع النقديM2 مع نمو أكثر قوة في السداسي الثاني 7.25% مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2013 (1.18%) نتيجة لذلك، بقيت نسبة التداول النقدي M2 مستقرة في نهاية 2013 (26.8%) مقارنة بنهاية 2012 الذي يشير إلى استقرار طلب الادخار المالي وتحصيلات الأسر في وقت تتراجع فيه التوترات التضخمية بالنظر إلى ارتفاع الكبير لمعدل التضخم المسجل خلال 2012 (8.89%) أدخل بنك الجزائر أداة جديدة للسياسة النقدية ابتداء من منتصف جانفي 2013 وهي أداة استرجاع السيولة بستة أشهر بمعدل فائدة قدره 1.50% إضافة إلى تمديد فترات نضج استرجاع السيولة ابتداء من جانفي 2013 كامتصاص أكبر للسيولة المستقرة للمصارف[2].

أولا: إطار وإدارة السياسة النقدية في الجزائر.

وفقا للإطار الجديد لسياسية النقدية، الصادر في أوت 2010 و الأهداف المسطرة من طرف مجلس النقد و القرض لسنة 2013، قام بنك الجزائر بإدارة سياسية نقدية، مستعملا إطار العمليات المعزز و الصادر في 2009 عقب الدروس الأولى المستخلصة من الأزمة المالية الدولية إذ تم تثبيت المبلغ الإجمالي لامتصاص السيولة عند حوالي 1350 في 2013، وبعد تعديله نحو الارتفاع في أفريل 2012 من 1100 إلى 1350 مليار دج ، سجلت السنة قيد الدراسة تعزيزا لآليات استرجاع السيولة رفع معدل تشكيل الاحتياطات الإجبارية الدنيا في ماي 2013 12%، أي 12 شهرا بعد رفعها بنقطتين متوازيتين من (9% إلى 11%) يهدف تعزيز آليات السياسة النقدية هذا إلى تحسين السياسة النقدية على الامتصاص الفعلي لفائض السيولة في السوق النقدية وإذا كان كل من تغيير هيكل استرجاعات السيولة والتعديل نحو الزيادة في معدل وعاء الاحتياطي الإجباري قد ساهم خلال 2013 في تقليص أثر فائض السيولة على التضخم فإنه يمكن تقدير فعالية السياسة النقدية في تخفيض هذا الفائض في السيولة أيضا من خلال مستوى وميل الاحتياطات الحرة للمصارف التي تطورت سنة 2013 و أن مستواها بقي مستقرا خلال الثلاثي الأول باستثناء انخفاض شهر جانفي 2012 ليسجل بعد ذلك «ذروة» في أفريل (77.30) مليار دج في السداسي الأول من 2013 بعد ذلك سجل شهر نوفمبر وديسمبر إعادة تشكيل الاحتياطات الحرة للمصارف أي بمبلغ 78.02 مليار دج في نهاية 2013 وعليه

[1]- نفس المرجع السابق ،ص 155.

[2]– نفس المرجع، ص ص162 ،163.

فإن الامتصاص الفعال لفائض السيولة من طرف البنك الجزائري يترجم بصفة واسعة فعلية السياسة النقدية وهذا فقد دعم كل من التعزيز الميزاني والنسبي وتقليص ودائع قطاع المحروقات لإدارة السياسة النقدية[1].

ويتطلب الإصلاح الهام لإطار السياسة النقدية في أوت 2010 فترة انتقالية حيث تمثل سنة 2013 السنة الثالثة في مجال الاستهداف الصريح للتضخم في الجزائر الذي كان معدله 3.4% في حين كان معدله حسب (ONC) 3.6%.

وبالتالي فإن التضخم السنوي للمتوسطة قد بقي في تناغم مع التوقعات على مدى قصير مؤكدا العودة إلى المعدل المستهدف في أقل من اثني عشر شهرا وذلك بعد الذروة التاريخية المسجلة 2013 (8.91%) ، وهكذا فقد ساهمت إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر في تجسيد هدف العودة إلى استقرار الأسعار على مدى القصير أي ابتداء من 2013 ، مع بقاء معدلات الفائدة الحقيقية للمصارف الموجبة[2].

ثانيا: عمليات السياسة النقدية وتطوير ميزانية بنك الجزائر.

انتقل مستوى ودائع المصارف لدى بنك الجزائر من 688.2 مليار دج في نهاية 2012 إلى 863.1 مليار دج في نهاية 2013 وتتشكل السيولة المصرفية من استرجاعات السيولة في السوق النقدية وتسهيلات الودائع المغلة بالفائدة وأرصدة الحسابات الجارية للمصارف حيث بلغ قائمها من 2683 مليار دينار في نهاية 2013 مقابل 2876 مليار دينار في نهاية 2012 و امتص بنك الجزائر من خلال استرجاعات السيولة لمدة 7 أيام و لمدة 6 أشهر، قائما قدره 2850 مليار دينار فائض السيولة خلال سنة 2013 بينما أودعت المصارف لدى بنك الجزائر المبالغ جدّ متباينة، في شكل تسهيلات للودائع المغلة للفائدة، انتقلت من 770.66 مليار دينار في جانفي إلى 502.26 مليار دينار في نهاية مارس، والى 163.99 مليار دينار في نهاية جوان والى 263.90 مليار دينار في نهاية سبتمبر إلى 479.90 مليار دينار بموجب السنة قيد الدراسة[3].

ومن جهة أخرى تزامن استمرار عدم لجوء المصرف إلى إعادة التمويل لدى البنك الجزائري مع ظرف التعقيم من قبل الخزينة العمومية حيث ارتفع قائم ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر بقوة ، منتقلا من 414.1 مليار دينار في نهاية 2001 إلى 4359.8 مليار دينار في نهاية 2008 ليغلق سنة 2013 مبلغ قدره 5643.2 مليار دينار

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 173-175.
[2]- نفس المرجع، ص ص 180،179.
[3]- نفس المرجع، ص 182.

(5713.5 مليار دينار في نهاية 2012) سجلت السنة قيد الدراسة انخفاضا قدره 70.2 مليار دينار من مخزون الادخار المالي للخزينة العمومية لدى بنك الجزائر، مقابل زيادة قدرها 259.1 مليار دينار في المواد المنصبة في ضبط الإيرادات بموجب سنة 2012.

وهذا ما حدّ شيئا ما توسع الفائدة النقدية وحدّ بذلك شيئا ما من التكلفة التي يتحملها بنك الجزائر في الدائرة السياسة النقدية، حيث تنعكس عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر مباشرة في حسابات الحسابات عوائد متعلقة بهذا النوع من العمليات، في حين تكمن تكاليف عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر في أعباء متعلقة بمكافأة استرجاعات السيولة والاحتياطات الإجبارية وتسهيلات الودائع، سجلت هذه التكاليف ارتفاعا قدره 8.3% مقارنة بسنة 2012[1].

أخيرا تنعكس تدخلات بنك الجزائر بموجب عمليات السياسة النقدية جزئيا على مستوى تطور العملة النقدية قيد التداول و المصدرة من طرفه (أوراق نقدية، وأوراق نقدية معدنية)، حيث بلغت العملة النقدية 3247.6 مليار دينار في نهاية 2013 مقابل 2997.2 مليار دينار نهاية 2012، 2610.5 مليار دينار نهاية 2011 أي ارتفاعا بنسبة 8.35% مقابل 14.81% في سنة 2012 (22.4% في 2011)[2].

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 182،183.

[2]– نفس المرجع، ص 183.

المبحث الثالث: تأثير السياسة النقدية على العرض النقدي خلال فترة 2000-2014.

يتبنى البنك المركزي إستراتيجية لغاية بلوغ أهداف السياسة النقدية ابتداء من اختيار أداة من أدوات السياسة النقدية، ثم باختيار الهدف الأول ثم الوسيط، لذا خصصنا هذا المبحث لمعرفة مدى تأثير السياسة النقدية على العرض النقدي وذلك من خلال المطلب الأول أهداف السياسة في الجزائر أما في المطلب الثاني نتعرض إلى أدوات السياسة النقدية في الجزائر المعتمدة للتأثير على العرض النقدي وأما المطلب الثالث فنخصصه لتطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

سنتطرق في هذا المطلب إلى أدوات السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر للتحكم في العرض النقدي، وكما نعلم أن السلطة النقدية قد شرعت في إصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرست دعائم تطبيقها ابتداء من عام 1994، بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة السوق النقدية والمصرية وأهمها معدل إعادة الخصم ، نسبة الاحتياط الإجباري، أداة استرجاع السيولة، الوديعة المغلة بالفائدة.

الفرع الأول: معدل إعادة الخصم.

إعادة الخصم هي وسيلة يرجع البنك بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل عن سندات، وهو عبارة عن سعر فائدة الذي يتقاضاها البنك المركزي مقابل إعادة حصة للأوراق التجارية لخصمها والإقراض منه باعتباره الملاذ الأخير للإقراض ويسمى أيضا سعر البنك، وتعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل، التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة[1].وتعتبر أهم أداة يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة م طرف البنوك التجارية وبالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي، ولقد حدد قانون النقد والقرض 90-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 نص على إمكانية قيام بنك الجزائر بهذه العملية، أما الشروط والكيفيات فيحددها النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض والجدول الموالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر[2].

[1]- قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2]- معمري ليلى، مرجع سبق ذكره، ص 122.

الجدول رقم(07):تطور معدل إعادة الخصم لدئ بنك الجزائر.

بحسب ابتداء من	إلى	المعدل الوحدة %
1963/01/01	1963/12/31	%3.75
1972/01/01	1972/09/30	%2.75
1986/10/01	1986/05/01	%5.00
1989/05/02	1989/05/21	%7
1990/05/22	1991/09/30	%10.50
1991/10/01	1994/04/09	%11.50
1994/06/10	1995/08/01	%15
1995/08/02	1996/08/27	%14
1996/08/28	1997/04/20	%13
1997/04/21	1997/06/28	%12.50
1997/06/29	1997/11/17	%12.00
1997/11/18	1998/02/08	%11.00
1998/02/09	1999/09/08	%9.50
1999/09/09	2000/01/26	%8.50
2000/01/27	2000/10/21	%7.50
2000/10/22	2002/01/19	%6.00
2002/01/20	2003/05/31	%5.50
2003/06/01	2004/03/06	%4.50
2004/03/07	A ce jour	%4

Source : Banque D'Algérie, Bulletin Statistique Trimestriel N°: 26, OP, Cit, P 15.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل إعادة الخضم في حالة انخفاض مستمر ابتداء من 1963/01/01 إلى أن وصل إلى حد أدنى له في 1972/01/01حيث بلغ 2.75% ، ثم بدأ يرتفع في 1986/10/01 إلى أن وصل إلى حده الأعلى في 1994/06/10، حيث بلغ 15% ويرجع هذا الارتفاع إلى السياسة الانكماشية التي اتبعها بنك الجزائر خلال هذه الفترة للحد من التضخم المرتفع في تلك الفترة، ثم بدأ بالانخفاض في 1995/08/02 ليصل إلى 4% سنة 2004/03/07 ويبقى ثابتا إلى يومنا هذا، وهذا دليل على تحسن مستويات التضخم في الجزائر.

الفرع الثاني: نسبة الاحتياطي الإجباري.

تحتل نسبة الاحتياطي الإجباري أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر والتي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10 في مادته «93» حيث فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% ويجوز للبنك المركزي تجاوز هذه النسبة في حالة الضرورة المثبتة قانونا، غير أن بنك الجزائر بدأ باستعمال هذه الأداة بصفة مستمرة في سنة 2001، رغم ذلك فإن الأمر 03_ 11 المعدل والمتمم لقانون 90-10 لم يشر إلى هذه الأداة وقد أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004 أقر فيها نسبة الاحتياطي الإجباري التي يمكن أن تصل حتى 15%[1].

الفرع الثالث: آلية استرجاع السيولة.

تعتبر هذه الأداة من إحدى التقنيات التي استخدمها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة،والتي دخلت حيز التنفيذمنذ شهر أفريل من سنة 2002، حي تعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية المشكلة للتجهز المصرفي لوضع حجم سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل مقابل حصولها على معدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (n/360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر[2].

وقد سمحت هذه الأداة لبنك الجزائر بتثبيت المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة عن حوالي 450 مليار خلال الأشهر الأول لسنة 2007 ليتم تعديله لاحقا كي يصل إلى 1100 مليار دينار في منتصف جوان 2007 من أجل امتصاص المزيد من السيولة[3].

الفرع الرابع: تسهيلة الوديعة المغلة بالفائدة.

لجأ بنك الجزائر لاستخدام هذه الأداة نظرا لاستمرار فائض السيولة لدى البنوك،حيث تعتبر هذه الأداة من إبداع البنوك التجارية لفائض السيولة المتحقق لدى بنك الجزائر، ويتم ذلك في شكل عملية تبيض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لدى بنك الجزائر مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها وبمعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر[4].

---

[1]- علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد الصفر، جامعة محمد خيضر 2012، ص ص 188-198.

[2]- بقيق ليلى أسمهان، انعكاسات قانون النقد والقرض على مسار السياسة النقدية في الجزائر من الرقابة المباشرة إلى الرقابة غير المباشرة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 01، الجزائر، جانفي 2010، ص188.

[3] – نفس المرجع، ص190.

[4] – نفس المرجع، ص191.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

لقد استهدفت السياسة النقدية في الجزائر مجموعة من الأهداف و أهمها هدف النمو، هدف توازن ميزان المدفوعات، هدف التشغيل الكامل.

الفرع الأول: هدف استقرار الأسعار

لقد منح بنك الجزائر أولوية كبيرة لهذا الهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية، و توضح ذلك من خلال التقارير السنوية، و لمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف من طرف بنك الجزائر نستعين بالجدول الموالي الذي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2014.

الجدول رقم: (04): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2014.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التضخم %	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014					
التضخم %	3.9	4.5	8.9	3.3	0.6					

المصدر: بنك الجزائر

الشكل (07) تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلالالفترة 2000–2014.

(الوحدة: نسبة مؤوية)

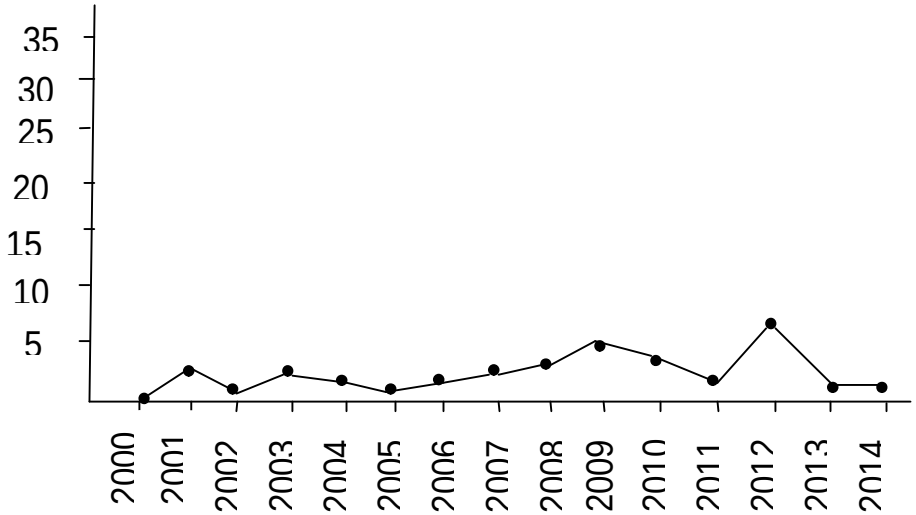

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

تشير معطيات الجدول السابق إلى أن معدلات التضخم كانت منخفضة في الفترة (2000-2006) حيث بلغ معدل التضخم 0.3% في سنة 2000 وهذا دليل على نجاح السياسة النقدية في الجزائر في التحكم في هذا الهدف ثم ارتفع قليلا سنة 2001 ليصل 4.2%.

وهذا راجع لنمو الكتلة النقدية M2 إلى 17.30%، وبما أن معدل التضخم المستهدف الذي حدده بنك الجزائر هو 3% فنلاحظ معدل التضخم تجاوز هذا المعدل في سنة 2003، 2004 و2007 وهذا راجع لضعف فائض السيولة المصرفية، وقد استطاع بنك الجزائر التحكم في هذا المشكل باستعمال أداة استرجاع السيولة وتسهيلة الوديعة المغلة للفائدة، وعلى الرغم من ذلك ظل معدل التضخم مرتفعا في سنة 2008 و2009 مقارنة بالتضخم المستهدف (3%) وهذا راجع لارتفاع معدلات التضخم المستورد نتيجة للأزمة المالية ،كما يمكن الإضافة بأنه سنة 1997 لم يتم في الجزائر تسجيل معدل تضخم من رقمين حتى سنة 2012 حيث سجلت هذه السنة معدل تضخم يتعدى 10%، وتشير الإحصائيات إلى أن السبب في ذلك ليس فقط التضخم المستورد و لكن السبب أيضا يكمن في ارتفاع تكاليف الإنتاج و الاستيراد[1]،غير أن تطور التضخم عبر السنوات لم يكن معتبرا بحيث بلغ 0.6% سنة 2014 مقارنة بالنسبة 2013.

[1]- معمري ليلى، دور الاستقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم، دراسة حالة الجزائر، شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية ، جامعة المدية، 2013-2014، ص 120.

وفي سنة 2013 تمكنت الحكومة من احتواء التضخم في 3.3% بعد ارتفاع تضخمي بـ 8.9% سنة 2012 وبالنسبة لسنة 2014 تراهن الحكومة على زيادة التضخم بـ 3.5%.

الفرع الثاني: هدف النمو.

يعتبر هذا الهدف أيضا من أهم أهداف السياسة النقدية التي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10 والذي تضمّنه أيضا الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، وللتعرف على مدى تحكم السياسة النقدية في الجزائر في هذا الهدف نستعين بالجدول الموالي:

الجدول رقم (05) تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة 2000–2011.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النمو	2.2	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.4

السنوات	2010	2011
النمو	3.3	2.4

المصدر: بنك الجزائر

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات النمو في الجزائر سنة 2000 نسبة 2.2 فهي سجلت تراجعا مقارنة بنسبة 1999 رغم التسيير المالي الذي تحقق سنة 2000 بسبب تحسن أسعار المحروقات غير أنه لم يتحسن لأنه بقي حبيس تقلبات إصلاحات اقتصادية واستمر النمو في الانخفاض حيث سجل في سنة 2001 معدل 2.6% رغم تحسين أداء القطاع الفلاحي بنسبة 18.7% نتيجة تحسن الظروف المناخية، كما سجلت الفترة (2001-2004) نموا منتظما للاقتصاد، والذي لوحظ اتساعه سنة 2001 و الذي تأكد سنتي 2002 و2003 وتواصل خلال السنة 2004 حيث بلغ 5.2 التي يتمثل مصدرها قطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 8.8%، 5.8%، 17.5%، في السنوات 2002، 2003، 2004 وفي سنة 2005 بدأ معدل النمو بالانخفاض ليبلغ 5.1%، واستمر في الانخفاض ليصل إلى 2.0%سنة 2006 في حين عرفت مساهمة قطاعات خارج المحروقات ارتفاعا ملحوظا خصوصا قطاع البناء إلى نسبة 3% سنة 2007 وسجل انخفاضا آخر سنة 2008 ليصل 2.4% بسبب تراجع معدل النمو الفلاحي بنسبة (5.6-) % وارتفاع حصة القيمة المضافة للقطاع الصناعي من 0.8 سنة 2007 إلى 4.3% سنة 2008، واستقرت

وتيرتها عند هذه النسبة سنة 2009 ويعود هذا الفضل في هذا الاستقرار إلى ارتفاع واستقرار نمو قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات[1].

الفرع الثالث: هدف توازن ميزان المدفوعات.

يقصد بتوازن ميزان المدفوعات توازن الميزان الخارجي، إذ يعكس المعادلات الاقتصادية بين دول العالم المرتبطة بالصادرات والواردات السلعية والخدمية، وحركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة، إضافة إلى التحويلات إلى رأسمالية، ومن هنا كان ملزما على هذه الدول معرفة الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه العمليات بغرض إحداث السنوية لميزان المدفوعات سواء تعلق الأمر بزيادة الحقوق على الالتزامات، وبالتالي حدوث فائض في ميزان المدفوعات أو زيادة الالتزام على الحقوق وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وتعود السياسة النقدية من بين الآليات المستخدمة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات والتي تتخذ سعر الصرف كهدف وسيط للتأثير على عناصر ميزان المدفوعات على مدى تحقيق التوازنات الخارجية للاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (مرحلة بداية عمل السياسة النقدية في الجزائر) ، يقضي الأمر في اعتقادي رصد التطور الحاصل في ميزان المدفوعات، تطور الاحتياطات الدولية وتطور المديونية الخارجية ومحاولة تفسير ذلك، وفيما يخص التطور الحاصل في ميزان المدفوعات وللوقوف إلى الأسباب الحقيقية وراء ظهور العجز في ميزان المدفوعات أو اختفاءه فإننا سوف نقوم بتحليل عناصره لمعرفة العناصر المؤثرة ايجابيا أو سلبيا[2].

[1]- إكن لونيس، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 رسالة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية الجزائر، 2010، ص 181.

[2]- بن طالبي فريد، فعاليات السياسة النقدية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص ص 274،273.

والجدول التالي يبين تطور ميزان المدفوعات وعناصره الأساسية خلال فترة 2000-2014

الجدول رقم (06) تطوير رصيد ميزان المدفوعات للفترة 2000–2014.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد الحساب الجاري	8.93	7.06	4.37	8.84	11.12	21.72	28.95	30.6	34.35	0.41	12.16
الميزان التجاري	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.81	34.06	34.24	40.60	7.78	18.20
الصادرات FOB	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22	46.38	54.74	60.59	78.18	45.18	57.09
المحروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41	56.12
صادرات أخرى	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.79	1.13	0.98	1.40	0.77	0.97
الواردات FOB	+9.35	+9.48	+12.01	+13.32	+17.95	+19.57	+20.68	+26.35	+37.99	-37.40	-38.89
ميزان حساب رأس لمال	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4.78	-11.22	-1.99	-2.54	-3.45	-3.42

البيان	2011	2012	2013	2014
رصيد الحساب الجاري	17.77	12.30	0.76	0.47
الميزان التجاري	25.96	20.17	9.31	1.84
الصادرات FOB	72,89	71.74	64.38	15.92
المحروقات	71.66	70.58	63.33	15.57
صادرات أخرى	1.23	1.15	1.05	0.36
الواردات FOB	-46.93	-51.57	-55.06	-14.32
ميزان حساب رأس لمال	-2.38	-0.24	-0.62	0.37

Source : Banque D'Algérie, Bulletin Statistique Trimestriel N°: 04, Résultants 2000-2014,P 15.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل فائضا منذ سنة 2000 ليبلغ ذروته سنة 2008 حيث بلغ 36.99، وهذا دليل على فعالية البرامج التي طبقتها الجزائر خلال هذه الفترة، لكن تراجع هذا الفائض سنة 2009 و أصبح 3.86 مليار دولار، وهذا بسبب الأزمة المالية وتراجع أسعار البترول، ثم بدأ يتحسن بعد ذلك ليبلغ سنة 2010 فائض ميزان المدفوعات 15.58 مليار دولار وفي سنة 2011 بلغ رصيد ميزان المدفوعات إلى 20.14 ومن سنة 2012 إلى غاية سنة 2014 بدأ رصيد ميزان المدفوعات بالانخفاض ليصل إلى 0.10 مليار دولار[1].

المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة 2000–2014.

لقد خصصنا هذا المطلب لمعرفة تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها منذ بداية العودة للاستقرار الاقتصادي سنة 2000 إلى غاية 2014 وذلك من خلال الفرع الأول الذي نتناول فيه العرض النقدي خلال الفترة (2000-2014) أما في الفرع الثاني سنتناول فيه مكونات ومقابلات هذا العرض النقدي خلال الفترة (2000-2014)

الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000–2014.

تعتبر الكتلة النقدية (أو كمية النقود) في اقتصاد معين العنصر الأساسي المحدد للدخل الوطني و لمستوى الأسعار، وهذا ما يجعل اهتمام السلطات بكمية النقود المتداولة في كل وقت كبيراً[2]، وفي الجزائر تتكون الكتلة النقدية من العناصر التالية[3]:

- النقود الورقية: يمكن اعتبار القرن السابع عشر هو بداية منافسة النقود الورقية للنقود السلعية خاصة الذهب والفضة، وهي تتمثل في تداول النقود الورقية من بنوك وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

- النقود الكتابية: تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة، المودعة لدى الخزينة.

- أشباه النقود: وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية

[1]- بن طالبي فريد، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[2]- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص165.

[3]- انظر في هذا الصدد إلى:

-هيثم الزغبي، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص163.

-محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-13.

الجدول رقم(08): تطور الكتلة النقدية (2000–2014).

السنوات	نقود ورقية	أشباه النقود	الكتلة النقدية M_2	النقود M_1
2000	484.9	617.9	1659.2	1041.3
2001	577.3	1235.0	243.5	1238.5
2002	664.6	1485.2	2901.5	1416.3
2003	781.4	1656.0	3299.5	1643.5
2004	874.3	1478.7	3644.4	2156.6
2005	921.0	1632.9	4070.5	2437.5
2006	1081.4	1649.8	4827.5	3177.8
2007	1284.5	1761.0	5994.6	4233.6
2008	1540.0	4964.9	6956.0	4964.9
2009	1829.3	2228.9	7178.7	4949.8
2010	2098.6	2524.3	8116.8	5638.5
2011	2571.5	2787.5	9929.2	7141.7
2012	2952.3	3333.6	11015.1	7681.5
2013	3204.0	3691.7	11941.5	8249.8
2014	3356.7	3718.1	12565.9	8847.8

Source : Banque d'Algérie, Bulletin Statistique Trimestriel, N° : 1-3, OP, Cit, P11.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نمو الكتلة النقدية تسجل ارتفاعا من سنة لأخرى ففي سنة 2000 بلغ نسبة الكتلة النقدية (M_2) 1659.2 مليار دج إلى12565.9 **مليار دج سنة** 2014 وهذا راجع إلى تطبيق السياسة النقدية **التوسعية،** وفي سنة 2001 **ارتفعت** (M_2) ارتفاع طفيف يقدر بـ 2473.5 **مليار دج مقارنة بسنة** 2000 **وهذا راجع** الى توسع شبكة الكتلة النقدية وارتفاع صافي الأرصدة الخارجية، وفي سنة 2002 **بلغت نسبة** (M_2) 2901.5 **مليار دج وهذا** الارتفاع بسبب ارتفاع قيمة صافي الأرصدة الخارجية ثم **انتقلت** (M_2) إلى 3299.5 **مليار دج سنة** 2003 وهذا نتيجة زيادة الادخار المتراكم لقطاع المحروقات وكذا مداخيل الأسر وارتفاع ودائع للأجل بالعملة الوطنية، وبارتفاع دخل الأسر كان بفضل تزايد ثقتهم في العملة الوطنية، في حين سجلت الأرصدة الخارجية الصافية زيادة كبيرة حيث **انتقلت من** 1742.7 مليار دج إلى 2325.9 **مليار دج سنة** 2003، وفي نهاية سنة 2004 **بلغت قيمة الكتلة النقدية** (M_2) 3644.4 **مليار دج مقارنة بنسبة سنة** 2003 في حين انخفضت مجاميع أشباه النقود لتصل إلى 1478.7 مليار دج وهذا الانخفاض راجع إلى تزايد الادخار لمؤسسات قطاع المحروقات والتي كان معظمها في شكل **ودائع تحت الطلب.**

وبلغت (M_2) **قيمة** 4070.5 **مليار دج مقارنة بسنة** 2004، **أما** (M_2) **بلغت سنة** 2006 **قيمة** 4827.6 **مليار** دج وساعد في ذلك موارد الجباية البترولية والموجودات الخارجية الصافية المسجلة على مستوى ميزان المدفوعات في التوسع **النقدي حيث سجلت** زيادة تقدر بـ 1335.3 **مليار دج مقارنة بسنة** 2005.

واستمرت قيمة (M_2) بالارتفاع حيث بلغت قيمتها سنة 2006 بـ4827.6 مليار دج وتواصل الارتفاع في السنوات 2007-2008-2009-2010. لتبلغ 5994.6 مليار دج، و6956.0 مليار دج، 7178.7 مليار دج، 8116.8 مليار دج.

وهذا يدل على عدم السيطرة في معدل نمو الكتلة النقدية ويدل هذا التزايد في الكتلة النقدية (M_2) إلى الارتفاع الذي سجلته قيمة الأرصدة الخارجية الصافية حيث بلغت سنة 2007 7115.5 مليار دج وفي سنة 2008 بلغت قيمتها 10246.9 مليار دج. كما أن في سنة 2009 انخفض معدل الكتلة النقدية بـ 80% مقارنة بسنة 2008، وهو معدل منخفض مقارنة مع المعدل المستهدف في بداية سنة 2009 وهذا راجع لتراجع زيادة الموجودات الخارجية التي ارتفعت من 10246.9 مليار دج إلى 10886.0 مليار دج وهذا نتيجة الصدمة التي أثرت عليها والناتجة عن الأزمة المالية العالمية، والتي كانت السبب في تراجع أسعار البترول من 99.97$ للبرميل سنة 2008 الى 62.25$ للبرميل سنة 2008.

وفي السنوات الأخيرة عرفت الكتلة النقدية تراجع نوعًا ما في قيمتها حيث بلغت قيمتها سنة 2011 بـ 9929.5مليار دج واستمر الانخفاض حتى سنة 2013 وكانت قيمته سنة 2000 بـ 11015.1 مليار دج وسنة 2013 بـ 11941.5 مليار دج، وفي سنة 2014 ارتفعت الكتلة (M_2) ارتفاعا طفيفا في قيمتها وكانت قيمتها 12565.9 مليار دج.

الفرع الثاني: مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000–2004.

هي الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام المصرفي وتتكون أساسا من ثلاثة عناصر: الأصول الخارجية، القروض المقدمة إلى الاقتصاد، القروض المقدمة إلى الخزينة.

أولا:صافي الأصول الخارجية.

الأصول الخارجية تتيح خلق حقوق على باقي دول العالم، أي أنها تقيس إمكانيات البلد للتكفل باحتياجاته الإستراتيجية في الأجل القصير، ويمكن تحليل الأصول الخارجية (الأجنبية) من حساب ميزان المدفوعات وتشمل مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي، ومصدرها يكون صادرات السلع والخدمات، المداخيل الصافية لرؤوس الأموال، تحويلات الأشخاص إلى الداخل[1].

[1]- عمروش شريف، مرجع سبق ذكره، ص 168.

إن حيازة مخزون من وسائل الدفع الدولية، يجب أن يتماشى مع احتياجات الاستيراد، بحيث تتيح للبلاد هامش آمان، فيما يتعلق بتمويل الواردات من الخارج، على العكس من ذلك، فإن العجز او النقص في هذه الوسائل قد يتسبب في **اضطرابات الواردات، وما يتبعه من نتائج وخيمة على النظام الاقتصادي بصفة عامة، وبسبب اعتماد اقتصاد الجزائر على** عائد البترول التي تقارب 98% من مجموع الإيرادات، فإن حجم الأصول الخارجية مرتبط ومتعلق بأسعار النفط[1]، **ومن خلال الجدول رقم (08)** نلاحظ أن حجم الأصول في ارتفاع مستمر كل سنة، غير أن النسبة تختلف من سنة إلى أخرى، احيانا تسجل ارتفاعا وأحيانا تسجل انخفاضا وهذه الزيادة أو النقصان تكون نتيجة لوضعية أسعار المحروقات **حيث انتقلت من 775.9 مليار دج سنة 2000** إلى **1533.06 مليار دج سنة 2014**، حيث أنها ارتفعت في سنة 2002 إلى 1755.7 مليار دج نسبة نمو تقدر بـ **33.94% مقارنة بسنة 2001**.[2]

وقد تواصل ارتفاع الأصول الخارجية، حيث بلغت نسبتها سنة 2003 بـ 2342.6 مليار دج بنسبة زيادة تقدر بـ 33.42%، أما في السنوات 2003، 2004، 2005، تميزت بالاستقرار حيث بلغت على التوالي 33.94%، 33.42%، 33.15%، 34.00%، وهذا الارتفاع في نسبة الأصول الخارجية **ناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات،** ثم ارتفعت سنة 2006 إلى 5515.0 مليار دج، واستمر هذا الارتفاع في سنتي 2007، 2008 **حيث بلغت نسبة الزيادة 34.46% و38.18%** والسبب في ذلك ارتفاع أسعار المحروقات في نهاية 2009 ارتفعت إلى 10886.0 مليار دج بنسبة تقدر بـ **6.23% مقارنة بسنة 2008**، حيث أن نسبة الزيادة سجلت تراجعا يقدر بـ 83.68% وهذا راجع إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على أسعار المحروقات وتواصل ارتفاع نسبة الأصول الخارجية في سنة 2010 ليبلغ 11997.0 وفي سنة 2011 13922.4 **وذلك ناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات وبقي الارتفاع** مستمر في **السنوات** 2012، 2013، 2014 لتبلغ النسبة على التوالي 14940.0**مليارد**ج **و**14998.8**مليارد**ج **و** 15118.0 **مليارد**ج في جانفي 2014 **ونسبة** 15159.4 **مليارد**ج في فيفري 2014، **ونسبة** 15330.6 **مليارد**ج في مارس 2014.[3]

[1]- نفس المرجع السابق، ص168.

[2] - نفس المرجع، ص 169

[3] - نفس المرجع، ص 169

الجدول رقم (09): تطور ومقابلات الكتلة النقدية (2000–2014)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
*الأصول الخارجية	775.9	1310.8	1755.7	2342.6	3119.2	4179.7	5515.0	7415.5
–البنك المركزي	774.3	1313.6	1742.7	2325.9	3109.1	4151.5	5526.3	7382.9
–البنوك التجارية	1.6	-2.8	13.0	16.7	10.1	28.2	-11.3	32.6
القروض الداخلية	1282.8	1648.1	1843.1	1803.6	15144.4	846.6	601.3	12.1
* قروض إلى الدولة	506.6	569.7	576.6	423.4	-20.6	-933.2	-1304.1	-2193.1
–البنك المركزي	-156.4	-201.3	-304.8	-464.1	-915.8	1986.5	-2510.7	-3294.9
–البنوك التجارية	566.4	664.6	779.0	757.4	736.9	777.3	870.8	723.1
–قروض أخرى	96.1	106.4	109.4	130.1	158.3	276.0	335.8	378.7
* قروض الاقتصاد	776.2	1078.4	1266.8	1380.2	1535.0	1779.0	1905.04	2205.2

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
*الأصول الخارجية	10246.9	10886.0	11997.0	13922.4	14940.0	15225.2	15330.6
–البنك المركزي	10227.5	10865.9	12005.6	13880.6	14932.7	15267.2	15391.0
–البنوك التجارية	19.4	20.1	-8.7	41.8	7.3	-42.0	-60.4
القروض الداخلية	-1011.8	-396.7	-242.8	319.9	1171.3	1920.9	2640.3
* قروض إلى الدولة	-3627.3	-3483.3	-3510.9	-3406.6	-3116.3	-3235.4	-2673.7
–البنك المركزي	-4365.7	-4402.0	-4930.2	-5458.4	-5712.2	-5646.7	-5091.0
–البنوك التجارية	278.6	340.2	683.8	1017.8	1246.9	930.0	904.6
–قروض أخرى	459.8	578.5	735.5	1034.0	1349.0	1481.3	1512.7
* قروض الاقتصاد	2615.5	3086.5	3268.1	3726.5	4287.6	5156.3	5314.0

Source : Banque d'Algérie, Bulletin Statistique Trimestriel, N° : 03, OP, Cit, P17.

ثانيا: القروض المقدمة إلى الاقتصاد

وهي عبارة عن القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي إلى الأعوان الاقتصادية غير الماليين من أجل **مواجهة** احتياجاتهم ونميز بين نوعين من هذه القروض[1]:

[1] - نفس المرجع السابق، ص170 .

- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاهم من السيولة النقدية، حيث تقدم هذه القروض على أساس القيام بإعادة خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لقاء تعاملها مع **الأعوان** الاقتصاديين غير الماليين لبنك الجزائر بصفته الملجأ الأخير للإقراض.

- القروض الصادرة عن البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين بمقدار معين باستعمال الشيكات أو التحويلات.

بدأت القروض المقدمة الى الاقتصاد في **التذبذب حيث بلغت سنة** 2000 **نسبة** 1779.8 مليار دينار ثم بلغت 1266.8 في سنة 2002 وبالتحديد في شهر ديسمبر وكل سنة تسجل ارتفاعا مقارنة بالنسبة السابقة وقد تختلف إما بالزيادة أو النقصان حيث تميز أيضا عام 2002 **بالانطلاقة الجديدة للقروض**، كما أدت الزيادة الفائضة في القروض المقدمة الى الاقتصاد من 1266.8 مليار دج الى 1380.2 **سنة** 2003، حيث انخفض معدل نموها الى 7.3%، **نظرا لتضييق الرقابة على القروض ذات المخاطر،ويمكن** تحديد العلاقة بين السياسة النقدية وتمويل الاقتصاد عن طريق **المضاعف النقدي خاصة، ، والمضاعف النقدي هو العلاقة بين النقد** الأساسي التي يصدرها البنك **المركزي والكتلة النقدية** M2 **بينما سنة** 2004 سجلت نموا قدره 11.02% **و**15.09 **سنة** 2005[1].

كما مثلت القروض إلى الاقتصاد في نهاية 2007 (2205.2) مليار دج والتي بلغت (54.6) من إجمالي الناتج **الداخلي خارج المحروقات، وقد زادت بنسبة** 15.2 **سنة** 2007 **مقابل** 12.16% في 2006 **وذلك بالتوازن مع الانتعاش وتأثر توسع** M2، كما ارتفعت القروض المقدمة الى الاقتصاد من 2615.5 **مليار دج سنة** 2008 إلى 3086.5 **مليار دج سنة** 2009، وهو ما يؤكد الطابع المستمر لانتعاش الاقتصاد، واستمرت القروض المقدمة إلى الاقتصاد في السنوات الأخيرة حيث بلغت سنة 2010 بـ 3268.1 **مليار دج مقارنة نسبة** 2009 وفي السنوات 2011، 2012، 2013، 2014، على التوالي تميزت القروض المقدمة إلى الاقتصاد بالارتفاع المستمر حيث بلغت على التوالي (3726.5) **مليار دج**، (4287.6)، (5156.3)، (5314.0) **وهذا ما يؤكد انتعاش الاقتصاد الجزائري**[2].

[1] - رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة المجلس في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 119.

[2] - نفس المرجع ، ص120.

ثالثا: القروض المقدمة إلى الدولة.

سجلت القروض المقدمة الى الدولة **تذبذبا** في السنوات 2000، 2001، 2002 **و مع تحسن الأوضاع** الاقتصادية وخاصة ارتفاع أسعار النفط انخفضت هذه القروض حيث بلغت في نهاية 2000 حوالي 506.6 **مليار دج،** ثم زاد انخفاضها في نهاية 2001 لتبلغ 569.7 مليار دج، ثم عادت فارتفعت في نهاية سنة 2002 **بنسبة طفيفة،** حيث أنه تراجعت هذه القروض سنة 2003 لتبلغ 423.4 مليار دج وهذا التراجع في القروض سنة 2004 بلغ (20.6-) مليار دج وهذا التراجع يعبر عن تحول القروض المقدمة للدولة إلى مستحقات صافية لها.

واستمرت هذه القروض بالانخفاض حيث بلغت نسبتها سنة 2005 بـ (933.2-) **مليار دج وسنة** 2006 بـ (1304.1) **مليار دج وسنة** 2007 بـ (2193.1) **مليار دج، وما نسبته** (348.3-) **مليار دج سنة** 2009 **ويعود** هذا التراجع المستمر في القروض المقدمة **للدولة** إلى تحول هذه القروض لحقوق تحت تأثير التقليص التدريجي لمديونية **الخزينة.**

واستمرت هذه القروض بالانخفاض حيث بلغت سنة 2010 (3510.9-) مليار دج واستمر الانخفاض في السنوات 2012،2011، 2013، 2014 على التوالي (3406.6-) **مليار دج،** (3116.3-) **مليار دج،** (3235.4-) **مليار دج،** (2673.7-) **مليار دج**[1].

[1]- عمروش شريف، مرجع سبق ذكره، ص174.

خلاصة الفصل:

عملت الجزائر مباشرة بعد حصولها على الاستقلال السياسي على إنشاء البنك المركزي الجزائري كبداية تكوين الجهاز المصرفي **الجزائري** ، ثم تليها فترة التأميم.

ونظرا للنقائص والهفوات الملاحظة على الجهاز المصرفي آنذاك، فقد ظهرت دوافع الإصلاح المالي، حيث ظهرت توجهات اقتصادية جديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق **انطلاقا من إصلاح 1986، 1988** ثم الإصلاح الكبير الصادر في **14 أفريل المتعلق بالنقد والقرض.**

أما عن السياسة النقدية في الجزائر 2000-2014 كانت هناك تعديلات لقانون النقد والقرض وبرامج اقتصادية منتهجة تسعى في مجملها إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وإرساء دعائم الاستقرار المالي الكلي، واعتمدت السياسة النقدية في الجزائر لتحقيق أهدافها على الأدوات غير المباشرة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

هدفت الدراسة التي تناولها بحثنا هذا إلى محاولة معالجة إشكالية تتمحور أساسا حول دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 **و** عليه تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة **فصول باستخدام المناهج والأدوات** سابقة الذكر، وانطلاقا من فرضيات البحث حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار **النظري** للسياسة النقدية وعبر مباحثه الثلاثة تمكنا من التحليل النظري لهذه السياسة من خلال التعرض إلى ماهيتها وتطورها عبر **مدارس الفكر الاقتصادي إضافة لأدواتها** ، سبل فعالية أدواتها ،أهدافها ،و شروط نجاحها، ومنه استنتجنا أنه مهما اختلفت مفاهيم السياسة النقدية في **ظاهرها لكنها تتفق** في مجملها بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير والتشريعات والأحكام والقوانين والأوامر التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي.

بحيث لا يزيد هذا المعروض الى الأقصى مؤديا إلى ظهور التضخم ولا ينقص عن الحدّ الذي يؤدي إلى ظهور الكساد ومن أجل فهم التركيب البنيوي للسياسة النقدية كان من الضروري استعراض النظريات التي اختصت بتحليل السياسة النقدية بدءً **من النظرية** الكلاسكية ثم النظرية الكنزية الى النظرية النقدية المعاصرة، ثم تطرقنا إلى أدوات السياسة النقدية و المتمثلة في **الأدوت المباشرة** و أخرى غير مباشرة، **فمن الأدوات المباشرة** نجد سياسة تأطير القرض، أما غير **المباشرة** فتنحصر في معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي الإجباري، ثم تطرقنا إلى سبل فعالية **أدوات السياسة النقدية وهي قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة الائتمان، وقناة أسعار السندات، أما عن أهداف** السياسة النقدية فهناك الأهداف الأولية والتي تشمل على متغيرات منها مجمعات الاحتياطات وظروف سوق النقد، والأهداف الوسيطة التي بدورها تشمل على **الاستهدافات** الكمية والكيفية، ثم الأهداف النهائية والتي هي أهداف **السياسة الاقتصادية**، والتي تتمثل في تحقيق استقرار مستوى الأسعار، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات،وأخيرا إلى شروط نجاح السياسة النقدية و منها توفير نظام معلوماتي متطور وفعال ،تحديد هدف أساسي للسياسة النقدية ،**التعرف على وزن كل وحدة** مؤسسة في مجمل النشاط **الاقتصادي** .

أما في الفصل الثاني من هذه الدراسة فقد خصصناه لدراسة دور السلطة النقدية في **ضبط العرض النقدي** متطرقين بذلك إلى البنك **المركزي** الذي يعد السلطة النقدية، باعتباره محتكر لإصدار النقود القانونية حيث يظهر دوره من خلال الوظائف التي يقوم بها ، **أما العرض النقدي فإنه وإن** تعددت مفرداته فهو في مجمله يمثل كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، حيث تشمل هذه النقود على كافة النقود التي يحوزها الأفراد والمؤسسات.

وفيما يخص عملية خلق النقود ومحدداته، فإن البنك المركزي هو المسؤول عن إصدار النقود، غير أن عملية خلق النقود هي مهمة البنوك التجارية والخزينة العمومية، حيث أننا بينا أنه لقياس خلق وعرض النقود نعتمد على مضاعف الائتمان في حالتي وجود تسرب نقدي وعدم وجوده، أما عن محدداته تتمثل في القاعدة النقدية كعامل أساسي ومحددات أخرى في سلوك المودعين والبنوك.

كما تطرقنا إلى استقلالية البنوك المركزية والتي لا تعني عزل السياسة النقدية عن الحكومة، أو السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وإنما تتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال التام في إدارته لهذه السياسة، وتختلف درجة استقلالية البنوك المركزية من دولة إلى لأخرى على أساس مجموعة من المعايير والمؤشرات منها، مدى سلطة حرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى مساهمته في إعداد المساهمة العامة ومدى إمكانية منح القروض للخزينة العامة، والمكانة الخاصة للمحافظة على استقرار وقيمة العملة كهدف السياسة النقدية، وفيما يخص النماذج تطرقنا إلى نموذجين من الدول المتقدمة :

النموذج الأول: هو البنك المركزي الألماني والثاني بنك المركزي للو. م. أ، ونموذج من الدول العربية والمتمثل في البنك المركزي الأردني.

أما فيما يخص الفصل الثالث فخصصناه لتطور السياسة النقدية في الجزائر ودورها في ضبط العرض النقدي حيث ركزت دراستنا على الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2014، حيث تطرقنا فيه إلى تطور الجهاز المصرفي الجزائري كما قدمنا لمحة تاريخية عن النظام المصرفي خلال الاحتلال والذي كان يتضمن شبكة واسعة وهامة من البنوك أغلبها من جنسية فرنسية تخدم مصلحة المستعمر، وبعد الاستقلال سعت الجزائر إلى استرجاع كامل سيادتها المالية النقدية لإنشاء الخزينة العمومية والبنك المركزي والعملة الوطنية وبنكين تجاريين وهذا في مرحلة إضفاء السيادة ثم تليها مرحلة التأميم والتي شملت حملة واسعة من البنوك الأجنبية، أما بداية السبعينات كانت محطة رئيسية لإصلاح النظام البنكي كان على رأسها الإصلاح المالي لسنة 1971 وإصلاح سنة 1986 ثم إصلاح 1988 وإعادة تغيير جذري على الجهاز المصرفي الجزائري حيث جاء بأفكار جديدة من أهدافه ومبادئه، وأصبح متفتحا على العالم الخارجي وذلك بتأسيس بنوك ومؤسسات مالية خاصة وطنية وأجنبية.

وفيما يخص تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر الفترة 2000-2014 فقد تميزت بتعديلات مست قانون النقد والقرض 90-10 ومن أهمها التعديلات التي جاء بها الأمر 01-01 والتي كانت تهدف إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود

المنصوص عليها في القانون والثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة، والتعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي 03-11 والتعديلات التي جاء بها الأمر 10-04، إضافة إلى البرامج الاقتصادية المنتهجة خلال هذه الفترة (2000-2014). وتتلخص هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2001.

ويتمحور حول الأنشطة الموجهة الدفع عجلة النمو في الجزائر، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)برنامج التنميةالخماسية 2010-2014 وهما اشتداد لبرنامج دعم الإنعاش، كما تطرقنا إلى تأثير السياسة النقدية على العرض النقدي الفترة 2000-2014 من خلال أهداف السياسة النقدية في الجزائر التي تتلخص في هدف توازن ميزان المدفوعات، هدف استقرار الأسعار، هدف النمو الاقتصادي إضافة إلى أدوات السياسة النقدية في الجزائر منها معدل إعادة الخصم الذي يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان والاحتياطي الإجباري والذي ألزمت البنوك التجارية بفتح حساب خاص ومغلق لتكوين احتياطي يحسب إما من مجموع الودائع أو لجزء منها، وإما من مجمل توظيفها أو لجزء منها وأداة استرجاع السيولة، وهي عبارة عن إيداع طوعي واختياري لفائض الودائع لدى بنك الجزائر وعمليات السوق المفتوحة، والتي تتمثل في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية، التي يكون تاريخها أقل من 6 أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم أو بغرض منح القروض، وأما عن تطور الكتلة في الجزائر، فبدأت بالنقود الورقية، النقود، الكتابية إلى أشباه النقود ومقابلتها التي تعبر في مجموعها عن التسليفات العائدة لمصدري النقد وشبه النقد والتي هي مصدر النقود، والتي تتمثل في الأصول الخارجية الصافية، القروض المقدمة إلى الاقتصاد والقروض المقدمة إلى الدولة.

نتائج اختيار الفرضيات:

1- يتمثل الإطار النظري للسياسة النقدية في مفهومه الشامل، مشتملا على تطورها عبر مدار الفكر الاقتصادي المختلفة مرورا بأدوات وأهداف السياسة النقدية وصولا إلى قنوات إبلاغ هذه السياسةوهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأول.

2- يبرز دور السلطة النقدية في ضبط المعروض النقدي من خلال اعتبار البنك المركزي كسلطة نقدية هذا يمكّنه من تحديد توجهات سياسة النقدية واختيار الوسائل الملائمة لتنفيذها من خلال أدوات كمية ونوعية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

3- يؤثر استقلال البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في كون أن البنك المركزي متى تمتع بقدر عال من الاستقلالية كلما انعكس ذلك إيجابا على أداء السياسة النقدية ومن ثم المساهمة في تحقيق الأهداف النهائية، وتختلف درجة الاستقلالية من دولة لأخرى حسب مدى تحقيق معايير الاستقلالية **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.**

4- تتمثل أهم التغيرات التي طرأت على **السياسية النقدية** في الجزائر في مختلف الإصلاحات أبرزها الإصلاح المالي 1971م **والإصلاح النقدي 1986 وإصلاح 1988 الخاص بإعادة التكيف وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.**

–نتائج الدراسة:

لقد قادنتا هذه الدراسة للوصول الى مجموعة من النتائج أهمها:

* تعتبر السياسة النقدية مكونا أساسيا من مكونات السياسة الاقتصادية تستخدم من قبل السلطات النقدية في سبيل التحكم في **العرض النقدي وتحقيق الاستقرار** له والوصول إلى الأهداف الاقتصادية العامة.

* يعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عم تصميم السياسة النقدية وتنفيذها ويستخدم في ذلك أدوات مباشرة وغير مباشرة إلا أن درجة فعاليتها تختلف من دولة إلى أخرى هذا حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة ومدى توفر شروط **نجاحها.**

* تتوقف فعالية السياسة النقدية على درجة استقلالية السلطة النقدية والتي من خلالها يكون لهذه السياسة فعالية التحكم في المعروض النقدي.

* عرف النظام المصرفي الجزائري إصلاحات في إطار **الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، خاصة قانون النقد والقرض الذي** يعتبر بحق نقلة نوعية في تسيير وتنظيم الجهاز المصرفي والسياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تبدأ بتحديد الأدوات النقدية واستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف **الوسطية** وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي رسمتها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة، وعموما هناك **اتفاق واسع على أن الأهداف الوسطية والنهائية للسياسة النقدية وهي:**

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- **تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي.**
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

* **صدور القانون 03-11 يشكل تراجع واضح على مستوى مؤشرات استقلالية السلطة النقدية الجزائرية .**

* **إن صدور الأمر 10-04 أزال الغموض حول هدف السياسة** النقدية بإعطاء وإرساء قانوني **لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية.**

* تعمل السياسة النقدية على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه لجعل كمية النقود المعروضة تتلاءم مع الإنتاج الحقيقي، حيث أن الكتلة النقدية في الجزائر تتكون في النقود الورقية، النقود الكتابية وأشباه النقود التي عرفت تطورا طول الفترة (2004-2014)أما عن مقابلاتها فهي تتكون من الأصول الخارجية، القروض المقدمة إلى الاقتصاد، القروض المقدمة إلى الدولة، حيث سجلت القروض المقدمة إلى الاقتصاد ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2004.

الاقتراحات والتوصيات:

من بين التوصيات والاقتراحات التي يمكن إدراجها هي:

- العمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي من خلال تخفيض التمثيل الحكومي وإرجاع المادة 22 من قانون النقد والقرض 90-10 والمتعلقة بتعيين وعزل المحافظ وأعوانه.

- ضرورة ادراج النقود الالكترونية بغرض تسهيل المعاملات و سرعتها التي تصعب من مهمة السلطة النقدية في التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة.

- لا بد من توفير جهاز احصائي قوي يعمل على توحيد المعلومات الإحصائية ونشرها لجمهور المواطنين وأصحاب الأعمال الذي من شأنه أن يسهل للطلبة الأبحاث العلمية من جهة ويخلق الثقة بين الدولة والمواطنين من جهة أخرى، إضافة إلى تفعيل الاستثمار الأجنبي .

آفاق البحث:

رغم أننا سعينا إلى الإلمام بكل جوانب الموضوع إلاّ أننا ندرك أن هناك قصور ونقائص، وهناك بعض النقاط التي لم ندرسها نظرا لضيق الوقت ونقص المراجع، نرجو أن تكون هذه النقاط انطلاقة لبحوث قادمة:

- انعكاس استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية.
- أثر السياسة النقدية على السياسات الاقتصادية الأخرى.
- دراسة مقارنة بين الإصلاحات النقدية ما بين الدول النامية والدول المتقدمة.
- تحديات السياسة النقدية في ظل التغيرات الدولية.
- دراسة دور السياسة النقدية في تحقيق مسار التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا–المراجع باللغة العربية:

أ–الكتب:

1–أحمد عبد الفتوح ،**نظرية النقود والأسواق المالية** ،مكتبة الإشعاع ،مصر،2001.

2– أحمد شعبان محمد علي،**انعكاسات** المتغيرات على القطاع المصرفي و**دور البنوك المركزية** ،دراسة تحليلية و تطبيقية مختارة من البلدان العربية،مصر،2006.

3–أحمد هني ،**العملة والنقود** ،ط02،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006.

4–إسماعيل محمد هشام، **النقود والبنوك** ،المكتب العربي الحديث،مصر، 2006.

5–أسامة الفولي ،مجدي محمدشهاب، **مبادئ النقود و البنوك**،دار الجامعية الجديدة للنشر و التوزيع،مصر ،2005.

6–أكرم حداد،النقود و البنوك،دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن،2005.

7–الدوري زكريا، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري للنشر و التوزيع،عمان ،2006.

8-الشمري ناظم محمد،**النقود و المصارف**،دار الزهران للنشر،2008.

9–الطاهر لطرش،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجزائرية،الجزائر،2005.

10–بريبش السعيد،الاقتصاد الكلي،دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر ،2007.

11–بسام الحجار،الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار المنهل البناني، بيروت،2002.

12–بطرش جلدة سامر، النقود والبنوك، دار البداية، الأردن، 2008.

13–بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

14–جمال خريس، **النقود و البنوك**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان ، 2002.

15–جميل فائق نور، **النقود و البنوك و الاستثمار**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

16–جودة عبد الخالق، محاضرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.

17–حازم البلاوي، دليل الفكر الاقتصادي، دار الشروق، الإسكندرية، 2008.

18–خبابة عبد الله ،الاقتصاد المصرفي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2008.

19–رحيم حسين، النقود والسياسة النقدية في الفكرين الإسلامي و الغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006.

20–رحيم حسين ، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2008.

21–زياد سليم رمضان،محفوظ أحمد جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ،ط02، دار وائل للنشر و التوزيع،** عمان ،2003.

22–زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.

23–سهير محمد معتوق، **الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي ، دار المعرفة اللبنانية، القاهرة ، 1988.**

24–سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط02، منشورات الحلبي** الحقوقية، القاهرة 2005.

25–شاكر القزويني، **محاضرات في النقود و البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992.**

26–صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار الفجر للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2005.**

27–صخري عمر ، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991.

28–ضياء مجيد الموسوي ،**الاقتصاد النقدي ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ، 2000.**

29–عبد الله الطاهر، النقود و البنوك ، دار يزيد للنشر ، الأردن ، 2006.

30–عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007.

31–عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية للنشر و النوزيع ، الجزائر ، 2007 .

32–عبد المنعم سيد علي ، نزار سعيد الدين العيسى، النقود والمصارف و الأسواق المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2004.

33–عقيل جاسم عبد الله ، النقود و المصارف ، دار و مكتب الحامد للنشر ، الأردن ، 1999.

34–فائق شقير و اخرون ،**محاسبة البنوك،** دار المسير للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000.

35–فليح حسن الحسني و مؤيد عبد الرحمان ، **إدارة البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000.**

36–فليح حسن خلف،النقود و البنوك،عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006.

37–قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005.

38–محمد العربي ساكر ، **محاضرات في الاقتصاد الكلي ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004.**

39–محمد سحنون ، **الاقتصاد النقدي و المصرفي ، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2003.**

40–محمود حميدات ، **مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996.**

41–محفوظ لشعب ، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري ،**ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ،2004.

42–مجدي محمد شهاب ، **اقتصاديات النقود و المال، دار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2000.**

43–محمد أحمد بزار ، **محاضرات في النقود و البنوك، مكتبة القاهرة الحديثة ، مصر ، 1994.**

44–محي الدين غريب ، **اقتصاديات النقود و البنوك**، دار الهناء للطباعة ، القاهرة ، 1971.

45–محمد صالح عبد القادر، **محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية، دار الفرقان للنشر و التوزيع، ب ن غ م ، 1997.**

46–هيم الزغبي ،**أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي** ،دار الفكر للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2000.

47–وسام ملاك ، النقود و السياسات النقدية الحديثة ، دار المنهل للنشر ، لبنان ، 2000.

48–يخراز يعدل فريدة ، **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005.**

49–يسرى السامرائي، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكادمية الدراسات العليا والبحوث **الاقتصادية، طرابلس،1999.**

ب–الأطروحات و الرسائل الجامعية:

1–إكن لونيس،دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة **2000-2009** ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم **الاقتصادية ، الجزائر ، 2010.**

2–باصور كمال،أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي،حالة الجزائر للفترة **1990-2012**،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ، **المدية ، 2013.**

3–بن طالبي فريد ، **فعالية السياسة النقدية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي**، أطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، **الجزائر** ،2012.

4–حسين علي العمر،قنوات تأثير السياسة النقدية ،أطروحة الدكتوراه ، **كلية الدراسات التجارية، الكويت، 2007.**

5–دحمان بن عبد المفتاح ،**محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج التكييف ، صندوق النقد الدولي، دراسة** حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم**الاقتصادية ، الجزائر ، 1997.**

6–رسول حميد، **العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة المجلس،كلية العلوم الاقتصادية،الجزائر** ،2007.

7–علي بن طاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية ، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم **الاقتصادية، الجزائر** ،2006.

8–عائشة مسلم ،اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996–2014 ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر ،2007.

9–عمروش شريف ، السياسة النقدية و معالجة اختلال ميزان المدفوعات ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم **الاقتصادية،** البليدة ، 2005.

10–لعراف فايزة ، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل ، رسالة ماجستير ، كلية العلومالاقتصادية ، المسيلة ،2009.

11–معمري ليلى،دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم ،دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير ،كلية العلومالاقتصادية ،المدية ، 2013.

12–موساوي وردة ،عجز الموازنة العامة وأثاره على أداء ميزان المدفوعات ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية، المدية ، 2013.

ج–قوانين و مواد وأوامر:

1–النظام رقم 92- 03 المؤرخفي 22 مارس 1992 المتعلق بتنظيم و تسيير مركزية عوارض الدفع .

2–الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 **أوت 2010** المتعلق بالنقد و القرض ، الجريدة الرسمية **الجزائرية ، العدد 05-** 01 ،سبتمبر ،2010.

3–الأمر رقم 66-36 المؤرخ في 29-12-1966 **المعدل و المتمم بالأمر رقم 67-75** المؤرخ في 11-05-1967 المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري .

4–المواد 03-04-07 على التوالي من القانون 88-01.

5–المادة 160 من قانون النقد و القرض .

6–القانون 88-06 المادة الثانية من قانون النقد و القرض.

د–التقارير :

1– التقرير السنوي لبنك الجزائر ، التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2012.

2– التقرير السنوي لبنك الجزائر ، التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2013،و طبع في نوفمبر 2014.

هـ–دوريات و مجلات:

1–علي لزعر ،فضيل رايس ، الفوائض النقدية و محددات التضخم في الجزائر ، مجلة **الاقتصاديات المالية البنكية ، وإدارةالأعمال ،العدد الصفر ، الجزائر ، 2012.**

2– بقيق اسمهان ،انعكاسات قانون النقد و القرض على مسار السياسة النقدية في الجزائر من الرقابة المباشرة إلى **الرقابة** غير المباشرة ، المجلة الجزائرية **للاقتصاد و الإدارة ، العدد 01، الجزائر ، جانفي 2010.**

3–محمد **شريف إلمان ،الدينار و الجهاز** المصرفي في الجزائر في مرحلة **الإنتقال (التحرير) الإقتصادية و سياسة الخوصصة** في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، فيفري ، **1999.**

ثانيا :مراجع باللغة الفرنسية:

1- Amour Benhalima , Le Système Bancaire Algérien Texte Et Méalite, Editions DAHLEB, 2eme Edition, Alger, 2001.
2- Ban Malek Riad, la reforme du secteur bancaire en Algérie, mémoire de maitrise sciences univertout Ouse 1998-1999.
3- BORDES Christian, la politiquemonétaire, ED la Découverte, paris, 2007, p16.
4- Marc mon toussé, économie monétaireetfinancière, édition Bréal, 2000, p95.
5- Michelle demourgues, la monnaie, système financière et théorie monétaire économique, 9 ED, 1993, P360- 363.
6- Mohamed Cherif Iman, transition de l'économie algérienne, vue l'économie de marché, BA 1991.
7- Banque D'Algérie, Bulletin Statistique Trimestriel N° : 04, Résultants 2000-2014,P 15.|

المواقع:

1 – BanqueD'Algérie, Bulletin Statistique Trimestriel N° : 04, Résultants 2000-2014.

2-Banque.com.D'AlgérieWWW.